SONY

مخطوط

علم النحو

٤١٥

ض ٥٠ أ الضوء المنير على المصباح في النحو، تأليف
الاسفرابيني ، محمد بن محمد - ٦٨٤ هـ.
خط القرن الثاني عشر الهجري تقديرا.
٤٥٨٧ ١٢٤ ص ١٧ س ١٥x٢٠ سم
نسخة جيدة ، خطها فارسي حسن ، طبع
الاعلام ٧ : ٢٥٩ كشف الظنون ٢:٧٠٨
١ - النحو ، اللغة العربية
أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ ج - شرح
المصباح للمطرزي

حواشي مشرفية على البحور وتعليقات هامشية

مكتبة خانقاه الرياض - قسم المخطوطات

الرقم ٤٥٨٧

العنوان الضوء المنير على المصباح المنير في النحو

المؤلف محمد بن محمد شرف ياسين

تاريخ النسخ الثاني عشر الهجري

اسم الناسخ

عدد الأوراق ٤٢٤ ص ١٥×٢٠ سم

عدد الملاحظات ٤١٥

صـ ٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الامام ناصر الدين ابو المكارم المطرزي اما بعد

حمد الله ذي الانعام اما كلمة فيها معنى الشرط فلذلك كانت
الفاء لازمة لها قال سيبويه فمن قال اما زيد فمنطلق معناه
مهما يكن من شيء فزيد منطلق واما زيد خلفت الفاء الى
الخبر كراهة ان يوالي بين حرفي الشرط وجزاءه لفظا وتقديرا
معنى الابتداء لم يلها فعل فلا يليها الا الاسم وتستعمل
في الكلام على وجهين احدهما ان يستعملها المتكلم لتفصيل
ما اجمل على طريق الاستيناف كما يقال جاءني اخوتك
اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فقد انوضا
عنه والثاني ان يستعملها اخذا في كلام مستانف من غير ان
يتقدمها كلام ومنه ما باني في اول الكتب
ظرف من الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف منه المضاف
اليه ويبنى على الضم وبنيته غاية وبهما لم يحذف منه

المضاف اليه فلم يبن وترك منصوبا على الظرفية والعلة
فيه انه مذ سيبويه وجميع النحويين لانها كتبا يتعلق الفعل
تعمل في الظروف خاصة ولا يجوز ان يعمل فيه اردت
على معنى اردت بعد الفراغ من حمد الله ان المظه ولا المظه
على معنى اردت ان المظه بعد الفراغ من حمد الله لان
ان تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها نقض لمعنى ذلك
سيبويه فلم يجوز في اما اليوم فاتي خارج ان يعمل
في الظرف خارج وجعل منصوبا باما وذلك لانهم اذا
كانوا ممن يمنعون تقديم معمول ان عليها فهم لتقديم
معمول معمولها عليها امنع واما اذا قلت اما اليوم فانا خارج
فانت بالخيار ان شئت اعملت اما وان شئت اعملت
خارج لعدم المانع واما اذا قلت اما زيدا فانا ضارب فلم
يعمل في زيدا الا ضارب لان اما لا تعمل في المفعول به
فاما اذا قلت اما زيدا فاني ضارب فالمسئلة ممتنعة عند
جميع النحويين الا عند ابي العباس المبرد فانه اجاز النصب
زيدا بضارب وجعل لاما خاصية تصحيح التقديم الممتنع
تقديمه وقد نقل بعض المشايخين عن سيبويه هكذا والعلم

قول ابی الدرداء رضی الله عنه اما بادئی بدئ فانی احمد الله
مما یعضد هذا المذهب فان انتصاب بادئی علی الحال من
الضمیر المستکن فی احمد والعامل فیه احمد فقد عمل مع وقوعه
فی حیز ان فیما تقدمها ولا یمکن ان یجعل العامل فی الحال اما لانها
لا تعمل الا فی الظروف وقد قالوا ان العامل المقدم انما هو وهو وقوعه
فی صلة ان وشئ مما فی حیزها لا یتقدمها فجاعل النحو فی الکلام کالملح
فی الطعام وجه التشبیه بین الملح والنحو ظاهر وهو الصلاح باستعمالها
والفساد باهمالها فان الملح ان استعمل فی الطعام صلح والا افسد وکذا
النحو فی الکلام کضرب زید عمرا برفع الفاعل ونصب المفعول صلح
الکلام فصار منتفعا به فی تفهم المراد وان لم یستعمل فلم یرفع الفاعل
ولم ینصب المفعول فسد الخروج عن الانتفاع به وجاعل مجرور علی انه
بدل من الله ولا یجوز ان یکون وصفا له لکون الاضافة غیر محضة
لانها اضافة اسم الفاعل المفعول علی معنی انه یجعل النحو فی الکلام کالملح
فی الطعام ومن شرط الموصوف والصفة ان یتطابقا تعریفا
وتنکیرا بخلاف البدل والمبدل منه ونظیره ما ذکره صاحب الکشاف
فی قطائع سندید العقاب بعد قطائع من الله العزیز العلیم
بدل من الله دون الصفة لکونه نکرة فی تقدیر الانفصال عن

لا یقال اضافة اسم الفاعل الی مفعوله انما یکون غیر محضة ان اراد به
الحال او الاستقبال فیکون فی حکم الانفصال اما اذا قصد به معنی
الماضی کقولک زید مالک عبیده امس او زمان مستمر کقولک زید مالک
العبید کانت الاضافة حقیقیة والمعنی ههنا علی المضی لان جعله
النحو فی الکلام کالملح فی الطعام شئ قد وجد قدیما ونظیره قولهم
مالک یوم الدین حیث اوقع مالک صفة لله لانا نقول هذا
لا یستقیم فیما نحن بصدده لان اسم الفاعل ههنا لو لم یکن فی معنی
الحال او الاستقبال لما عمل عمل الفعل وقد عمل فیکون بمعنی الحال او الاستقبال
فیکون اضافته فی حکم الانفصال واما قلنا انه قد عمل لانا جاعل ههنا
بمعنی التصییر یتعدی وهو من افعال القلوب المتعدیة الی المفعولین
الممتنعة الاقتصار علی احدهما وقد عمل فی احدهما وهو الکاف وقد فی
قوله کالملح ان جعلنا الکاف اسما او اکتفینا بالجار والمجرور مع المتعلق به المحذوف
ان جعلناه حرف جر بشهادة نحوی البصرة واذا عمل فی الثانی عمل فی
الاول والا لزم الاقتصار علی احدهما وهو ممتنع فوجب ان یکون جاعل
عاملا فی الاول وان یکون الاضافة غیر محضة وهذا مثل قولنا
وجاعل اللیل سکنا فان قلت اجعل جاعل ههنا من الجعل بمعنی الخلق
مثل قوله تعالی وجعل الظلمات والنور واجعل الکاف منصوبا بالمحل

على الحال من النحو دون المفعول الثاني فيتأتى لك جعل اضافته
محضة معرفة قلت يمكن ان يوجه الكلام على جهتك ولكن التزامه
بما بعد تعسفا من جهة المعنى والانتصاب حاصل على كل اوعلى
المدح وارتفاعه على انه خبر مبتدأ محذوف وجه قوله تؤيدني
السلام مجرور على الوصفية لاصحابه واسم الفاعل ههنا قد تعرف بالاضافة
لكونه بمعنى الماضي قوله لازال كاسمه مسعودا منذ بالجر مع ما بعدها
جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل لها من الاعراب والاوجه ان
تجعل كاسمه خبر للازال ومسعودا بدلا منه اى لازال كائنا كاسمه او مثل اسمه
لازال مسعودا قوله لما استظهر اى حفظ ووقاء عن ظهر القلب ولما ههنا ظرف ان كان
بمعنى حين وهي مضافة الى الجملة التي بعدها والعامل فيها اردت اى اردت
تلمبظه وقت استظهاره والجملة اعني اردت مع ما عمل فيه مرفوعة المحل
على الخبرية لان اى فان الولد الاعز مراد مني تلمبظه اى مريد انا تلمبظه واضافة
المختصر الى الاقناع شبيهة بان تكون من قبيل اضافة المسمى الى الاسم اى
المختصر المخصوص بهذا الاسم كما في قولهم سرنا ذات مرة اى سرنا مدة محتوية
على هذا الاسم والضمير المجرور المتصل في بحفظه جاز ان يعود الى الولد فتكون
من باب اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك اى بحفظه اياه وجعل
ان يعود الى المختصر فتكون من قبيل اضافة المسمى الى المفعول وذكر

الفاعل متروك قوله واحاط بمفرداته حفظا انتصاب حفظا على انه تمييز
اى احاط حفظه بمفرداته وكذا انتصاب معنى ولفظا اى النقل معنى لا لفظا
ولفظه وبعد الفصل نعت وقوله الارض عيونا قوله والنقل ما فيه
الوصول او الجملة الظرفية اعني قوله كمسندة مسند حصل او كان ومن النحو
بيان له وانه اعني من النحو ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال من
الاسم الموصول ومن ضمير المستتر فيه والعامل فيه النقل او الظرف
المستقر اعني فيه كان المعنى النقل الذي حصل فيه وهو من النحو وانه اعني
النحو وان كان حالا الا انه مبهم يعني غناء التمييز في رفع الابهام كان من فيه
للبيان فان قلت اني فرق بينه في رفع الابهام ههنا وبين التمييز بعد
اعني معنى ولفظا قلت الابهام الرافع اياه من هو الابهام الكائن في الاسم
الموصول او الابهام الرافع اياه من هو الابهام الكائن في الاسم الموصول
والابهام الرافع اياه التمييز هو الابهام الكائن في مضمون الجملة اعني وقوع
الانتقاء على معنوله لان انتقاء الشيء قد يكون بانتفاء لفظه وقد يكون
بانتفاء معناه وقد يكون بانتفائهما جميعا الى غير ذلك من الاحوال فاذا
قيل معنى ولفظا ارتفع الابهام وتبين المراد قوله ان الملط اى اكظه
وغاره والتلميظ تتبع اللسان بقية الطعام في الفم وقد يكنى به عن
الاكل لانه مما يراد فيه ويتوالبه قوله والجر احمد وقع الجر في الاصل

واحد الاخبار ويقال للرجل العالم بخبير الكلام خبر والفتح والكسر لغتان
ذكره الجوهري في الصحاح **قوله** حتى جلق بطبعه من لفظة الكلو
من لفظ ظرف مستقر منصوب المحل على الحال من فاعل جلق ونحو
الاسم الموصول اعني ما يتفجر منه ولا يجوز ههنا ان يكون حالا من الضمير
المتصل بمن لان شيئا مما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول
قوله فوجدت اكثرها تعاور بين الاية التعاور التداول يقال
اعتوروا الشيء وتعاوروه اي تداولوه فيما بينهم والنصب على
التمييز **قوله** كراهية ما فيها من الاشياء المعادة انتصب كراهة على
انها مفعول لها وهو مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك
اي كراهتي ما فيها **قوله** ونصب عن كل منها ما تكرر اي نفيت عن
كل واحد منها والتنوين عوض عن المضاف اليه كما في قوله وكلا
اتيناه حكما وعلما الضمير في منها راجع الى الكتب الثلث المذكورة وما في تكرر
مصدرية والمستكن فيه ضمير كل اي نفيت عن كل واحد منها تكريره ولا
يحسن ان يكون موصولة لان المنفي هو التكرر دون المكرر **قوله**
استثقالا للمعاد وانتصاب استثقالا واستقلالا على انهما
مفعول لهما ولانتصابهما على الحال بمعنى مستثقلا ومستقلا
ايضا وجه وارادها بالمعاد التكرر وهو بمعنى المصدر دون

المفعول

المفعول كمثل ما تقدم والمفاعيل مفعول والمراد به الصبي المتقدم
ذكره واللام فيه للعهد او كل من يستفيد منه واللام للجنس **قوله**
غير متدرع انتصاب غير على انه حال من ضمير المتكلم المتصل باستصفيت
وجازت تحلي بالذال والذال المعجمة فيه منقلب عن تاء الافتعال ومثله
اذكروا واذكروا وقد حكى البيان انضا كخواذكر **قوله** الا ما ندر فحل الموصول
ههنا اما منصوب على الاستثناء او على البدلية من ذكر شيء اي
لم اطو ذكر شيء الا ذكر ما ندر بحذف المضاف واما مجرور على البدلية
من شيء او من شيء ما ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المتصل بالمسايل
لفساد المعنى وكذا الحل في قوله الا ما كان بالزيادة حرفا منصوب او
على الاستثناء او على البدلية من شيئا **قوله** ويستفي اي يغتنم
والمغانم بمعنى الغنايم واضافته الى الاثار من باب حاتم
فضة اي مغانم من اثاره لان المغانم هي الاثار اي الثمرات
الحاصلة منه **قوله** وكسرته على خمسة ابواب اي طويته
وجعلته مشتملا عليها مستعارا من كسر الطير جناحيه اذ
اضمها اليه للوقوع وانقض فوه الباب الاول في الاصطلاح
الخوية كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة لفظة
كل منها غير واقعة موقعها لما فيها من التعرض لما حاطه

الافراد والموضع موضع التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد
ثم التعريف متى دل على قيود احدها كونها ملفوظا بها وقد احترز بها عن الدوال
الاربع المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى التي هي الاشارة والعقد والنصب
والخط وقد اعترض بان المنوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق وليس بملفوظ به
واجيب بان اللفظة تتناول ما كان ملفوظا به حقيقة وما كان ملفوظا
به حكما والمنوي في زيد ضرب وان لم يكن ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به
حكما بدليل اسناد الفعل اليه وصحة تاكيده والعطف عليه وغير ذلك
القيد الثاني كونها دالة على معنى وقد احترز به عن الفاظ المهملات
المشاركة للكلمة في كونها لفظا وذلك نحو ديز وديز وسبق
مثلا وغير ذلك من الالفاظ التي لا معنى لها ثم ان كل واحد من القيدين
اعني اللفظة والدلالة يشبه ان يكون كل واحد منهما جنسا للكلمة بالنسبة
الى ما يشاركها بسائر القيود الثالث كون ذلك المعنى الدالة هي عليه
مفردا وقد احترز به عن الرجل فانه يدل على معنيين احدهما التعريف والثاني
الذكورة مع الاولية وهو كلمتان لا كلمة واحدة هكذا ذكره الزمخشري
في حواشي الكشاف فان قلت اليس قد خرج امثال هذا بالافراد الموزن
بالتاء في اللفظ قلنا ان مثل الرجل لشدة امتزاج الحرف بالاسم
واتصاله به ومجاورة العامل اياه اليه قد تنزل منزلة لفظة واحدة

بحيث يصح اطلاق لفظة الواحد عليها فلا يخرج امثال هذا بقولنا
لفظة فلا بد من التعرض لذكر المفرد احترازا عنها وعلى هذا حكم ضرب
وضرب وضرب ونحوها مما جرى فيه الكلمة مجرى كلمة واحدة فان قلت
اليس التعرض لذكر المفرد يغني عن التاء في اللفظة اذ المعنى المفرد لا يكون
مدلولا الا للفظة مفردة قلنا ان مثل عبد الله علما يدل على معنى مفرد مع
ان اللفظة متعددة ومثله لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا جزئيه
اعني المضاف والمضاف اليه في قولك جاءني عبد الله باعرابين والكلمة
الواحدة لا يكون لها معربة باعرابين ولا شك انه اذا كان علما كان معناه
متحدا فاذا افراد المعنى مع تعدد اللفظ يكون ممكنا فلا يكون التعرض
لافراد المعنى مغنيا عن التعرض لافراد اللفظ فلا بد من التاء الموزن
بها الافراد في اللفظة احترازا عن مثل عبد الله وقولنا قال ان اذ تنقض
لانه تام اسم الا وهو ينطوي على معنيين احدهما المستفاد منه بطريق المطابقة
والتعريف او التنكير الثابتان عليه وكذا الفعل لدلالته على اذ ت
والزمان غير وارد لان مدلول اللفظ هو المستفاد منه بطريق المطابقة
لا تعدد فيه بل التعدد لو كان كما في اجزائه يفهم منه اللوازم الراقدة
او الخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع ولا كلام فيه فان قلت
اليس الغيبة تحصل عند ذكر المفرد بالتنكير القائم في معنى اذ التنكير في

الكلم الواحد يقتضي الافراد فانه اذا قال على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون الا
واحدا قلنا نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مفردا اى لا ينقسم اجزاء له
اللفظ على اجزائه وقد يكون مركبا كما اذا انقسم جزء اللفظ على اجزاء المعنى
مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد الا ان ذلك المعنى مركب غير مفرد
فذكر مفردا احترازا عنه ومثل لا شيئا وقد ذكرنا انه لم يخرج بقوله اللفظة
القيد الرابع كون الدلالة بالوضع خصوصا قالوا انه احترازا عما يغلط فيه
العامة مثل قولهم يسوم للصوم وغير ذلك مما جرى قولهم ويغلطون
فيه وقيل انه احترازا عن مثل اخ فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع
وكذا اح فانه يدل على السعال بالطبع ايضا لا بالوضع فان
امثال ذلك لا تعد كلمات ولقائل ان يقول على الاول ان
الحرف ما يخلو اما ان لا يكون له دلالة على معنى ما او كانت فان كان
الاول فقد خرج بقوله دلت على معنى وان كان الثاني فدلالته اما
بالوضع او بالطبع لا سبيل الى الثاني لان قولنا صيسوم لا يدل
بالطبع على المعنى فتعين الاول فيكون كلمة فلا يصح ذكر الوضع
احترازا عنه والجواب عنه ان الحرف له دلالة على معنى ما لكنه اذا
ذكر معه ذلك المعنى وليست تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه
خرج عنه ولا بالطبع ايضا بل بطريق استعمال الخطاء وتمامه

الفهم حاصلا كانت الدلالة حاصلة وان كان اللفظ خطاء فظهران
الحرف لا يخرج بقولنا دلت على معنى مفرد وان كان ذكر الوضع لابد
منه فهذا شرح القيود المذكورة في حد التعريف واتما دخلت
الفاء في فعلة فهي كلمة لانه وقع خبر المبتداء المتضمن بمعنى الشرط
والمبتداء اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذلك
اما ان يكون اسما موصولا صلته فعل او ظرف كقوله تع الذين
ينفقون اموالهم بالليل والنهار وعلانية فلهم اجرهم
عند ربهم وقوله تع وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة بما هذا
نحو كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم وقوله كل لفظة دلت على معنى
من قبيل الثاني فان قولك كل لفظة نكرة وصف بقولك دلت على
معنى وانث الضمير المستكن في دلت وان كان لفظ كل مذكرا
اعتبارا لمعناه لانه ابدا يأتي هذا حكم المضاف اليه فدخل الفاء في
الخبر ابدا اما بان استحقاق اللفظة التسمية بالكلمة انما هو بسبب
دلالتها على معنى مفرد بالوضع كما ان استحقاق الرجل للدرهم
انما هو بسبب الاتيان حتى لو لم يات لما استحق به قطعا ولو ترك
الفاء لما افاد الكلام هذا المعنى لما في الفاء من معنى التسبب
وفيها كلمات وكلم الكلم جمع كثرت يتناول ما فوق العشرة

والكلمات جمع قلة يتناول العشرة وما دونها الى الثلثة قوله

نحوي ثلثة اقوال اسم وفعل وحرف وجه الانحصار ان يقال كل كلمة

اما ان تكون دالة على اقتران احد الازمنة الثلثة اولم

يكن والاول هو الفعل والثاني اما ان يكون له اعراب بوجه ما

اولم يكن والاول هو الاسم والثاني هو الحرف وقد قالوا كل كلمة

اما ان تكون مستقلة بنفسها اولم تكن والثاني هو الحرف

والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اولم يقترن والاول

هو الفعل والثاني الاسم ثم فسر والمستقل بانه الذي يتم به الجواب

وعلى هذا يلزمهم ان يعدوا الاسماء الموصولات من قبيل الحروف

لان الجواب لا يتم بها قوله فالاولى ما جاز ان تحدث عنه عرف

الاسم بعلة جواز التحديث عنه ثم لما علم ان من الاسماء ما لا يجوز تحديثا

عنه كالاسماء اللازمة للظرفية اردفه بقوله او كان في معنى ما تحدث

عنه ليكون ذلك شاملا للاسماء اللازمة للظرفية مثل متى وحيث

فانها وان لم يصح التحديث عنها الا انها في معنى ما يحدث عنه فانك

اذا قلت ايتك متى طلع الشمس كان المعنى ايتك وقت طلوع

الشمس وكذلك اذا قلت اجلس حيث زيد جالس معناه

اجلس في مكان جلوس زيد والوقت والمكان تما

يحدث عنه كان الوقت واسع المكان وفي ايراده اذ واذا من

هذا القبيل نظرا لانهما لا يلزمان الظرفية نقض على ذلك سيبويه في الكتاب

فاجاز اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود

عمرو فاذا هنا مبتدأ وخبرا واسند غيره وبعد عد بالف

نفسي من بعد اذ راح اصحابي وكنت بريح قالوا انها ظرف

المحل على البدلية من بعد وكذلك اذ فانهم حكموا عليه بانه منصوب

المحل لوقوع الفعل عليه في القرآن في اوائل القصص وهو اذكر

مضمرا او مظهرا نحو اذ قال ربك واذ قال ربك ونحو ذلك

وقد اعترض بعضهم على هذا التعريف باسماء الافعال نحو صه

بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف فانك لا تحدث عنه ولا عنه

بمعناه لان دال هو عليه فان صه يدل على اسكت ولن يخالف

الاخبار عنه اسكت كما لا يخالفه صه وعلى هذا سائر اسماء

الافعال والجواب عنه انهم وان قالوا ان هذه الاسماء موضوعة

مواضع الافعال الا ان ذلك يجوز منهم فان هذه الاسماء

موضوعة مواضع مصادرها سادة مسدها افعالها

فاذا قلت صه فمعناه سكوتك بالنصب على معنى اسكت

سكوتك ثم اقيم صه مقامه وما كان هو سادا مسد الفعل

فان قلت عبر النحويون بانه اسم للفعل قصر للمسافة والا فهو اسم للمصدر
فالجنفة وهذا الذي يحقق اسميته وقد يما كان يختلج هذا التاويل في صدري
حتى ظفرت بنص من قبل ابي اسحق الزجاج فانه ذكر في آمين بانه
حرف موضوع موضع استجابة كما ان صه موضوع موضع السكوت
والسكوت مما يحدث عنه في قولك السكوت حسن فاذا لا فرق
بينه وبين متى في ان كل واحد منهما في معنى ما يحدث عنه واعلم
ان تعريف الاسم يجوز الحديث عنه مما لا ينفك عن ضعف ولم
يعرف وكان صحة الحديث عنه ليست من الفصول المقومة
للاسم ولا من لوازمه حتى لا يلزم من انتفائها انتفاء الاسمية
فان قلت احدهما اعني صحة الحديث عنه او كونه في معنى ما يحدث عنه
من لوازمه لامتناع تحققه بدون احدهما قلنا التعريف باحدهما
ايضا غير مناسب لما فيه من النكارة المنافية للتعريف على ان القائل
ان يفعل الحكم على الاسماء الملازمة للظرفية بانها في معنى الوقت و
المكان مطلقا مما ينتقض بضعف مرور الماء الغراض فان
الاسماء الملازمة للظرفية ليست في معنى الوقت والمكان مطلقا
بل في معنى ما مع اعتبار وقوع الفعل فيها والوقت والمكان
ماذا نقيد احد القيدين بما لا يصح الحديث عنه لامتناع كون الشيء

خبرا عنه مع كونه مخالفا للفعل والا يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا معا فظهر انها
ليست في معنى ما يحدث عنه فان قلت اذا كانت في معنى الوقت والمكان
مقيدين بالقيد المذكور فقد استلزم معناها فعلا فعلى هذا يلزم ان تكون
عامة الافعال اسماء لكونها مشتملة على معنى المصدر والمصدر
مما يحدث عنه كزيد والعلم وجهل ايه اوضح الامثلة ايزان
منه بان اسم ينضم الى عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو
والى معنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان معناه وجوديا
كالعلم او عدميا كالجهل ومن علامات اللفظية دخول
الالف واللام وانما اختص دخولهما بالاسم لانهما تفيدان التعريف
على ما سيجيء والتعريف ممتنع الا في الاسم لان الافعال والحروف
انما تدل على معان لا يتصور فيها التعريف واما فعل الامر
ويحتج البرنوي من نافقائه ومن كسره بالسجعة التي تقع ثم
لا يجوز له لعلته وندرته والذي سجعه على ادخالها على يتقع
وهو فعل مضارع انه راها في الصفات بمعنى الذي كالضارب
زيد غلامه فاستعملها على هذا المعنى وحرف الجر انما اختص
دخول حرف الجر بالاسم لان حرف الجر انما تدخل على الكلام الخبر
الافعال التي لا تتعدى بنفسها الى الاسماء كمررت بزيد

واخذت منه وغير ذلك فامتنع دخولها الا على الاسم بعد تحقق فعل
لفظا او تقديرا وانما عملت الجر لانها لما لم يتصور دخولها الا على
الاسم عملت الحركة التي لا تكون الا في الاسم وهي الجر لا يقال ان الجر
قد يدخل الفعل لوقوعه مضافا اليه لاسماء الزمان نحو قولك يوم
يقوم زيد فيقوم فعل في محل الجر وان اردت صورت الجر فهو
ايضا مما يدخل الفعل نحو قوله تعالى لم يكن الذين كفروا الاية فان يقال ان
الاعراب باعتبارات ثلث فان يظهر تقديرا ولا يظهر صورة الحركة
لاستثقل حرف الاعراب عنه نحو مررت بالقاضي وان يظهر محلا
لا صورة ولا تقديرا اي كان في محل لو كان فيه غيره من الاعرابات
لظهر تلك الحركة كقولك مررت بمن عرفته فاذا تقرر هذا فنقول
الجر المستفاد من العامل ممتنع في الفعل على الوجهين الاولين
دون الثالث والعبرة في الاعراب بهما دون الثالث الا يرى
انهم قد حكموا على مثل مذ وما والذي وغيرها بانه مبني مع كونه التشبه
من فروع المحل او منصوبا او مجرورا فلم يعتدوا بالحركة المحلية فكذلك
في الفعل لم يعتدوا بالحركة المحلية والتنوين انما اختص
الحاق التنوين بالاسم لانه انما يدخل على الكلام اما فرقا بين المنصرف
وغير المنصرف نحو زيد ورجل وذلك لا يتصور الا في الاسم

اذا لتصرف ومنعه لا يكونان الا في الاسم واما فرقا بين المعرفة والنكرة
في نحو صه فانك اذا قلت صه بغير تنوين فمعناه اسكت السكوت
الان واذا نونت كان المعنى اسكتوا سكوتا ما وذلك لا يتصور ايضا الا في
الاسم واما نحو غاق فانه لما اضيف المضاف اليه نحو اذ كان الاصل اذ كان كذا
وكذا حينئذ والاضافة لا يتصور الا في الاسم فقد عرف ان التنوين
الداخل لاجل هذه المعاني لا يتصور الا في الاسم واما التنوين اللاحق
فاقية الشعر بدلا من حرف الاطلاق في نحو قفا نبك
والعتابن فقول ان اصبح لقد اصابني فان الاصل عتابا واصابا
فحذف حرف الاطلاق وناب التنوين منابه والتنوين العارض الذي
يلحق القافية المقيدة في نحو قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترق
في الاصل مخترقن سكنا لم يلحقه التنوين فلا اختصاص لهما بالاسم
وقولهم التنوين يختص الاسم اراد به الثلثة الاول دون الاخيرين
والفعل ما دخل قد والسين وسوف اعلم ان للفعل حدا
وعلامات فحده على ما ذكره الزمخشري وغيره دال على اقتران
الحدث بزمان معين واما العلامات فمنها دخول قد وانما
اختص دخولها بالفعل لانه وضع لتقريب الماضي من الحال نحو قد
قامت الصلوة او لتقليل الفعل في المستقبل ان الكذوب

الا في الفعل نحو ضربت ونعمت وبئست وانما اختص المتحرك بالام
والتسكنة بالفعل لثقل الفعل وخفة الاسم للتعادل بينهما

والثالث امثلة المفتوح الاخر وهي الماضي والماضي هو الدال على
اقتران الحدث بزمان قبل زمانك وهو مبني على الفتح وبنيت
بنائية ظ وهو انه فعل والاصل في الافعال البناء لان المعاني المقصودة
للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافية مفقودة فبناؤها على
ان تبنى ولا يعرب وانما بنيت بنائية على الحركة والاصل في البناء
السكون فهو الذي له اذ هي مختصة بالاسم وبنيت وقوعه موقع
في مررت برجل قائم ففصل بالحركة على فعل الامر الذي لا يشابه
الاسم بوجه من الوجوه وفي اصل ان امر المضارع لما ضارع الام
مضارعة تامة من غير وجه اعرب والماضي لما كانت مضارعته ناقصة
غير تامة لم يعرب ولكن عدل عن اصل البناء الذي هو السكون
الى الحركة والامر لما لم يضارعه بوجه ما ترك على اصل البناء وانما
واختيرت الفتحة من بين الحركات لخفتها ونقل الفعل فهو ابدا مفتوح
الا ان يعرض ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فعند الاعلال
نحو دعى ورمى والاصل دعو ورمى وقد ثبت في اصول التصريف
ان الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبتا الفا

والله

والياء والالف لما يقبل الحركة وكذا عند لحوق بعض الضمائر
نحو ضربت وضربنا وضربن وانما اسكن عند لحوق الضمائر فرارا
من توالي الحركات الاربع فيما هو في حكم كلمة واحدة اعني الفعل وفاعله
او الفاعل كالجزء من الفعل على ما سيجيء وانما ضم مع واو الضمير نحو
ضربوا الا ان الواو اذا كانت مدة فما قبلها مضموم ابدا والالف
ما يتعاقب على اوائل الزوائد الاربع وانما اعقبت على اوائل
المضارع لئلا وجب المخالفة بين الماضي والمضارع وكان
الفعل اما صادرا عن المتكلم وحده او مقترنا مع غيره او عن المخاطب
او عن الغائب طلبوا حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني
على سبيلهم في طلب الايجاز فوجدوا اوائل الحروف بالزيادة حروف
المد واللين لكثرة دورها في الكلام اذ المتكلم لا يخلو عنها او عن بعضها
اعني الحركات فعمدوا الى الالف بحركتها حالة البناء الى الابتداء بها واختصوها
بالمتكلم لموافقتها اول انا او لانها في الاصل اخف فاستأثر
المتكلم بالاخف ثم عمدوا الى الواو وهو دونها في الخفة فجعلوها للمخاطب
المستشار لان الواو رباعي وقع اولا فلو زيدت عليها واو
اخرى لم تدخل الواو العاطفة لما ادى الى اجتماع الامثال وكما
يشبه نباح الكلب فعوضوا عنها التاء لانها كثيرة الابتداء

منها بخو تراث وتخمة وتجاه والاصل فيها وراث ووجاه وجعلوها
علامة للخطاب والتانيث لكونها علما للمخاطب والتانيث
في الماضي ولم يمكن الفرق منها باسكانها في احد الموضعين
لوقوعها اولا بخلاف الماضي ولم يمكن ضمها ايضا للالتباس
الفعل المبني للفاعل المبني للمفعول والكسرة ايضا لانه ذلك يلتبس
بلغة من يكسر حروف المضارعة فيقول تعلم بالكسر ثم عمدوا الى
الباء فلم يجدوا ما منعا يمنع من زيادتها اولا فزادوها وتعينت للتاء
اعني بغير المتكلم والمخاطب ثم المذكر المسلم مع غيره فاثر ادفي اول
الفعل فوجدوا الياء اكثر الحروف بذلك الموضع النون لانها علم
للمتكلمين في الماضي ولانها اقرب الحروف شبها من حروف
المد واللين على لكونها غنة في الخيشوم كما انها مادة في الخلق فان قلت
فلم خصوا صيغة المضارع بالحاق الزيادة دون الماضي قلنا
لان الصيغة المزيد عليها بعد الصيغة المجردة والزمان الحاضر
والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعل الصيغة السابقة للزمان
السابق والاحقة للاحق ويسمى المضارع اتما سمي بذلك
مضارعا لانه يضارع الاسم اي يشابهه وذلك من جهة
المعنى والاستعمال اما الاول فلموازنته اسم الفاعل في حركاته

وسكناته وعدد حروفه نحو يضرب وضارب ويدحرج ومدحرج
واما المعنى فمن وجوه احدها انه سبب فيختص اعني ان صالح للزمان الحال
والمستقبل فيخصص احدهما بدخول اللام او السين او السوف كما ان
اسم الجنس شايع في امته ثم يختص بواحد بعينه بدخول لام العهد
وثانيها انه بذلك قد شابه الاسم في كونه صالحا للفاعلية
والمفعولية والاضافة واختصاصه بواحد منها عند دخول
العوامل وثالثها انه بالشيوع قد شابه الاسماء المشتركة كالعين ونحوه ورابعها مشابهة
الى الحال عند الاطلاق نحو زيد مصل وزيد يصلي واما الاستقبال
فمن وجهين احدهما وقوعه موقعه نحو زيد قائم وزيد يقوم والثاني
دخول لام الابتداء على كل واحد منهما نحو ان زيدا القائم وان زيدا
ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل الاسم من هذين الوجوه بقي
مضارعا واعرب بوجوه واجرى الاسم ونحو ض الجزم كان الجزم
عاما سنبينه ان شاء الله تع قوله واذا اردت عليه لام الابتداء
خلص للحال يعني اللام في قولك ان زيدا ليفعل تخلصه للحال
فان قلت اذا كان اللام للحال فكيف جامعت حرف
الاستقبال في قولك ليقوم ولسوف اخرج حتى في قولك ليقوم ولسوف
يعطيك قلت ان اللام تفيد التوكيد والحال وفي الايتين

فذكر لمعنى التوكيد ونظيره حرف التعريف في انه فانه يفيد التعريف
مع انه تخوض همزة الامر بجزء في النداء للتعويض فيضمحل عنها معنى
التعريف فلهذا اجيز نداؤه مع ان الجمع بين حرف التعريف وحرف
النداء ممتنع ولذا قطع همزته نحو يا الله فعله والثالث الموقوف الآخر
ويصح الامر اعلم ان صيغة الامر للمخاطب تؤخذ من المستقبل لانها بعض
صيغته بها الا انه تحذف الزوائد ثم بعد ذلك ان كان ثانيه ساكنا تحذف
همزة الوصل ضرورة امتناع الابتداء بالساكن وان كان متحركا
تركته على حاله فتفعل في يضرب اضرب وفي تدحرج دحرج وفي
فاعل جالس وما في معناه قوله مشتقا على طريقة افعل اي مشتق الامر
من مضارعه كاشتقاق افعل من تفعل واما قولهم في تكرم اكرم
بقطع الهمزة فلان الاصل في تكرم تؤكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم فحذفت
بالامر على الاصل تفاديا بذلك عن اللبس بين الامر من المجرد
وبينه من المزيد فيه وانما حذفوا الهمزة من المضارع فرارا عما اجتماع الهمزتين
في فعل المتكلم نحو اكرم وقد حذفوا في الكل اجراء للباب على وتيرة الاطراد
ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني على السكون لان
الاصل في الافعال البناء على ما سبقت الاشارة اليه وانما صير
في البناء السكون وانما اعرب منها ما اعرب وبني منها على الكسر ما بني وهو الماضي و

فصول المشابهة بينه وبين الاسماء والمشابهة بين فعل الامر وبين
الاسم بوجوه فبالحري ان يكون باقيا على اصل البناء اصل البناء
وهو السكون والكون وقفا على انه معرب مجزوم لان الاصل في افعل
ليفعل كقولهم في امر الغائب ليفعل وعلى ذلك قراءة النبي ثم
بعد ذلك فلتفرحوا فذفوا اللام جريا على استهم في طلب التخفيف
فيما يكثر استعماله ثم حذفوا حرف المضارعة تفاديا بذلك من
وقوع اللبس بينه وبين المضارع فبقي الفاء ساكنا فاجتلبت
همزة الوصل وابتداء بها واصحابنا ذكروا بالاعلة وجود
الاعراب في فعل المضارع وجود حرف المضارعة فاذا دام حرف المضارعة
ثانيا كان العلة ثانية تسلم عن المعارضة فكان حكمها ثانيا فافهم
كان قوله تعالى فلتفرحوا امثاله معربا لوجود حرف المضارعة
وحذف في فعل الشراء وكان علة الاعراب منتفية فيكون
الاعراب منتفيا وهو المطلوب فعله والحرف ما جاء لمعنى ليس معه
اسم ولا فعل الحرف دال على معنى في غيره وذلك الغير حروف وصل
وروابط تشاركها في المعاني الاسمية والفعلية ولا عبرة بمفهوما
على الانفراد الا يرى ان معنى في مثلا لا يحصل على الانفراد حتى
تتوسط بين الكلمتين وعلى هذا سائر الحروف لا يقال ان

في قد تدل على الاستقبال وعلى على الاستعلاء والى على الانتهاء

وبين كلها معنى لا تحتاج في تصورها الى غيرها لا بأن يقول اق هذه

الحروف قد تدل على المعنى المذكورة بنحو ما ذكرت ولكن عند

الخبار عنها الى الاسماء والافعال ولا تدل عليها دلالة الاستقلال

اذ لا يصح ان يقال في واقع كما يقال الاستقبال واقع وعلى

هذا فقس الباقي والحروف فهذا معنى قولنا والحروف اداة بينهما لا يكون

حدسنا ولا يحتاج عنه قوله واذ قد عرفت ان كلام هضم الاقسام

الثلاثة شتمل كلمة فاعلم انه اذا ائتلف منها اسمان او اسم وفعل

وافاد اسميا كلاما وجملة اعلم ان الكلام انما يطلق على ما يحسن السكوت

عليه وذلك لا يتأتى الا بعد الاسناد ونعني بعدم فهم عبارة

عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة التامة اي على

وجه يحسن فيه السكوت عليه والاسناد لا ينعقد بين الفعلين

ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولا بين حرفين ولا بين حرف

واسم وحرف وفعل لما عرف ان دلالة الحرف ليست بدلالة استقلال

وانما صح عند اخبار عنها الى الاسم او الفعل فالاسناد الصحيح انما ينعقد

بين فعل واسم لان الاسم يدل على الذات والشخص والفعل

هو الدال على المعنى والنسبة فالاسناد ينعقد بينهما لا محالة

وكذا بين الاسمين بشرط ان يكون في احدهما معنى الفعل لان الاسم

لا يتصور بدون المعنى النسبي وهذا معنى قولهم ان الخبر لا بد وان يكون

فعلا او معنى فعل وقد نصوا على ان زيدا ابوك في تأويل موجود

وعمرو غلامك في تأويل مملوك فمن هذا عرف ان الكلام ينتقر الى

ثلث شرائط احدها التأليف تحقيقا او تقديرا نحو زيد قائم واقوم

والثانية كون ذلك التأليف من اسمين او من اسم وفعل والثالثة

كون ذلك التأليف على وجه الاسناد لا على وجه التعداد او الاضافة

او التقييد اعني التوصيف او غير ذلك نحو غلام زيد او علام زيد

او الرجل الذاهب فعلم اذا ائتلف سارة الى الشريطة الاولى

وقد احصر حترزيها عن افراد الكلام وفعل اسمان او اسم وفعل اشارة

الى الشريطة الثانية وقد احترزيها عن الاقسام الاربعة المشار

اليها وفعل وافاد اشارة الى الشريطة الثالثة وقد احترزيها عن

التعداد والاضافة والتوصيف ونحوها اعلم ان الجملة قد تطلق على

ما يطلق عليه الكلام بالتزادف بين الخبرين فعله والجمل اربع وقد عرف

ان الكلام والجملة لا يتأتيان بدون الاسناد فنقول ان المسند والمسند

اليه اما ان لم يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية السكوت عليهما وهو خبر

الجملة الخبرية نحو ان عائشة

زيد المرفوع والاول لا يخ اما ان لا يكون المسند مؤخرا عنه المسند اليه
لا لفظا ولا تقديرا او يكون مؤخرا عنه اما لفظا واما تقديرا والثاني
هو الجملة الاسمية نحو زيد قائم او قائم زيد والاول اما ان يسند
الى ظرف او ما يجري مجراه او لا والثاني هو جملة الفعلية
نحو ضرب زيد وقائم الزيدان وجميع ذلك والاول المسند اليه
هو الظرف نحو في الدار زيد واما مذ بكر فان قلت فقولهم عندي مال
جملة اسمية لان ارتفاع مال على الابتداء والظرف المقدم مرفوع
المحل على الخبرية فكيف عدها ظرفية قلت الجواب عن هذا مبني على
معرفة مقدمة وهي ان الظرف المستقر اعني الذي تسد الفعل
لا يخ من ان يعتمد على احد الاشياء التي هي المبتدأ والموصول
والموصوف وذي حال وحرف الاستفهام وحرف النفي قبله
او اعتمد والبناء يعمل في الاسم الواقع بعده عمل كل فعل في
فاعله وفاعلان الظرف ههنا نائبا به عن الفعل يعمل عمله
لاستيفاء وقد اعتمد بالاعتماد وذلك نحو قولك زيد في داره
عمرو وجاءني الذي في الدار اخوه ومررت برجل في كمه كتاب
ولقيت زيدا وعليه جبة وفي الدار اخوه وما فيها ابوك
واما الاول وهو الظرف الذي لم يعتمد قبل على شيء فالاسم

ولولا جبان التعليل ما آجاز الى جعفر سرا الم يمزق وعاهد اذا كانت منفية
نحو لقيت زيدا ولا مال له بل الواو وههنا للاخبار فساغت اصل الحال موكدة ومن ثمها
في الاستعمال جميعا اوجب النحاة ان تكون الحال موكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه
وفعل عالم ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه فههنا لما يسوغ الواو ولكون
الحال ناة التعلق بصاحبها بل بجزء في معناه فتخلل الفاصل بهما
بين الفعل وفاعله او ما هو في حكمه وهو المفعول به ان كان ضميرا متصلا
اذا الامر للابتداء وهو بعد المفعول لكونه طلبا غير ما بنفسه فحق ان لا يكون
ما بنا للغيبة فان كان مضارعا فلا يخ من ان يكون مبتدا او منقطعا فاه
كان مبتدا فهو اورد على اصل الحال واحقه فلا يجوز الواو ونحو جاءني الامير
تقاد الجناب بين يديه وان كان منقطعا فقد جاز فيه الامران لورود
على اصل الحال دون نحقه في الاستعمال فلا يجيء الواو ونحو جاءني زيد لا يركب
او ولا يركب وان كان ماضيا فلذلك يسوغ الامران لانخراجها عن
ما اذ لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة مبتدا وكذلك حق النفي اذا
كان منقطعا نحو جاءني زيد قد ركب او قد ركب وقوله او هاوم
حصحص صدورهم اي قد حصحص وعاهد اقوله كذب اسعى
في امر كذا اذا كان يغنيني اسعى او وما كان يغنيني اسعى واما الظرفية
فالظرف لا يخ من ان يكون عاملا في ضمير صاحب الحال المستكن فيه او في اسم

مظهر بعده اما الاول فبغير الواو والستة الاخر اطها في سلك المفرد نحو
هو عند بعضهم على ما سيقف اليه الايماء ووذلك نحو جاءني زيد على
فرس واما اتيانه مصاحبا فيه الواو وتركه نحو جاءني زيد وعلى كتفه سيف
او على كتفه وذلك لما بينهما من التباين ذريعة من الجملتين الاسمية والفعلية
لفظا ومعنى واما الشرطية فلما كان لها صدر الكلام قل ما وقعت حالا فلما جاء
زيدان تسأل يعط على الحال بل لو اريد ذلك لجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير
ما اريد عنه الحال نحو جاءني زيد وانا نسأل يعط فيكون الواقع موقع
الحال هو جملة الاسمية دون الشرطية ولعل الشرط في ان الجملة الشرطية تفتقد
بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون بعض
فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والصفة فان الجزء لعدم استقلاله
عن الخبر يصرف الى نفسه وقع بعده ما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا الموصوف
لما بينه وبين الصفة من الاشتباك ومناصبهما الى اتحاد المعنوي
حتى انهما قد جعلا شيئا واحدا في غير موضع بخلاف الحال فانها تنفطع
عن صاحبها جدا ولذلك سموها قطعا فلم يسوغوا وقوعها حالا
الا بعد ان ابرزوها في معرض الاسمية التي ليست بتلك المثابة
بغم قد او فعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعد
ما الحقوا حقيقة الشرط وتلك الجملة لم تحام ان يعطف عليها الجملة الشرطية

ما بناقضها اولم يعطف والاول نحو اشتمر نحو آتيك ان آتيتني
وان لم تاتني او لا يخفى ان النقيضين هم الشرطين في مثل هذا الموضع فلا يقع
على معنى الشرط بل نحو لان المعنى التسوية كالاستفهام بين المتناقضين
نحو قولك سواء انذرتهم ام لم تنذرهم واستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وامثالهما
فلا يدخله الواو نحو اتيتك وان لم تاتني واكرمك وان اهنتني ولو ترك الواو
لالتبس بالشرط حقيقة وقد ذكر الجزري في شرح العشرين بان الواو
ههنا للعطف دون محل والمعطوف عليه محذوف والتقدير ان اتيتني
وان لم تاتني وان لم تكرمني وان اهنتني فلا يحتاج الى ان المستقبل او المتصل
لا يقع حالا وجواب عنه بان الجملة المصدرة بان لم تجعل حالا
الا بعد ما انسلخ عنها معنى الشرط واذا كان كذلك لم يبق للان دلالة
على الاستقبال واذا جاز وقوع الشرطين المتناقضين حالا لكونهما
عرضة الشرط فليجز في الواحد على ان قوله ان للمستقبل والمتصل لا يقع
حالا ممنوع اذ يصح وقوع المستقبل موقع الحال على ضرب من التاويل
ومنه مسئلة الكتاب وهي مررت برجل معه صقر صائد به غدا اي معدا
الصيد به غدا كما في قولهم لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين اي حال
كونكم محلقين رؤسكم ومقصرين اي مقدرين الحلق والتقصير فوضح
بان المستقبل لا يمنع وقوعه حالا في الجملة فهذه هي المواضع الستة التي ذكرها

اعلم ان الجملة فيما تقع موقع المفرد وورائها اشياء اخر تقع كالنسبة
عن نقض منها المتعلق الثالث في باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا
شريف ابوه او ابوه شريف او ان ثابتة بكرمك او عندي مال ومنها خبر لا التي
لنفي الجنس نحو لا رجل شريف حسبه ومنها خبرما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد
اولا رجل ابوه قائم على قياس ما تقدم ويجمع عن المواضع الستة قولنا
ان الجملة انما تقع موقع المفرد اذا كانت خبرا للمبتدا او قبل دخول العوامل
اللفظية او بعد او صفة للنكرة او حالا وقد يظن ان منها الجمل المضاف
اليها اسماء الزمان والمكان نحو يوم يقوم زيد وآية الخليفة عبد الملك
وليس بصواب لان المراد بالجملة في مثل هذه المواضع هي الجملة الحقيقة
التي لا تكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه والجمل المضاف اليها اسماء
الزمان والمكان مجمل في اللفظ دون المعنى لان الجملة الحقيقة لا تقع
مضافا اليها ولهذا قالوا ان المضاف اليه الواقع في مثل هذا الموضع
هو المصدر حقيقة دون الجملة فقولهم فيها ضمير عائد الى الاسم الاول
والسبب في الاشارة الى الضمير في هذه المواضع لفظا او تقديرا كما هو اذ لو
ذلك لكانت الجملة منقطعة التعلق عما قبلها بالكلية فلا تصلح خبرا
او وصفا او حالا له فلذا هنا تستقل بالجملة الحالية عن الضمير
نحو لقيته والشمس قادمة وبالجملة الواقعة خبرا عن الضمير ان والقصة

بزيد واما الثاني فلئلا من ان يكون اخره الفا او واوا او ياء فان كان
الفا فاختلافه تقديري لامتناع الحركة على الالف وذلك نحو هذا عصا
ورايت عصا ومررت بعصا والفرق بينه وبين المبني ان الاعراب تقديري
من حيث ان الحركة مقدرة في آخر الكلمة ولولا ذلك لانقلب الواو والياء
في عصا ورمى والنائم واعراب المبني لفظي لا تقديري للحركة ما قبلها وقد
سبق الفرق فيما تقدم بين المحل والتقدير وان كان ياء نظر فان تحركت
ما قبلها كالماضي فكالعصا فارتفاعه تقديري وكذا الجر اره لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء المتحركة ما قبلها واما الضمة فلكونها اثقل الحركات
واما الكسرة فلمنافاتها الى اجتماع لمثل كسرات اعني الياء وكسرة
ما قبلها واما النصب فلفظي لعدم ما يمنعه عن الفتحة وذلك نحو هذا
القاضي ورايت القاضي ومررت بالقاضي وان كان ما قبلها ساكنا
فهو جار مجرى الصحيح في محل الحركات الثلث نحو هذا ظبي ورايت
ظبيا ومررت بظبي وان كان في آخر الاسم واو فلا يكون ما قبلها الا
ساكنا وهو جار مجرى الصحيح نحو دلو لرفضهم في الاسماء المتمكنة ان يطرف
واو قبلها حركة وقبلهم واو دلو وحقو في الجمع على افعل نحو ادل واحق
فما يخفف قوله واصل الاعراب بالحركات اعلم ان الحركات هي التي
جيء بها اولا للاعراب ولذلك تراهم لا يعدلون عنها الى الحروف
الا لا يرجعون عن الحركات

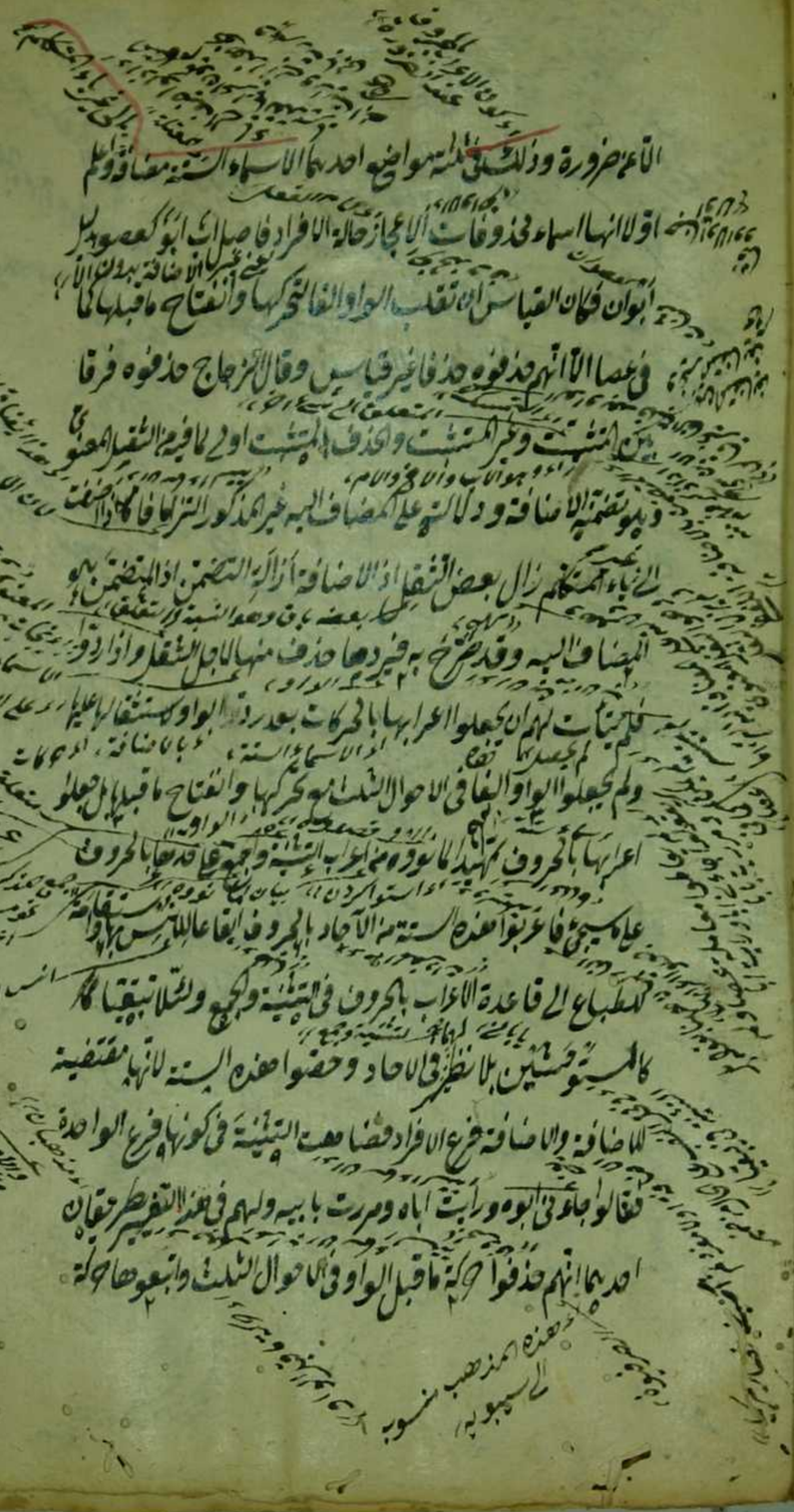

الواو كما فعلوا في اثنين وامرئ ثم سكنت الواو في الرفع والجر تخفيفا فصار

ابوه وابيه بعد الانقلاب في تنهما كما في ميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة

وانقلبت الفا فصار اباه والثاني انهم نقلوا حركة الواو في الرفع

الى ما قبلها بعد حذف حركته وقلبوها الفا في حال النصب لما تقدم

ونقلوا حركتها في حال الجر الى ما قبلها وقلب باء لما ذكرنا فقبلها

النقل حال الرفع والقلب حال النصب والقلب والنقل حال الجر

وذكر جدي رحمة الله عليه في تعليل اعراب هذه الاسماء وهي اخ وحمو

الواحد على النصف بمعنى الحروف لان الواو ضمة ومدة وهذه الضمة

ضمة وكذلك الالف والياء فلما جعل اعراب الواحد والمفرد بالحركة لزم ان جعل

اعراب المثنى والمضاف الزيدين عليه بالحروف الزوائد على الحركات

بشرط واختصوا هذه السنة دون سائر المقتضيات للاضافة

الخذوفات الاواخر لانها لم ترد الى الاصل في التثنية

اخ ابوان واخوان ولا يقال يدبان الا في من يقول في الواحد يد

ومن العرب من يجعل اعراب هذه الاسماء بالاضافة بالحركة مثلها

مفردة ذهابا بالمضاف مذهب المفرد فيقول هذا ابه وابه وابه

واعلم ان هنوه وهنة لغتان مشهورتان وكذلك حموه وحمة

وفوه وفمة وفي الحديث فاعفنوه بهن ابيه ومن ابيات الكتاب

وقد يداهنك من الميزر وفي كلام تميم فانهموها وجاروها وقالوا

الاحموها الموت وفعلهم هذا يضيع الظمآن وفي البحر فمه وفي فيه ماء وهل

من في فيه ماء واصل فم فموه فحذفوا الهاء حذفا غير قياس كما حذف

حروف العلة لمشابهتها في خفائها الباء هاء ولم يكن في كلامهم اسم

متمكن ثانيه حرف لين غيرها واو قالوا سه منها اليوم لتقارب مخرجها فلما اضيف

رد الى اصله ذهابا به مذهب اخوانه ومنهم من يجعل هذه الاسماء

مقصورة فيقول اباه في الاحوال الثلث كما يقال عصا قال الشاعر

ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقول ابي خنيف لاولو

رماه بابا قبيس وارد على هذا ان هذه الاسماء اذا اضيفت الى

باء المتكلم لم يرد حرف العلة اذ لو ردت لاشبه الواحد بالجمع

خوارج وباقي ولا لم يلزم ذلك في فم حيث لم يكن له جمع سلامة

ردت فقيل فوي وقد جاء فمي كما جاء فمه وانما ذو وفاتها الاضافة الا

الى الاسماء الاجناس الظاهرة لانها وضعت وصلة الى

الا سكلم الوصف باسماء الاجناس على ما سبق ونحو ابار

ذوي ارومتها ذوو هاتا ذوات في التثنية والجمع المصحح

وانما جعل اعرابها بالحروف لانها متفرعان على الواحد والاعراب

بالحروف فرع على الاعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع كما جعل

لابد فيه على القياسيين بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى لاستوائهما في التثنية
والجمع المخصوصين بالاسماء والثاني ان الجر اقرب من الرفع فالحمل
عليه اولى لكون الكسرة مطلوبة والثالث انه بين النصب والجر من
وجه ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة
يتم الكلام بدونه بخلاف الرفع واشتراكهما في معنى المفعولية نحو ضربت زيدا
ومررت بزيد وفي الكتابة نحو مررت بك ورأيتك والرابع ان النصب
الى الجر اقرب منه الى الرفع في الجر فالحمل عليه اولى وذلك لان
النصب من اقصى الحلق والجر من وسطه والرفع من الشفتين
ثم انهم اختلفوا في حذف الحروف انها حروف للاعراب ام دلائل الاعراب
ام لا هذا الاعراب والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف
الاعراب فالالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيداي هي
بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية والياء في زيدين بمنزلة
الدال المنصوب او المجرور من زيد واما التنوين فيهما فهي عوض من
الحركة والتنوين الثابتين في الواحد فان قلت اذا كان الالف
في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد فاي حاجة تحتاج الى زيادة النون
بدلا من الحركة قلنا ليس معنى قولنا الالف بمنزلة الدال المرفوع
انه بمنزلة الدال المتحرك بحركة الضمة بل معناه انه بمنزلة الدال

للحاجة اليها بقال الالف مقام الدال
غير زائدة
والحركة فيكون الحركة ثابتة

الاصل للاصل وانما اختص التثنية بالالف والجمع بالواو والنون
في الياء لان الحروف المثناة فاختص واحد بهذا وواحد بذلك والنون
في واحد ضرورة ووجه اختصاص الالف بالتثنية والواو بالجمع هو ان التثنية
اكثر في الاستعمال من الجمع الم لم لاختصاصه بالعقلاء الذكور
بخلاف التثنية والالف اخف من الواو وبما هو اكثر في الاستعمال والاثقل
بما هو الاقل فيه وانما جعلا علامتين للرفع لان الواو وهي اخت الضمة
فاي على الرفع اذ كل منهما على غير وجعل علامة للرفع في الجمع وضعوا
والالف لما كانت بمنزلتها في التثنية ملك عليها فان قلت هلا
جعلوا الالف في التثنية علامة للنصب لكونها اخت الفتحة وحملوا
الواو في الجمع عليها قلنا لما في ذلك من وقوع المشاركة بين الرفع
والجر وهذا على خلاف ما توجبه المناسبة اذ المناسبة اتم بين
بين الجر والنصب دون الرفع فاشتراكهما في الحكم اولى ولما
جعلا عنى الالف والواو علامة الرفع في التثنية والجمع جعلوا الياء
علامة الجر فيهما لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبلها في
الجمع وفتحوا في التثنية فرقا بينهما والفتحة اخف اولى بالتثنية
لانه لم يقل للنصب علامة فيهما فحملوا النصب على الجر دون
الرفع من وجوه احدها ان الجر الزم للاسماء من الرفع لانه

ابدل

وفيه اختصاص المضمرة بالفاعلية فمن هذه الحروف دليل على الفاعل اختصاص

الحركة دون حال فمست الحاجة الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة وعلوم

ان الحركة تغاير الاعراب وانما فتحوا نون الجمع وكسروا نون التثنية للفرق

بينهما فان قلت البس الفتحة قد حصلت عنه باختلاف صيغتهما

قلت ان الصيغتين قد تتحدان في بعض الاسماء المعتلة الاواخر فلا يظهر الجمع وكسر

الفرق ثمة الا باختلاف حركة نونيهما كحوامرين والمعلين والمصطفون

ووجه اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة بنون الجمع هو ان اصل

هذه النون ان تكون ساكنة لانها حرف مبني الا انها قد حركت

لالتقاء الساكنين والاصل في التحريك الكسر لان حركة اسكن

لا تكون الا حركة بناء وغاير بينها وبين الحركات من المعربات

وهي الكسرة اذ قد وجدناها لا بد حمل على النوعين من المعربات وهما الام

غير المنصرف والفعل المضارع بخلافها فاستوفرت نون التثنية ما هو

الاصل لكونها قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما ولم يضم لثقل

الضمة ووجه اختصاص واو نون التثنية انما وقعت بعد الف

او ياء مفتوح ما قبلها فلم يستقل فيها الكسرة واما نون الجمع

فقد وقعت بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاستقل

الكسرة فيها اما لتوالي الاجناس واما لخروج من الضمة الى الكسرة

فقد خففوا واثنتا كلما اذا اضيف الى المضمر جعل اعرابه كاعراب

المثنى لوجهين احدهما قول المثنين وبهوان كلا وان كان اسما مفردا لفظا

لكنه مثنى معنى ثم الواو والياء على اختلاف فيهما ان يبقى في الجميع

احواله على الالف كعصاك وعصاي وعصاه للزوم الاضافة كلا وبهما

ما يد خلان عليه من الاسماء فيقلب الضمير دون المضمر فقيل

كلا اكرمتك في الاحوال الثلث وكلاهما في الرفع اذ لا خط للالف وعلى النصب

فيجعل كلا عليهما ويقول في النصب والجر كليهما وعليهما واما فعلوا

ذلك لان على لا تهم اذا راوا لى وعلى يقترن الى ما يد خلان عليه ورأوا

الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل به ولا يمكن ان يكون مبتدوا به فلما دخل

الى وعلى على الضمير المجرور كان الاول في افادته محتاجا الى الثاني

في وجوده الى الاول فامتزجا تماما فصارا كاسم واحد في احد الشطرين

لا يستقل بدون الثاني فلما حصل هذا الامتزاج مع المضمر دون

المظهر لان المظهر مستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به اجتوان

ينصبوا علامة ليستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء

لان مثل هذا الياء لا يوجد اصلا في اواخر الكلم واتما يوجد كثيرا

في اواسطها كسيد وميت وذيل وغيب ونحو ذلك واذا لم يوجد

الامتزاج في المظهر لم تقلب فان قلت ان هذا الاتحاد قد يوجد مع

جميع الحروف الداخلة على المضمر قلنا نعم ولكن قد أمكن ههنا

نصب العلامة ففعلوا لان المبسوط لا يسقط بالمبسور والوجه

الثاني وهو ما ذكره المتأخرون ان كلا اسم مفرد اللفظ ومثنى المعنى

فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر

حكم الاسم المفرد المقصور نظرا الى الاعتبارين وحقهما وانما لم ينعكس

القضية لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل والمضمر فرع والمثنى

فرع فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل وهذا معنى قوله واذا

اضيف الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظا اى كما ان اللفظ العصا لا يتغير

في الاحوال الثلث فكذلك كلا ويقال ان فعل لفظا احتراز عن الحكم

حكم كلا ليس حكمه حكم العصا خطا لان العصا لا تكتب الا بالالف

حكم العصا خطا

لان الفها منقلبة عن الواو قطعا وفي الف كلا اختلاف فمن جعلها

من الواو كتب بالالف ومن جعلها عن الياء كان القياس ان

يكتبها بالياء وقبل انها في حال الرفع تكتب بالالف وفي حال النصب

والجر تكتب بالياء لضرورة انقلب الى الياء في الحالتين

وستوى الجر والنصب في تسعة مواضع قد سبق الاشارة في الحالتين

النصب والجر

الى العلة الموجبة لاستواء لفظي النصب والجر في التثنية والجمع السالم اما

جمع المؤنث بالالف والتاء فانما استويا فيه اطرادا للفرع وهو

المؤنث على قدوة الاصل وهو المذكر وان لم يوجد فيه العلة التي اوجبت الحكم

هناك ولهذا يطابر لا يحصى واما ما لا ينصرف وانما استويا فيه

لانه لما منع الجر لشبه الفعل علما سببين وذلك كان اولى الحركات بان

يقوم مقام الكسرة الفتحة كما بينا من التاخي والتشاكل واما التسوية

في الضمير فلان ما بعد تاء التانيث قول وضع قيام الحرف مقام

الحركة النون في يفعلان اعلام ان النون في الافعال الخمسة عوض

من الحركة في يفعل وانما عوضوا عنها لانه لما وجب ان تكون تلك

الافعال معربة ولم يمكن ان يجعل اللام معتقب الاعراب لان

هذه الضمائر بعدها اوجبت كونها على وجه واحد ولم يمكن ايضا

ان يجعل الضمائر حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست بكلمة

نفس الفعل لزم زيادة حرف وتبوب مناب الحركة فوجدوا اولى

الحروف بذلك الالف والنون لكثرة دورها في كلامهم فلم يمكن

زيادتها ههنا لامكان الضمائر فزادوا احداهما بعد الضمائر وهو النون

فاختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب فاستوفى بها

حذفوها في حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وصلوا النصب

بالدلالة على المفعولية فاذا قبل الاسم منصوب فمعناه ان فيه فتحة دالة
على معنى مخصوص من شأنها ان تزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم
ان الفتحة في دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل على ما تدل عليه
في رأيت احمد وضربت زيدا فبطل اطلاق النصب عليه بل هي حركة قائمة
كما علم اضرابها وثبت عنها العلة اوجبت ذلك فقام بمن قام فيها
دلالة على المعنى الذي كان به سمي نصبا قبل وكان في موضع الجر
الجر مفقودا ولو قيل منصوبا لم يصح في الظاهر اذ هو بمنزلة ان يسمى
بقل وكان في موضع اجر تفعولا قوله والاسباب المانعة من
الصرف تسعة اعلم انه انما منع الاسم من الصرف بهذه الاسباب
لانه فدته بها الفعل لان الفعل بعد الاسم في التأليف
لانه مشتق من المصدر على اسباب تأتي بعد وكل واحد من
هذه التسعة ثان للاول وفرع للاول على الاصل اذ العلمية
فرع النكرة والتأنيث فرع التذكير تجيئه في الامر التمام تجرد عن
الزيادة والعجمة فيه فرعية الزيادة فرتبتها اذا مقدمة على رتبتها ولذا وزن
الفعل لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة الافعال فاذا وجد
فيها وزن الفعل كان ذلك فرعية وكذلك الوصف لان معرفة
حال الشيء متأخرة عن معرفة ذاته وكذا العدل لتأخره عن المعدول

عنه وكذا العجمة لان لغة العرب متقدمة عندهم على ما يأخذونه من غيرهم وكذا
الجمع والتركيب لتأخر معانيها عن الواحد والمفرد واما الالف والنون المضارعتان
للالف الثانيتين فيتفرعان على الف التأنيث من حيث مضارعتهما اياها
على ما بينته بعد فرتب قوله منع اجتمع في الاسم سببان من الاسباب
المذكورة او تكرر واحد منها منع الصرف وانما منع الصرف لمشابهته
الفعل من وجهين من حيث ان الفعل فرع وهذا الاسم قد خلته
الفرعية من وجهين واما الاسم الواحد فلا يمنع الصرف الا اذا تكرر
لان الاسم مهما لابس الواحد منها بين الفرع والاصل فلم يرجح
جانب الفرع على جانب الاصل فيمنع الصرف قوله وما وجد ذلك
في واحد عشر اسما ثمة حالة التنكير اتما منع الصرف فخص ثمة حالة
التنكير لاجتماع السببين فيها او واحد مكرر وراء التعريف اما
افعل صفة فلوصفية والوزن الغالب لان افعل في الفعل
اكثر منه في الاسم واما فعال الذي بمعنى مؤنث فعل فللوصفية
والالف والنون المضارعتين لالف التأنيث في حمراء ووجه المضارعة
ان الالف والنون هنا زائدتان زيدتا معا كما ان الالفين
كذلك ثمة وان مؤنث ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره
كسكران وسكرى كما ان مذكر ما فيه الف التأنيث مخالف

عبارة عن المؤنث

مؤنثة نحو أحمر وحمراء وان تاء التانيث لا يجتمع مع الالف والنون كما
كان لا يجتمع مع الالفين فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراوة هذا
اذا كان فعلان الذى مؤنثه فعلى واما اذا كان فعلان فعلانة
فهو منصرف نحو سعدان وسعدانة وعريان وعريانة لخلو الالف
والنون عن مضارعة الالفين من الوجهين الاخيرين حيث كان
مؤنثه بالتاء فان سمى بما لم ينصرف لانه قد عرض
ربا بعلمية وهى احدى المضارعة وهو امتناع التاء لان العلمية
تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف واما المعدول نحو احاد وموحد
وثناء وثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع الى عشار عند بعضهم فلوصفية
والعدل فان الشرع قبل ذكره اولى اجنحة مثنى وثلث ورباع لانها معدولة
عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة لا يقال ان الوصفية غير مؤثرة
فى العدول عنها بدليل صرفهم مررت بنسوة اربع وعلة وجب كان
عارضة فالجرى ان لا يؤثر فيها لعدم افتراق الحال بين المعدول
والمعدول عنها لانا نقول ان الاسمية قد غلبت على المعدول عنها نحو
ثلثة رجال واربع نسوة فان الموصوف بها يتبادر الى الوصف باسمائها
الاجناس على ضربه التاويل ولما اعتداد بهذه الوصفية
حيث كانت عارضة واما المعدول فلا يستعمل الا وصفا

وكانت الوصفية لازمة لها فتؤثر الا يرى انها لا تقول ثلاث رجال
وانما تقول رجال ثلث فان قلت ما عدل عنه ثلاث فلا يستعمل الا
وصفا اذ لا يقال رجال ثلثة بمعنى ثلاثة بعد ثلاثة ومع هذا لم يؤثر
الوصفية والاوجب ان يقال مررت بنساء اربع غير منصرفة
للوصفية والوزن قلت ان الوصفية قد لزمت عند التكرير فلا يلزم
من كل واحد منهما وحده فيما اجرى ان يصرف فانما الجمع فلا يمكن ان يمنع
الصرف لان فى كل الصرف ومنعه هو الاسم المفرد او ما
واما ثلاث فانه اسم مفرد وقد لزمت الوصفية فمنع الصرف لهذا ولم
يعدهم ان العدل قد تكرر فيها يقتضى الانتقال عن صيغة الى صيغة اخرى
وعن الاسمية الى الوصفية وانهم يحققون انكروا العدل المعنوى كما ذكرناه
عدم الافتراق بين ثلاث وثلاثة ثلثة فهو واما فوله الف التانيث
مقصورة او ممدودة فانما منع الصرف اسما كان او صفة لان الف
التانيث فيه قامت مقام التسبين اذ الالف علم التانيث بكل حال
فى طلحة وبناء الكلمة عليه حيث لم يكن فى الكلام جبل فعلى بضم الفاء الالف
بل الكلمة موضوعة عليه جرى مجرى تانيث ثان وهذا معنى قولهم انه
لا ينصرف للتانيث والزومه فان قلت التسبين فى طلحة
ايضا لازمة فما بالها تنزل منزلة التسبين قلنا انما لزمت
لشبهها وحالها
كما كان الالف لازمة فى صبرى
طلحة التاء فى

التاء في طلحة بعد العلمية دون التأنيث واللزوم فوصلوا بها
عند وضعها والالف فيهما كما جد الحروف من الكلمة وعلامة التأنيث
في صحراء وحمراء هي الهمزة وهي الالف في الاصل كما في سكرى وعطشى
الا انهم لما زادوا قبلها الفا للبناء قلبوا هامزة لوقوعها طرفا بعد
الف زائدة وانما جعل الهمزة منقلبة عن الالف ولم يجعل اصلا لانهم
قالوا في صحراء صحاري فجعلوا الهمزة الفا حيث قلبت الالف
الاولى ياء لانكسار ما قبلها ثم جعلوها ياء ايضا لانكسار ما قبلها
ولو كان الياء الثانية منقلبة عن الهمزة كما كان ياء خطية لوجب
ان يظهر الهمزة في شيء من هذا النحو فصحاري على مثال مجاريع كما ان
اظهار الهمزة في خطيئة تابع لتصريفات قلت اذا كان علامة التأنيث
على الثانية والاولى لبست في شيء من افادة التأنيث فما معنى تحوهم ما
الالف والنون لمضارعتهما لالف التأنيث قلنا انما عبروا عن
هذين الالفين بالالف التي هي ذهابهما مذهب الالفين للتثنية
والقمران لابي بكر وعمر ورضي الله عنهما واما الجمع الاقصى فانما منع
الصرف لتكرر الجمعية فيه قالوا ان الجمع واحد على كل حال الا ترى انه
لا يتصور ان يقترن به باب اخر مخالف له من الاسباب الثمانية
وانما يقترن به معنى هو كالتكرار له او تكرر على الحقيقة لانه في الجمع

بمنزلة واحد كانه جمع جمع فلما ان هذا الاصل في هذا الباب اسباور
وانا عيم وسائر الجموع التي لبس على زنتها واحد مبني عليها والى هذا الاصل
الخص حبيب فقال كاسباور وروانا عيم وما كان على مثالها من الجموع وانما
قال ذلك لانهما جمعا مرتين فقيل سوار واسورة واساور وروانع
وانعام وانا عيم وفصل فيهما بان متذكر يعقل عليها كقولك ساجد
ومصل بجمع لمشابهتهما اياها من جهة الجمعية والوزن والامتناع
الجمع مرة اخرى فوله فان كان الاوسط متحركا كان الاسم صرفا
صباحية وانما صرف هذا الجمع لانه قد خرج عن مثال افعل الجمع فاشبه
الاحاد نحو كراهية وزماهير وساحية وباعية فوله وان كان
ثالث الحرفين بعد الالف ياء حذفتها في الرفع والجر وانما تقول هذا
جوار في الرفع والجر لانهم حذفوا الياء من مثال فواعل لانه ممنوع
ممتنع ولانهم كثيرا ما حذفوا الياء في المفرد اجتزاء عنها بالكسرة قبلها
نحو يوم يدع الداع والكثير المتعارف فلما كان ذلك جائزا في المفرد
الزم في الجمع كما ان في ثبيت وميت يجوز فيه التخفيف والتثقيل
فاذا اجيت الى باب كسيونة لم يجز الا التخفيف لكونه اثقل فلما حذفت
الياء حذفا لازما خرج الاسم عن مثال افعل الجمع وصار على مثال
سحاب فصرفت واما في المنصوب فلم تحذف لانك تقول سال

الواد ومررت بالواد ولا تقول قطعت الواد بل تقول قطعت الوادي لان

الياء تستحق الحركة في حال النصب فيجري مجرى الباء في ظبي فتكون جارية

كضوارب فلا يكون للتنوين اليه سبيل قوله وستة حالة التعريف

وانما انصرف الاسم الاعجمي حالة التنكير لانه بالتنكير قد زالت العلمية واذا

زالت العلمية لم يبق العجمة سببا لكونها مشروطة بالعلمية

في منع الصرف فبقي بلا سبب وانما شرطت فيه العلمية لان الاسم

اذا لحقه التعريف في حال العلمية كان ذلك وغيره اذا لم يكن الاسم

وفرند وان سمت العرب بها فهو والاسماء الاجناس تجري مجرى ما ليس

فادخلوا اللام عليها ونصرفوا فيها نصرفهم في سائر الاسماء نحو رجل

وفرس مثلا فلم يعتد بعجمتها وكذا ما فيه الف ونون مزيدتان وهو

ليس بفعلان فنحو عثمان فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون

فاذا نكر صرف لزوال احد السببين وكذا ما فيه وزن الفعل وهو ليس

بوصف كاحمد وبزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد

السببين وانما لم ينصرف نحو احمد وآدر وهو مزين في الاسماء نحو اجدل وافعل

لانه في الافعال اكثر منه في الاسماء واذا كان غالبا على الفعل كان

كان بمنزلة المختص به فلا فرق بين ان تسمي باحمد وبين ان تسمي بضرب

في ان

في ان وزن الفعل تمنع الصرف وكذا المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر فلا ينصرف

معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما قال عدلا عن عامر وزافر

المعرفتين لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد

منهما اسما مستعملا للنكرة وليس في النكرة شيء يسمى عمر وزفر

وقولنا يا ظلامة منه التوفل الزفر فانه صفة كذا فرولس

معدول فلو سميت برفر هذا صرفته وعمر اذهب في هذا لانه لم يوجد

الا في الاعلام فاذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عامر معرفة

وكذا المؤنث بالتاء امالفظا وامتقديرا نحو طلحة وسعاد فانه

لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لان التاء انما يؤثر في الموضع

الصرف اذا كان لازما ولا يكون كذلك الا بالتاء الا اذا كان منقولا عن

الجنسية الى العلمية لان الجنسية تمنع الحذف ويوجب لزوم التاء

ولاعتبار لزومه صرفنا الصفات المؤنثة نحو صاربة وكريمة واما

الثالث بالالف مقصورة او ممدودة فلازم ابدا لبناء الكلمة

عليها وما وقع في اكثر النسخ من نحو طلحة وسلمى فالظاهر انه خطاء

وقد وجدت في بعض النسخ سلمة مكان سلمى وهو الصواب

ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه وكذا الاسمان اللذان جعلا اسما

واحدا اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف نحو معدي كرب وبعلبك

فانه لا ينصرف للعلمية والتركيب فاذا نكر صرف لزوال احد السببين
اما اذا تضمن الثاني معنى الحرف فالاسمان مبنيان نحو خمسة عشر
وسيجيء بعده ويجوز في مثل معدي كرب ان يضاف الاول الى الثاني
ايضا ويجوز في الثاني اذ ذاك الصرف وتركه على ان يجعل كرب
اسم قبيلة مثلا فيقال معدي كرب او كرب في الاحوال الثلث

قوله وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة الا نحو احمر فانه
لم ينصرف نحو احمر اذا سمي به للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر بعد العلمية
لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف عند الاخفش وحجة الاخفش
ظاهرة لان الوصفية الاصلية قد زالت بالعلمية والعلمية قد
زالت بالتنكير فبقي على سبب واحد واما حجة سيبويه فهي
انه كان في احواله غير منصرف للوصفية ووزن الفعل فلما سمي
به زال الوصفية فلما نكر اعيد على اصله الذي ثبت له من منع
الصرف وان كانت الوصفية زائلة يجري على الحكم الاصلي بعد
ان دخله التنكير الذي هو الاصل وقد ناظر ابو عثمان الاخفش
في المسئلة فسأله عن سبب صرف اربع في مررت بنسوة اربع
مع الوصفية والوزن فقال كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية
عارضة والحكم للاصل لا للعارض فالزمه بنحو احمر بعد التنكير

كان

كان في الاصل وصفا والعلمية عارضة واما ما فيه الف التأنيث
فانه لا ينصرف نكرة على ما سبق فاذا سمي به كان ابعد من الصرف واذا
نكر بقي غير منصرف ايضا لبقاء السبب المكرر واما فعلان فعلى فكالاحمر
فذو النعل بالنعل واما الجمع الاقصى اذا سمي به لم يصرف لانه قد شابه
الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له في الآحاد نظير فان نكر لم يصرف ايضا في
قول ابي الحسن كما لا يصرف احمر في قوله بعد التنكير لان المشابهة بالاعجمي
بمنزلة سببين ولذا كان الامر على مذهبه يجب ان لا ينصرف عند التنكير
على مذهبه ايضا اذ التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي وان جعلنا مشابهة
الاعجمي سببا والتعريف سببا آخر يجب ان يصرف على مذهب
ابي الحسن بعد التنكير لزوال احد السببين كما مر في احمر واما عند سيبويه
فيعود الى اصله قوله والثاني ان كون الاوسط يجوز فيه الصرف
وتركه نحو هند ودعد قد اجتمع فيهما التعريف والتأنيث ونوح
ولوط قد اجتمع فيهما العجمة والتعريف فالقياس ان يمنع الصرف
الا ان الخفة فيها قاومت احد السببين فصرفت لذلك وقوم
يجرونها على القياس فلا يصرفونها لوجود السببين
واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل هي الاولى قال تعالى كذبت
قوم نوح المرسلين وقال ولما جاءت رسلنا لوطا ولما

مافيه ثالث خمس هذا النوع كماه وجور فى اسمى بلدين فان فيهما التعريف
والتانيث والعجمة فلم يمنع فيهما الا منع الصرف لان الخفة فاومت
احدى الثلاثة فبقى اثنان وهما التانيث اللفظى المتحرك
الاوسط فجاز جرى الرباعى نحو قدم اسم امراة فذلك لتنزل
الحركة منزلة حرف الرابع ويدل على اجرائهم الحركة مجرى الحرف
انهم قالوا فى النسبة الى جبل جبلى وجبلوى بالحذف والقلب
ولم يجيزوا فى حبارى الا الحذف نحو حبارى ولم يقولوا حبارى لوقوع
الالف خامسة فى حبارى ثم انهم جعلوا نحو جمزى بمنزلة حبارى
فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان الفه رابعة لتنزل الحركة منزلة
الحرف الرابع حتى كان الالف خامسة فكذلك ههنا الجر والخوقدم
جرى عناق فلم يصرفوه اذا سميت به رجلا اما مراة وان سميت به رجلا صرفته لان الحركة
وان تنزلت منزلة الحرف الرابع الا انها لا تقوى قوته فلم تؤثر فى
منع الصرف ما لم يكن فى اسمه تانيث بخلاف الحرف الرابع فى عناق
فانه تنزل منزلة التاء التانيث ولهذا لم يرد التاء فى الرباعى فى
التصغير والحركة لم تنزل منزلة التاء الا ترى تقول قدمية
وعنيق والحاصل ان هذا على ثلث مراتب الاولى لما فيه التاء
ظاهرة لانه يمنع الصرف اذا سميت به رجلا ام مراة والثانية

بما زاد على ثلثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف فى التذكير الا بعد
ان يكون الاسم قد جرى له التانيث قبل التسمية للمذكر كما يرى ان تسمى رجلا
اسم رجل منصرف حيث لم يكن اسم مؤنث قبل التسمية والثالث متحرك
الاوسط فانه انما يمنع الصرف اذا كان اسم امراة لنقصانه عن التانيث بدرجتين
فعله وبخوذام فيه مذهبان اعلم ان فعال فى كلامهم على عدة اضناء فالاول
الذى فى معنى الامر نحو نزال وتراك وهو قياس فى كل فعل ثلاثى عند سيبويه
وهى مبنية لوقوعها موقع فعل الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين
لتضمنها معنى لام الامر وانما بنيت على الكسر دون السكون فرارا
عن اجتماع الساكنين وفعال هذين مؤنثة بدليل قولهم ولات وقعوا
اسيخ من اساءة اذ دعيت نزال ولج فى الذعر وذكر عبد القاهر
ان نزال عدل عن انزل والفاعل لقصد تانيث الفعل
كما ان الفعل لتانيث الفاعل فى ضربت وفائدة تانيث
الفعل التوكيد والمبالغة كانه على من انزل ثلث مرات فجعل
الياء التى هى ضمير الجماعة كقولك افعلوا بالجماعة كذا دالا على
قصد تكرير الفعل وجعلت مرات ونظيره ما ذكره ابو عثمان
فى قولهم رب ارجعون قال ان معنى رب ارجعنى ارجعنى
ارجعنى ونظيره القياس فى جمعهم ان اليوم اليوم قال فلما عدل

عبد القاهر

عن انزلى استعمل في الكلام مؤنثا والثانية ما ماعلما وهو اما ان
يكون معدولا عن فاعلة كحذام وقطام فانهما عدلا عن حازمة وقاطمة واما
ان يكون معدولا عن المصدر المعرفة كفجار للفجرة وحماد للحمدة وهي ايضا
علم الا انه من اعلام الاجناس دون الاشخاص وفي فعال هذين سواء كانت
معدولة عن فاعلة او عن المصدر المعرفة لغتان احديهما وهي الحجازية
البناء على الكسر تشبيها لها بفعال التي في معنى الامر من حيث شاركتها
في الصيغة والعدلية فجعلوها مشاركة لها في الحكم وذلك بايا لحكم مذهب الصيغة والثانية
وهي التميمية الاعراب مع منع الصرف لما فيه من العلمية والتانيث والعدل
فان تكر صرف لزوال العلمية والتانيث المؤثر لما ثبت انه لا يؤثر
الا مع العلمية واللغة التي عليها للمنعال المفصح عنها الاولى وعليها البيت
الذي انشده اذا قالت خذام فصدقوها فان القول ما قالت خذام
البيت وهو لخثيم ابن صعب في امرأته خذام وقيل انه لامرأة من العرب
والثالثة فعال التي تختص بنداء المؤنث نحو يا لكاع ويا جباث وهي ايضا
مبنية على الكسر لمشاكلته بفعال التي بمعنى الامر ولم يستعمل فعال هذه
في غير النداء الا نادرا ومنه قوله اكموق ما اكموق ثم آوى الى بيت قعيدته
لمكاع ولا يجوز في السعة جاءني لكاع الا ان تجعل لكاع علما للمرأة
ثم يعدل عنه هذا قال عبد القاهر وانما اختص بالنداء لان التعريف

لا يكون الا فيه لانه لا يرى ان نحو خبيثة وفاسقة ليس بعلم وانما يتعرف بالنداء
امثال هذين فلهذا اختص بالنداء في السعة قوله واذا اضيف او دخل الالف
واللام اجر اعلم ان اجراره ما لا ينصرف عند الاضافة ودخول الالف واللام
على فعله يقول ان المقتضي لمنع الجر في هذا الباب هو التنوين ومنع الجر بسببه
التنوين انما موقوف على الاسم بالاضافة ودخول اللام عند استحقاق التنوين
واذا لم يستحق التنوين لتقدير سقوط التنوين جر وهو جر لم يتصور
سقوط الجر اذ لا يتصور العلاوة بغير جر وامافعل من يقال الجر مقتضى
بالمنع فاجراره ههنا لوجهين احدهما ان يقال ان القصد ان يمنع بعض
ما لا يكون في الفعل لاكله فمنع الجر في بعض الاحوال دون جميعها ليتلاءم الجر
اعرابه مجرى اعراب فعل في تغيرته من الجر في كل حال والوجه الثاني ان
يقال ان الاسم اذا دخلته الاضافة او لام التعريف خرج من سبه الفعل
بدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه لاجل مشابهته وهو الجر
اما التنوين فلم يعد لعدم الامكان لا يقال ان حروف الجر لا تدخل الفعل فكان
يجب ان يعاد معها الجر والتنوين لان اللام والاضافة اشد تغييرا له
كالسم من حروف الجر لانها يجعلان النكرة معرفة بخلاف حروف الجر
فانها لا تحدث في معنى الكلم شيئا من هذا فلم يعد بدخولها وجوب
ذلك وهو ان حروف الجر جاءت لتوصل الافعال الى الاسماء فقولك

ذهبت بزيد الى ذهبت زيدا فكما معدود في جملة الفعل من جهة المعنى فيصير
ابنيا كما لم يتصل بالاسم واما التمام فبخلاف هذا اذ هو من جملة الاسم وواحد
حروفه قوله والمبني نوعان لازم وعارض اعلم ان الاصل في الاسم الاعراب
لانه ابدا عرضة لتوارد المعاني الموجبة للاعراب عليه وانما بني منها ما بني
لمناسبة مابينه وبين ما لا تمكن فيه اعني الحرف والفعل ثم ان الاسم المبني
انما ان لم يكن له حالة الاعراب او كان له ذلك والاول هو المبني اللازم
والثاني هو العارض وتعريف اصل اللازم بانه الذي يقتضي معنى الحرف او ما
اشبهه ليس على وجه لفساده طردا وعكسا لان المنفي المفرد بلا التي لنفي
الجنس يقتضي معنى الحروف والغايات تشبهه وكذا المصدر من الامر كصه
والحرف والعجز يقتضي معناه ومثل صه الاسماء ليس بمبني بناء لازما
واسماء الافعال نحو هيهات وشتان لا تشبه الحرف ولا يتضمن
معناه وهي المبني اللازم قوله كاين ومتى وكيف انما بني اين لتضمنه اما
معنى حرف الاستفهام او الجازات لانك اذا قلت اين زيد فانك
قلت افي الدار ام في السوق ام في المسجد ام في غيرها واذا قلت اين
تجلس فمعناه ان تجلس في الدار اجلس فيها او ان تجلس في المسجد
اجلس فيه وهكذا وكذلك متى لانك اذا قلت متى القتال كان
المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج فالمعنى ان

تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا وهكذا وكذلك كيف فانه يتضمن
معنى حرف الاستفهام لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم والكون للمجازات
قوله او ما يشبهه كالذي والتي وتثنيتهما وجموعهما وذلك شبه المبهمات بالحروف من
حيث انها تفتقر الى جملة توصل بها ولا تستقل بالفائدة وانما بني الاين
وكيف على الحركة والاصل في البناء السكون للهرب من التقاء الساكنين
واختير الفتحة لخفتها قوله والعارض هو البناء انما بني المضاف الى ياء المتكلم
على الكسر لان الاعراب فيه يؤدي الى احد الامرين اما انقلاب الياء
الفا واوا في حال النصب والرفع واما حذف الياء على المدة وكلاهما
خلاف الاصل فبنى على الكسر ليقاء على المدة والياء واما المنادى المفرد المعرفة
فانما بني لوقوعه موقع كاف الخطاب وهو مبني فبني ما وقع موقعه الا ترى
انك اذا قلت يا زيد فقد توجه الخطاب اليه وانما بني على الحركة لعروض
البناء فرقا بين ما يكون البناء فيه عارضا وبين ما هو عريق في البناء
وانما بني على الضمة لانه لم يمكن بناؤه على الفتح لالتباسه حينئذ بحركة
الاعراب وعلى الكسر لشبهه بالحركة البنائية فيما لا ينصرف نحو عمر ولا على
الكسر لشبهه بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوف عنه الياء اجتزاء بالكسر نحو يا غلام ولم يبن
المنادى النكرة لانها لم تقع موقع كاف الخطاب اذ المراد واحد
غير معين كقولك لاعمى يا رجلا خذ بيدي ولان الاضافة تمنع

البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين لكونه علما للتمكن
لا يجتمع مع البناء واما النكرة المفردة فمع لا ينفي الجنس نحو لا رجل في الدار
فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية كانه قيل لا من رجل في الدار
وانما بني على الكسر لعروض البناء وعلى الفتح لشبه عمل لا عمل ان وهو
النصب واما المركب نحو خمسة عشر فانما بني الاول لتنزله منزلة الصدر من
عجزه والثاني لتضمنه معنى الحرف اذ الاصل خمسة وعشرة وبنيا على الفتحة
لخفة المطلوبة على الخصوص هنا واما نحو بعلبك فلما بني منه الا الصدر
وجب ان يتضمن الثاني معنى الحرف واما ما حذف منه المضاف اليه كقولهم من
قبل في قولك جيئتك من قبل فانما بني لان الاسم اذا حذف منه
المضاف اليه ونوي فيه كان معنى الاضافة مقدرة فيه والاضافة مضمنة من
معنى الحروف واذا اظهرت المضاف اليه نحو من قبل هذا كان معنى الاضافة
مفهوما من لفظ المضاف اليه فلم يتضمن المضاف معناها وانما بني على
الضم لجبر الكسر الذي حرف منه بما هو من جنس الحركات وقيل بني على الضم لان النسب نحو قبل
وبعد قد يلزمان حال الاضافة نحو من قبل هذا ومن قبله فلم يبنيا على الفتح والكسر
ايقاعا للمحافظة بين الحركة الاعرابية وبين البنائية فصل والمبني اللازم من
الافعال الماضي والامر بغير اللام قد سبق في صدر الكتاب ان الماضي
والامر بغير اللام لا يستحقان الاعراب فبناؤهما لا يكون الا لازما وامّا

المضارع

بعني لما اتصل به نون التاكيد بني بعلبك لان كلا منهما
كلمة فاذا ركبا جعل الاول بمنزلة بعض الكلمة فكذا ههنا
لان المضارع معرب فاذا اتصل به النون بني الفعل
لانه بمنزلة بعض
الكلمة

المضارع فقد استحق الاعراب بسبب المضارعة فابني منه مبني بناء عارضا
وذلك لحقه نون جماعة النساء نحو يفعلن واما بني شبيها بالماضي
نحو يفعلن عند سيبويه وقال غيره انه قدر على اصل البناء اذ لنا بان الاصل
في الفعل البناء كما صححوا العود تنبيها على ان اصل باب بوب وانما بني
عند لحوق نون التاكيد بتركيبه او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة
اشبه نحو بعلبك فبني على الفتح كما بني هو فصل واعلم ان هذه الكلمات
منها ما يعمل ويعمل فيه اعلم ان هذه الكلمات التي تنقسم بحسب القسمة
العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان تكون عاملة ومعمولا فيها وهو
واقع كالافعال المضارعة وعامة الاسماء المتمكنة او لا تكون عاملة
ولا معمولا فيها وهو ايضا واقع كالحروف غير العاملة والاسماء غير
المتمكنة الا ما تضمن منها معنى حرف الجزاء وهو من وما وحيث واخواته
واما ان لا تكون عاملة ولا تكون معمولا فيها وهو ايضا واقع كالفعل
الماضي والامر بغير اللام والاسماء غير المتمكنة اجازة للفعل المضارع
واما ان تكون عاملة وتكون معمولا فيها وهذا القسم قد اهمله الممص
وظن انه غير واقع منوقها انه لا يتصور معمول فيه الا وان تكون
عاملا لان المعمول فيه اما الفعل المضارع فلا شبهة فان كل مضارع
عامل واما الاسم المتمكن وكل متمكن يصح اضافته فيعمل الجر لا يقال

فعلوا وما الاسماء عاطفين من احد الاسماء
الاجناس التي يدل افتقر فيها الاخر فاد
الشيخ اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة فانها عاملة ومعمول والصفة
بر قبل حرفها وكذلك الفعل
المضارع نحو زيد ضارب
عمرا امس

ان ما فيه يوجد جمع من الاعداد لا بقبح اضافته البتة وهو متمكن حيث تقول
عشرون وعشرين لانا نقول ضعف ان لا يجعل اخر الا اذا نصب الاسم بعده على
التمييز فيكون عاما ولا يقال العلم لا يقبح اضافته البتة لا ينصب التمييز ايضا اذ لا
ابهام فيه لانا نقول كل علم قابل للتنكير بضرب من التاويل فيصح اضافته
اذ ذاك فهذا الذي عبر المصنف من اعمال هذا الضرب غير انه واقع للان
من الاسماء فالا يستعمل مضافا البتة من ذلك نحو طرا بمعنى جميعا
وقاطبة فانه لا يجر المضاف اليه البتة ولا ينصب التمييز وهو معمول فيه
فيكون هذا القسم اضافا واقعا قوله والاسماء المتضمنة بمعنى من غير اتى
معطوف على قوله كما اخرج وقع العامل الفعل المضارع
اي الاسماء المتضمنة بمعنى ان تجزم الفعل المضارع وقد بينت كيف تتضمن
معنى الحرف نحو متى تضرب اضرب وكذا اخواته الا اياما فانه لم يبن وان
تتضمن معنى الحرف لوجهين احدهما ايذانا بان الاصل في الاسماء
الاعراب كما بنوا يفعلن ايذانا بان الاصل في الافعال البناء
والثاني انهم حملوه عاما هو نظيره في المعنى وهو حرف او بعض او على
ما هو ضده وهو كل وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره
والعامل عندهم اوجب كونه اخر الكلمة على وجه مخصوص قد عرف ان
المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع وقد عرف ايضا
ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد تطفل عليه فيه

بسبب المضارعة فاعلم ههنا ان تعلق الفعل او ما اشبهه من الحروف
والاسماء وغيرها هو ما بالاسم المتمكن بسبب الثبوت وصف فيه قابلا لتعلق الفعل
او ما اشبهها او المفعولية او ما اجري مجراها او الاضافة ونحوه وهو
معا مفعولية تستدعي نصب علامة تستدل بها عليها فجعلوا وجوه الاعراب
الذي هو الرفع والنصب والجر دلائل عليها وسموا تلك المعاني
المقتضيات للاعراب والاسباب التي تعلقها بسبب تعدوت
هذه المعاني العوامل وكذا مضارعة الفعل المضارع بال سماه
كما تقدم ذكره تستدعي اجراء حكم الاسم عليه في الاعراب فرفعوه
حيث وجدوه او وقع فضاء من المضارعة وذلك عند وقوعه
موقع الاسم اذ الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم ونصبوه حيث
وجدوه لا تقع بعقب موقعه لكن معه ما يجعله في تقدير الاسم او ما اشبهه
حيث كان النصب اضعف وجوه الاعراب الاسم وجروه
حيث وجدوه قد انحط من رتبة المضارعة وذلك عند وجود
ما يمنعه من تقدير سهم او ما اشبهه حيث كان الحزم مفقودا في
الاسم وسموا مضارعته للاسم مقتضية للاعراب والمعنى الذي هو به
او فرط مضارعته اعني وقوعه موقع الاسم عامل رفعه ونكرة
الذي هو معه في تقدير الاسم او ما اشبهه اعني ان واخواتها عامل النصب

والحرف جوزه بتقدير الاسمية او بشبهه اعني ان واخواتها عامل الجزم اذا
عرفت هذا عرفت معنى قوله والعامل عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة على
وجه مخصوص فان العامل بسببه يحدث اي المقتضي للاعراب لكون اخر
الكلمة على وجه مخصوص فعله والعامل ضربان هذا اعني قولنا الشارح فعله لما
رأيت اثر الاول في الثاني وعرفت علته اي عرفت علة تاثيره بريد
انك اذا رأيت الغلام في غلام زيد يؤثر في الثاني فيجره وعرفت ان علة
هذا التاثير هو الاضافة امكنك تعدية هذا الحكم الى كل ما وجدت فيه
تلك العلة وعن بعضهم ان النصوب وعرف علته اي علية الاول
اي عرفت ان للاول اثرا في الثاني ولعل الاول صوب الباب الثاني في
العوامل اللفظية اعتبارا قدمنا القياسية لكثرة افرادها لاقتضاء ان مطردا يستحق
التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ النادر
عن القياس فكان حقه عن الاصل ولان المطرد بمثابة اللغة وغيره بمثابة
الجزئي واللغة مقدم على الجزئي فعله ولان الفعل منها وهو الاصل في العمل
وانما كان اصلا لكونه اسندا غالبا واكثر فائدة لدلالته على الحدث والزمان بهيئته
والاسم والحرف انما يعملان بعد تضمنهما به فعله اما الفعل فانه يعمل الرفع
والنصب بيان الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب لان الرفع
علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة والفعل انما

يقتضي

يقتضي للفاعل والمفعول او ما يضاهيهما ولا يقتضي شيئا سوى ذلك
فبالحري ان يكون عمله مقصورا على الرفع والنصب فعله اما الرفع فظاهر
يريد ان عمل الرفع يعم جميع الافعال لانها مسندة الاقدام في اقتضاء
الفاعلية والفاعل هو ما اسند اليه عامله مقدما عليه وقد سبق تفسير
الاسناد في صدر الكتاب وانما وجب تقدم الفعل لان الفعل هو
اللفظ الدال على ثبوت معنى للشيء في زمان معين فاذا اسندته
كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل والذهن في تصور الاسناد لابد وان
ينتقل الى المسند اليه وان كان اعني الاضافي اعني الاسناد
منتقلا بالمفهومية فاذا من ضرورة الاسناد انتقال الذهن الى
المسند اليه وذلك الفاعل واذا وجب هذا الترتيب في الذهن
وجب في اللفظ لم الفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا قال يرفع اسما واحدا
وذلك لان وصف الفاعل عند النحويين ان يسند اليه الفعل مقدما
عليه ولم يشترط ان يكون احدث سببا بدلالة قولهم ضرب
زيد فاذا كان شرطه الاسناد لا الاحداث فليس ان يسند مرتين
وقولهم ضرب الرجلان او الرجال ليس بنقض لان المعنى به انه
لا يجوز ارتفاع الاسمين المختلفين بجهة الفاعلية لفعل واحد
من غير عاطف نحو ضرب زيد عمرو فعله فان لم يكن نظم المتكلم اعلم ان

الفاعل على ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو ما
ضرب الا هو ولا يسند اليه الا عند تعذر الوصل ومتصل وهو اما
بارز كضربا وضربوا وضربت وضربن واما مستكن سواء كان
لازما كالمنوي في اضرب او غير لازم كالمنوي في زيد ضرب فصله ثم
ان الفعل على ضربين متعد وهو ما يتصل الى المفعول به من غير
واسطة الحرف نحو ضربت زيدا وهو على ثلثة اضرب متعد الى مفعول
واحد كنصرت زيدا ومتعد الى مفعولين وهو على نوعين لان المفعول
الثاني لا يخلو من ان يصح حمله على الاول ولا يصح والاول هو الافعال القلوب
نحو علمت زيدا قائما وسيعلم الشرحها والثاني نحو اعطيت زيدا درهما و
يجوز الاقتصار على احد المفعولين نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته
او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته ويجوز ان تسكت عنهما جميعا نحو
فلان يعطي وانما تفعل ذلك لتفيد به نوعا من المبالغة والتاكيد ايذانا
بانه مقطوع على الاطلاق واما في افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار
على احد المفعولين نحو علمت زيدا او منطلقا لان وضعها على
ان تعرف الشيء بصفة فلا يجوز ان تسكت عن احدهما لفقد ما عقدت
عليه حديثك واما المفعولان معا فقد جاز حذفهما ومنه قولهم من
يسمع يخل وضرب متعد الى ثلثة مفاعيل وهو فعلان منقولان

بالهمزة

بالهمزة عن المتعدي الى المفعولين وهما اعلمت وارأيت نحو اعلمت زيدا
عمرو افاضلا وقد اجاز الاخفش اظننت واحسبت واخلت وازعمت وقد
يتضمن اخبرت وخبرت وحدثت وانبأت ونبأت بمعنى اعلمت
فيتعدى تعديته فصله وقد يقام المفعول مقام الفاعل اذا بني الفعل
اعلم ان المفعول ربما يتوفر العناية بذكره فيبنى له الفعل ويجعل مسندا
اليه ويجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا وعلامة البناء للمفعول في الماضي
ان يضم اول متحركاته ويكسر ما قبل الآخر عن الزيادة وهو يزيد
فيه واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والميم في الملحق بهما نحو ضرب و
استكرم فان اول المتحركات هو التاء اذ لا عبرة بهمزة الوصل ويدحرج
ويتدحرج وجلبب وتجلبب واما في المضارع فان يضم حرف المضارعة ويفتح
العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد
فيه والميم في الملحق بهما نحو يضرب ويستكرم ويدحرج ويتدحرج ويجلبب
ويتجلبب فهذا الاسم اعني اسم ما لم يسم فاعله فاعل لفظا لكون الفعل
مسندا اليه مقدما عليه ومفعول معنى كما ان زيدا في ضرب زيد وفاعل الخ وله
ويجوز الاسناد الى المفعول الثاني اي الاسناد الى احد المفعولين
المتغايرين اما ما كان سائغا نحو اعطي زيد درهما او اعطي درهم
زيدا لانهم قالوا ان الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى احسن وهو

زيدا لانه عارا اى آخذ واما في المفعولين غير المتعديين فلم يسوغوا الاسناد الا الى
الاول نحو علم زيد قائما ولا تقول علم قائم زيدا وذلك لان المفعول الثاني
في هذا الباب هو الخبر فلا يجعل هو المخبر عنه وقد اجاز ابن الانباري
الاسناد الى الثاني حيث امن اللبس فاذا جاز ظن قايم زيد لانه
لا يلتبس ان القيام هو المظنون دون الزيدية ولم يجز ظن اخوك
زيدا في ظننت زيدا اخاك للالتباس قوله ومنصوب الفعل على نوعين خاص
اعلم ان المفعول من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال وهو
المتعدي لانك تقول ضربت زيدا وبلغت البلد ولا تقول ذهبت
زيدا وانما سمع مفعولا به لانه قد فعل به ذلك الفعل وكذا التمييز فانه
ايضا من المنصوبات الخاصة لانه يرفع الابهام فلا يجئ الا ما
وجد فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا لانه يحتمل طيب الاصل
والرايحة والعيش وغيرها وكذا تصبب الفرس عرقا والتمييز
باب مزال عن اصله اذ الاصل في طاب زيد نفسا طابت
نفسه وكذا تصبب عرقه فازيل عنه ايذانا بضرب من المبالغة
والتوكيد لما فيه من سلوك طريقة الاجمال والتفصيل وعلى
هذا فعلانه واشتعل الراس شيبا اى شيبا راسي وقد
فصحت هذه الجملة لما فيها من الاستعارة التي هي ابلغ من

الحقيقة

الحقيقة واسناد الاشتعال الى الراس وايقاع شيبا تمييزا عنه ايذانا
بشمول اشتعال الراس اذ لو ان اشتعل شيب راسي واشتعل الراس
شيبا لو ان اشتعل النار في بيتي واشتعل بيتي نارا والفرق بين ظاهر
وما فيها من سلوك طريق الاجمال والتفصيل وغيرها من لطايف الاعتبار
وكذا الجر المنصوب فانه من المنصوبات الخاصة بالافعال التي ناقصة
وما جرى مجراها فان قلت كيف جعل الجر من معمول العوامل القياسية و
عامله سماعي قلنا انه جعل الجر قسما من معمول الفعل الناصب على
الاطلاق لان معمول الفعل الناصب القياسي فيلزم ما ذكرتم
قوله والعامل في جملة اعلم ان المصدر من المنصوبات العامة
عامل عن ان كل فعل لازما او متعديا بهما كان او غير بهم ينصب
المصدر اوما هو في معناه نحو ضرب ضربا وذهب زمانا وكان
طيبا لان في الفعل دلالة عليه فبالحري ان يعمل فيه بنفسه ثم
ان المصدر قد يكون مبهما نحو ضربت ضربا فانه يتناول الضروب
من الشدة وغيره وكذلك يتناول المرة والمرتين والمرات
وقد يكون محدودا نحو ضربت ضربة وضربتين وقد يكون
نكرة كما ذكرنا ومعرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم ثم ان
الفعل الذي ينصب المصدر اما ان يكون ناصبا لمصدر

او غير مصدره مما هو بمعناه فالاول كما ذكرنا والثاني فاما ان يكون مصدرا
او غير مصدر والاول اما ان يلاقيه في الاشتقاق كقولنا وانبتكم من
الارض نباتا فان نباتا وان لم يكن مصدرا لانبت الا انه يلاقيه في الاشتقاق
او لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا واما الثاني فنحو ضربته سوطا فان
سوطا وان لم يكن مصدرا لانه اسم اقيم مقام المصدر لانه لما كان
آلة الضرب سُدّيه سُدّه وليس بمصدر ساط يسوط بدليل قولهم ضربته
سوطين وأسواطا ولو كان مصدرا لكان مثنى ومجموعا لانه مبهم وذكر
بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدرا لما انه ضرب مخصوص
وهو الضرب بالسوط فلا دلالة له لضربت عليه لان العام لا يستلزم
الخاص بخلاف العكس نحو سطته ضربا مثلا الا ان لقائل ان يقول
اذا لم يجز ان يضبط السوط مصدرا لضربت لعدم دلالته عليه
فالحري ان لا تنصب به اسما بعين ما ذكرتم وايضا ما ذكره منقوض
بضربت ضربة وضربتين فان ضربتين لا يدل على الضربة او الضربتين
وانما هو الدال على الضرب مطلقا فعله والمفعول فيه هو ظرف الزمان
والمكان انما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل للافعال شبيها
له بالاواني التي يحل فيها الاشياء وقد سماها الكوفيون
محلا لحلول الافعال فيها ثم ان حكم ظروف الزمان كلها مبهمة

وحدوده

وحدوده وحكم مكان المبهم جهات الست وغيرها واحد وهو الانتصاب
على الظرفية بالفعل المذكور المتقدم سواء كان لازما او متعديا بحرف
جيء وخرجت يوم الجمعة واما ملء واما احد وهو من المكان كالسوق
والدار فلا بد له من قرينة تخصصه كما على الطريق للتعيين معدود من
الشواذ قالوا وانما تعدى الفعل اللازم الى جميع ضروب ظروف الزمان
بنفسه ولم يتعد الى جميع ضروب ظروف المكان لان الفعل
يدل بصيغته على الزمان كما يدل على المصدر بمادته فكما يتعدى الى جميع
ضروب المصادر فكذلك يتعدى الى جميع ظروف الزمان واما المكان المحدود نحو
فلم يدل الفعل بصيغته عليه فصار الفعل اللازم منه بمنزلته من زيد وعمرو
فلم يعمل فيه الا بواسطة الحرف وانما عمل في المبهم منه بنفسه لانه اساء الزمان
بوجهين احدهما انه مبهم غير مخصوص مثله فاذا قلت خلفك كان
هذا مستعملا على جميع ما يقابل ظهرك الى ان ينقطع الارض كما انك
اذا قلت قام زيد يكون مستعملا على كل زمان ماض منذ خلق الله
العالم الى وقت حديثك وكذلك اذا قلت يقوم كان مستعملا
على كل زمان مستقبل والثاني ان هذا الظروف لا يتقرر
على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا واليمين يحول شمالا
كما ان الزمان المستقبل يصير حالا والحال يصير ماضيا فلما

يقرن على ذلك الشريعة

اسبه المبهم من المكان او الزمان من الوجهين سلك مسلك في
الاسماء فعلم وعند تكون ايضا من الظروف المكانية مبهم
المكان عند وقد يستعار للزمان نحو عند الليل وعند النهار
وفيه لغات ثلث عند وعند وعند ولا يستعمل الا ظرفا فلا يقال
عندك واسع لانه يصير بخبر عنه وقد يدخل عليها من حروف الجر
من وحدها وقول العامة ذهبت الى عنده خطاء وكذلك
امام وخلف لانك تقول فانك خير من زيد والحاصل
ان الظروف بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا نحو
عند وسواء وسوى من الظروف المكان وذات مرة من ظروف
الزمان وبعض يستعمل اسما وظرفا نحو الجهات الست
من المكان واليوم والوقت ونحوها من الزمان فعلم
ووسط الدار بالسكون قال جار الله العلامة الفرق بين
وسط بالسكون ووسط بالتحريك ان وسط بالسكون
يكون ظرفا وبالتحريك يكون اسما ولو قلت ضربته وسط
راسه او وجدت الاعتماد وسط راسه ولو قلت
ضربت وسط راسه اى ضربت نجم راسه لان الوسط
الجزم والوسط كونه في ذلك الجزم وقال الجوهري يقال

جلست

جلست وسط القوم بالتسكين وفي وسط الدار بالتحريك
وقال كل موضع صلح فيه بين فهو وسط بالسكون وان لم يصلح
فهو وسط بالتحريك ثم قال وربما سكن وليس بالعالي فعلم
واما دخلت الدار فتوسع وذلك لان الدار محدود فكان حقها
ان يقال دخلت في الدار الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا ووصلوا
الفعل اليه ونصبوه نصب المفعول به وذهب الجرمي الى انه فعل
متعد نصب الدار كنصب البيت الدار وقد فعوا فعلة بالضم مصدره
يجيء على فعل وهو من افعال الاقدمين نحو قعد قعودا وجلس جلوسا
ولان مقابله لازم اعني خرجت فعلم والمفعول له هو علة الاقدام
على الفعل وانما عدوه من المنصوبات العامة لان الافعال في
نصبه مستوية الاقدام وقد شرط في انتصابه ان يكون مصدرا
وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود ومتى فقد شيء
من ذلك جاء باللام نحو جئتك للتمس ولاكرامك اياي وخرجت
اليوم لمخافتك زيدا امس لان المفعول له انما ينتصب لانه في ضمن
الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه ولم يتصف
بهذه الصفة الا بعد هذه الشرائط ومتى فقدت فقد خرج
عن هذا الوصف لانه اذا كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل

فيتصور دخوله فيه وان كان الفعل لغيره من له الفعل الاول فكذلك
لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذاك وكذا اذا لم يقارن الاول
في الوجود لان الفعل الواقع اما لم يتصور دخوله تحت الفعل
الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء الفعل
اياه قوله وخرجت مخافة الشر اراد هذا المثال يوزن بنود ليد
وهو ان المفعول له كما ينصبه المتعدي ينصبه غير المتعدي وان
المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا للفعل المذكور
كما هو مذهب بعضهم بل يكفي كونه عذرا له سواء كان غرضا
او غير غرض والا لما جاز خرجت مخاف الشر لان المخافة لا تكون
غرضا وان المفعول له كما يجئ نكرة يجئ معرفة خلافا لابن السراج
قوله والمفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع
وتعديته من المنصوبات العامة انما يستقيم على مذهب من
الاخفش لان الباب عنده قياس وعند سيبويه مقصور على
السماع وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قد قوي بالواو فيتعدى
اليه كما تعدى بالهمزة وغيرها من حروف الجر الا ان الواو لما لم تكن
للتهاني في الاصل من حروف العطف وانما لا تعمل والجنس
فاس انتصاب ما بعد الواو على انتصاب مع من خرجت مع

وقد

٢٥

وقد سقوا قوله بان مع منصوب على الظرفية وخطئه في قولك
استوى الماء والخشبة لبطلان الآن لان يفعل انهم اذا قاموا
الواو مقام مع وكان الواو حرفا لا يتصور فيه الاعراب اعربوا
ما بعده اعرابها مع كما انهم لما وضعوا الاسم موضع غير اعربوا ما بعده
اعرابه قوله والحال من المنصوبات العامة الحال حقيقة
الحال هي بيان الهيئة التي عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل
له وقوعا منه او عليه نحو جاءني زيد راكبا فالركوب هيئة زيد عند وقوع
المجيء منه وكذا ضربت زيدا قائما فان القيام هيئة زيد عند وقوع
الضرب عليه ومن هذا تبين ان صاحب الحال هو الفاعل
او المفعول ثم انه اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا وذلك عند
ما يكون العامل فعلا حرفيا او ما يشبهه من الصفات العاملة عمله
او معنى وذلك عند ما يكون العامل معنى فعل نحو ما لك قائما
فذو الحال ههنا ليس بفاعل لفظا الا انه فاعل معنى لان المعنى
ما تصنع قائما وكذلك قولك هذا زيد قائما فيها معنى التنبيه
وفي ذا معنى الاشارة وانما قال وضع جواب كيف لان
كيف موضوع للسؤال عن الحال فبالحري ان يكون الحال
مقولا في جوابه قوله وحقها ان تكون نكرة كما ان حق هذا

الحال ان يكون معرفة واما وجب ان يتخالفا لانهما اذ تطابقا تعريفا
وتنكيرا بان لا يتطابقا اخرا بان اعالى عرفها في الوصفية ووجب
اختصاص الحال بالتنكير هو ان الحال جرى مجرى الوصف للفعل
ولذلك سماه سيبويه نعتا للفعل واراد بالفعل المصدر
الذي يدل عليه الفعل فاذا اجرى مجرى الوصف للفعل والفعل
نكرة لزم تنكيره فعله فاذا اردت الحال عن النكرة فقدمها
عليها اعلم ان نصب الحال عن النكرة بدون التقديم قبيح الا اذا
كان النكرة موصوفة او مغنية عناء المعرفة او مصدرة بما تفهم
او مفصولا بينها وبين ذي الحال بالا تقضا للنفي كما في قولك
جاءني رجل من بني تميم فارسا وقولك لا يركبن احد الا محتاج متوقفا
الى الوغى لحمام وقولك ما لك رجل راكبا اذا اردت بالاستفهام
عن اتيانه مقيدا بالركوب وقولك ما جاءني رجل الا راكبا وتقول
في غيرها جاءني راكبا رجل وقبيح جاءني رجل راكبا ولم يتعرض لما
ذكرناه القيود النسائي وتاملها والحق القول بالتعميم
في كل نكرة والاستشهاد بفعله لعزة موحشا طلل قديم
عفاه كل اسحم مستديم انما يصح على مذهب الكوفيين وكما حضل
واما على مذهب سيبويه فلو جعلنا موحشا حالا عن طلل لاختلف

العامل

العامل في الحال وصاحبها لان العامل في الحال هو الظرف وفي صاحبها
معنى الابتداء لانه مبتدأ عنده والصواب ان لا يحمل حالا من المستكن
في الظرف من ضمير طلل وح لا يكون هذا من تنكير ذي الحال وتقديم الحال
عليه في شيء اذ الحال متاخرة عن صاحبها وهو معرفة وانما عند النحويين
فلما كان ارتفاع ذي الحال وهو طلل بالفاعلية للظرف فيه صح جعله حالا عنه
وحسن تنكيره لوجهين لتقديم الحال عليه ولكونه موصوفا بقديم فاحصل
ان تقديم الحال على صاحبها قد يكون لازما كما ذكرناه من نحو جاءني راكبا
رجل وقد يكون جائزا كما في جاءني راكبا زيد وقد يكون ممتنعا اذا كان بها صاحبها
مجرورا نحو مررت جالسا بزيد فهذا ممتنع عند جميع النحويين الا ابن
كيسان لان الحال صفة في الاصل والصفة من التوابع واحسن
حال التابع ان يقع بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف
يتقدم ما هو تابع ولو اجازه ابن كيسان مستشهدا بقولهم وما ارسلناك
الا كافة للناس اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة وذكر
الزجاج ان كافة حال من الكاف في ارسلناك والتاء فيه للمبالغة
والمعنى وما ارسلناك الا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب
الكبائر وذكر صاحب الكشاف في ح ان النصاب كافة على المصدر
اي ما ارسلناك الا ارسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم قوله

اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات من فعل اى اسم الفاعل اسم مشتق
لذات من فعل لا من حيث هى تلك الذات بل من حيث هو فاعل
فى الجملة واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه الفعل واحترز بقوله
لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق لكن لذات من وقع عليه
واحترز بقوله ويجرى على الفعل عن الصفة المشبهة فانها وان كانت
مشتقة لذات من فعل الا انها لا تجرى على الفعل من فعله نحو كريم لا يقال
الصفة المشبهة من افعال الطبايع فلا يقال للمتصف بها انه فعل بها
لانا نقول لا نعنى بقولنا فعل حدث بل المراد به انه بحيث يصح ان
يسند اليه المشتق منه بصيغة فعل نحو كرم وانما نشترط الجريان
بالموازات ليفعل فى الحركات والتسكنات لانهم ربما خالفوا الصفة
جارية للواقعة بعد شئ صفة او خبرا او حالا فاحتاج الى تفسير
الجريان ههنا ثم ان اسم الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال
او الاستقبال دون الماضى وذلك لان الفعل كما دخل على الاسم
فى الاعراب الذى هو مستحقه فى الاصل دخل الاسم على الفعل فى
العمل الذى هو له فى الاصل فيقال زيد هو ضارب غلامه
عمرا الآن او غدا كما يقال يضرب والذى بمعنى الماضى فانه مضاف
ابدا كما بعده ابدا نحو هذا ضارب زيد ولا يقال ضارب عمرا امس

امس لان الافعال وقعت على الاسماء فى الاعراب والاسماء
على الافعال فى العمل فلما كان حد للماضى اعرابه من الاسم لم يعط
الاسم اذا كان بمعناه عمله وقد اجاز ذلك الكسائى مستشهدا بقوله
ربه وكلبهم باسط ذراعيه واصحابنا ذكروا بان باسطا وان كان
ماضيا فى الظاهر الا ان المعنى على الحال بدليل انك لو وقعت
المضارع موقعه تحو يبسط لصح وذلك لان افعال الماضية مبنى على
على صورة الحاضرة نحو كان زيد يضرب عمرا امس واعلم ان
شرط عمله اعتماده على احد الاشياء الستة التى اشترطوا للظرف
الاعتماد عليها على ما سبق فى صدر الكتاب فلا يقال قايم
غلاماه خلافا للاخفش والكوفيين قوله اسم مفعول انما
كان اسم الفاعل اسما مشتقا لذات من وقع منه الفعل
فاجعل عمل الفعل المبنى للفاعل كذلك اسم المفعول لما كان اسما
مشتقا لذات من وقع عليه الفعل اعمل عمل الفعل المبنى للمفعول
وهو بمنزلة اسم الفاعل فى جميع ما ذكرناه من اشتراطه الزمانين
والاعتماد تقول مررت برجل مضروب غلامه فيكون غلامه
مرفوعا بمضروب كما كان يرتفع بيضرب ومضروب فى
التقدير جار على يضرب لان اصله مضروب فاسقط ضمة

الاترى انك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال
كما في انتسام الفاعل وكون هذا الفعل موجودا قبل زمانك لا يقدح
في كونه حالا كما لا يقدح في الفعل التصريح في قولك زيد يعلم فنونا
من العلم فان علمه قد وجد قبل وعلى هذا اسم الفاعل نحو زيد
قائم غلامه ستريد الحال والقيام قد كان مع ذلك قبل حالك بزمان
ويدل على انتهايت بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن ابوه
امس قبيح اليوم لم يجز حتى تدخل كان ليدل على ان الحال حال ماضية
وليست بحاضرة كما في الفعل واسم الفاعل نحو كان زيد امس او قائما
علامه ولهذا قالوا ان هذه الصفات ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى
المستقبل فلا تقول زيد حسن مريدا به سيحسن او حسنا
قد انقطع فصل المصدر هو الاسم الذي اشتق منه الفعل اتما شتم
المصدر مصدرا لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو
الموضع الذي يصدر عنه الابل والدليل على ان المصدر اصل والفعل
فرع مشتق منه ان المصدر اسم مستقل بنفسه ومستغن عن الفعل
والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل
بصيغته على شيئين حدث وزمان والمصدر على شيء
واحد وهو الحدث ولا شبهة ان الواحد قبل الاثنين

الاترى انك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال
كما في انتسام الفاعل وكون هذا الفعل موجودا قبل زمانك لا يقدح
في كونه حالا كما لا يقدح في الفعل التصريح في قولك زيد يعلم فنونا
من العلم فان علمه قد وجد قبل وعلى هذا اسم الفاعل نحو زيد
قائم غلامه ستريد الحال والقيام قد كان مع ذلك قبل حالك بزمان
ويدل على انتهايت بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن ابوه
امس قبيح اليوم لم يجز حتى تدخل كان ليدل على ان الحال حال ماضية
وليست بحاضرة كما في الفعل واسم الفاعل نحو كان زيد امس او قائما
علامه ولهذا قالوا ان هذه الصفات ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى
المستقبل فلا تقول زيد حسن مريدا به سيحسن او حسنا
قد انقطع فصل المصدر هو الاسم الذي اشتق منه الفعل اتما شتم
المصدر مصدرا لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو
الموضع الذي يصدر عنه الابل والدليل على ان المصدر اصل والفعل
فرع مشتق منه ان المصدر اسم مستقل بنفسه ومستغن عن الفعل
والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل
بصيغته على شيئين حدث وزمان والمصدر على شيء
واحد وهو الحدث ولا شبهة ان الواحد قبل الاثنين

الاترى

واصل له ولان المصدر له مثال واحد والفعل له امثلة كما ان الذهب
نوع واحد يتخذ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل على ما يدل عليه
المصدر والمصدر لا يدل على ما يدل عليه والفرع لا بد وان يكون فيه
اصل وزيادة واما تمسك به الكوفيون من اعتلال المصدر
باعتلال الفعل وصحته بصحته نحو قام قياما وقاوم قواما فذلك
لا يدل على اصالة الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا منه وان
دل فانما يدل على اصالته في التعريف ولا كلام فيه كما لا كلام في ان الاصل
في العمل والمصدر فرع فيه عليه ولهذا قال يعمل عمل الفعل اذا كان
منونا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا وكل فعل له رفع ونصب كان
لمصدره ذلك واما قال كما تقول من ان ضرب لان الفعل المقدر
بان تنزل بمنزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأ
اعجبني ان يخرج زيد وارجو ان يخرج وبلغني خبر ان يخرج وان تخرج
فيشركه فلما كان بمنزلته في الاعراب وفي هذه المعاني كان المصدر
ايضا بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم ما عمل فيه عليه فلا يقال
اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول زيدا ان ضرب فلو يضاف
الى الفاعل اعلم ان المصدر المتعدي المضاف على خمسة اضرب
احدها ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول منصوبا نحو عجبت

من

من دق القصار الثوب والفاعل ههنا مجرور لفظا ومرفوع
معنى ولذا حمل المعطوف عليه والصفة على الموضع نحو عجبت من
دق وصاحبه بالرفع مثلا او من دق القصار الثوب والثاني ان يضاف
الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب
زيد والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف الى المفعول
القايم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد وعلى
هذا مسئلة الكتاب نحو عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض
اي من ان دفع الناس بعضهم ببعض والمضاف اليه ههنا مرفوع
معنى لانه مفعول ما لم يسم فاعله والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر
الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد والخامس ان يضاف الى
المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو فعلت لايسام الانسان
من دعاء الخير اي من دعائه الخير والمضاف اليه في الوجهين الاخيرين
منصوب معنى لانه مفعول ويجوز الحمل عليه كما في الفاعل واما
المصدر اللازم المضاف فضرب واحد وهو ان يضاف الى الفاعل
نحو اعجبني مذهاب عمرو فان قلت انه يجوز ايضا ان يضاف
الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا او على العكس او يترك ذكر الفاعل
قلت لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد ان اتسع فيه فيجري

يجري المفعول به فالمصدر اذ ذاك بمنزلة المتعدي واللازم فيه وقد
يعمل المصدر معرفا بالام نحو فعلك كررت فلم اكل عن الضرب مسمعا
وهو قليل لم يجئ في التنزيل ولم يذكره المبرد لقلته وندرته وقد ذكر احدهما
ذكرا حكيما في قوله نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما اطعام
مصدر منون ويتيما منصوب به وفاعله المحذوف حذف للعلم به
ولم يجز لان المصدر اسم الجنس ولا شيء من اسماء الاجناس يعمل
الضمير ويدل على حذفه انك لا تقول العجبي من هذا الامر ظهور
كلي كما تقول ان ظهر كله وانما جاز حذوه عن الفاعل مع امتناع ذلك
في الفعل لان الفعل ابدا خبر او على وصف جار مجرى الخبر في اقتضائه
ما يسند اليه فاذا قدرت خلوه عن المسند اليه فقد اخللت بالكلام
المصدر فانه اسم والاسماء كلها لا تلزم ان يكون مسندة الى شيء
واما فعلهم وهم من بعد غلبهم سيغلبون فمن قرأ سيغلبون
بالبناء للفاعل فالمصدر مضاف الى المفعول القايم مقام الفاعل
اي من بعد ان غلبوا سيغلبون ومن قراء بالبناء للمفعول فالمصدر
مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى هذا فالوجه ان تقرء
الم غلبت الروم بالبناء للفاعل وقد قرء به ويجعل الضمير المضاف
اليه المصدر للفارس لا للروم ومجال الكلام في الاية فسيح غير انه بغضه

الى الاطناب

قوله المضاف كل اسم اضيف الى اسم الخ فان الاول
يجر الثاني اعلم ان الاسم غير اصيل في العمل وانما العمل للافعال والحروف
وانما عمل الجر هنا لان في الكلام معنى حرف الجر فقوي بذلك على العمل
والاضافة على ضربين اعلم ان المضاف اليه اذا كان معرفة في
الاضافة المعنوية يتعرف المضاف نحو غلام زيد لانك تقول اذا
قلت غلام كان شايعا في امة غير مختص بواحد فاذا اضيف
تعرف فصار لواحد بعينه ويكتسي منه تعريفه وذلك ان قدر
المعنى على قدر اللفظ فكما يتنزل المضاف اليه من المضاف بمنزلة التنوين
الذي لا ينفصل عنه والا لفصال كذلك يجب ان يتنزل معنى الاسم
بالاول ليكون مرتبة المعنى على قدر مرتبة اللفظ واما اذا كان نكرة
فلا تفيد الاضافة ان التخصيص نحو راكب فرس لانك اذا قلت
راكب كان شايعا في اجناس ما يركب فاذا قلت راكب فرس
خصصته بالاضافة وزال عنه بعض الشياع وان لم يتعرف لان
المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف يكتسي المضاف منه التعريف
وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من وانما قال في الغالب
احترازا عن قولهم ثبت الغدر وقتل اللطف فقد فسروا ان تعرف
الاضافة بمعنى في اي ثبت في الغدر وقتل في اللطف لكن الغالب

الى الاطناب

ان يكون بمعنى اللام كغلام زيدا اى غلام لزيد وبمعنى من كخاتم فضة
لان الغرض فيها تبيين النوع فانك اذا قلت خاتم لم يعلم اى نوع
هو فاذا اضيف بينت والفرق بينهما ان التى بمعنى اللام لا يجوز
فيها الطلاق المضاف على المضاف اليه والتى بمعنى من يجوز ذلك قال الشيخ
عبد القاهر رحمه الله انما يقول النحويون فى غلام زيد غلام لزيد ايضا حاصل
لمعنى الجر لان اللام مقدرة فيه كيف والمضاف اليه يشترك مع المضاف
بمنزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون
بشئ كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف اليه
وايضا فلو كانت اللام مقدرة ههنا حتى تكون الجر بها لوجب ان لا يحذف
التنوين كما لم يحذف اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين اوردوا ههنا
سؤالا وهو ان المضاف اليه قايم فيه معنى حرف الجر ولفظها محذوف حذفا
يخرجها عن ان يكون فى حكم المذكور او فى عداد المضمر واذا كان كذلك فلم
يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن معنى حرف مبنى اجابوا عنه
بان بناء الاسم لتضمنه معنى الحرف من الجايز دون الواجب الا ترى ان المعرب
اينما يتضمنه معنى حرف الجر اعرب وذكر عبد القاهر ان بناء الاسم ههنا
نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف عامل وعمله الجر
والعلة فى العامل بمنزلة الحكم فى العلة فاذا تم التضمن الا بان يجعل

الاسم نظيره فى كونه عاملا يحدث بها هذا الحكم فلو بنيناه لم يتصور ذلك
علما استوفاه فى مقصده واذا ان اريد هذا السؤال فى المضاف اولى
منه فى المضاف اليه اذ المتضمن لمعنى الحرف هو المضاف دون المضاف اليه لان
الذى يعمل الجر بتقويته فلو لانه يتضمن معناه لما قوى على العمل ولان
تضمن غيره للحرف لا يكون موجبا لعمله ولان المعنى من المتضمن ان يكون
معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف كما ان واخواتها لما كانت
معناها مشتملا على معنى حرف الشرط بنيت ولتضمنها اياه عملت
الجزم والمتضمن على هذا التفسير ههنا هو المضاف دون المضاف اليه لان العمل
للمضاف فوجب ان يكون المتضمن بمعنى الحرف اياه دون غيره ولانه
لو كان المضاف اليه متضمنا لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا وقد ذلك
محال ويدل على ذلك قول الشيخ ولن يتم لنا هذا التضمن الا بان
نعطى الاسم حكمه ونجعله مثله فى كونه علة يحدث بها هذا الحكم
ومعلوم ان الاسم الذى اعطيناه حكمه وكونه علة يحدث بها هذا الحكم هو
المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو ليس الا واذا كان
المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه لازما على ما ذكروا
فان قيل فعلى ما ذكرت فالمضاف متضمن لمعنى الحرف فليتبنى قلنا الجواب
ان الاضافة تمنع البناء فى الاعم الاغلب اذ البناء ما يوجب مشابهة

الحرف والاضافة مما تعارض تلك المناسبة لانها من خصايص الاسم فلا
يكون في الحرف والفعل الا يرى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى والمنفي بلا التي
لنفي الجنس مع ان العلة التي اوجبوا بها البناء في مفردها قائمة او نقول
ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف ومعاقبة التنوين ينزل منه
منزلة التنوين التي هي علامة التمكن والاسم لا يبنى مع التنوين فكذلك
مع ما قام مقامه قوله ولفظية اعلم ان الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد
تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة
وهي اما اضافة اسم الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها
اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيد الان او غدا ويدل على ان
هذه الاضافة غير حقيقية وانها في تقدير الانفصال انك تنصب النكرة
بالمضاف ويوقعه حالا نحو مررت بزيد ضارب عمرو والحال لا تكون
الا نكرة واما الثاني فنحو مررت برجل حسن الوجه لان التقدير
فيه الانفصال نحو حسن وجهه الا انك نقلت ضمير صاحب
الوجه الى حسن حتى كان الحسن قد شاع في جميع اجزاء
الموصوف به فاذا ارتفع به الضمير لم يمكن ان يرفع به الوجه ولما
احتيج الى تبيين الحسن اضيف الصفة اليه ويدلك على نقل الضمير
الى الصفة تذكير ها في هند جاءني وتانيثها في هند جاءتني

الوشاح نحو والاضافة تعاقب التنوين ونون التثنية والجمع انما لم يجمعوا
بين التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه يتنزل من المضاف منزلة
التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزيادتين في اخر الكلمة نحو لا بد
في المعنوية من تجريد المضاف عن حرف التعريف انما اشترط ذلك لانه لو لم
تجرد منه لكان معرفة واذا كان معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية التي
وضعها للتعريف او التخصيص لان التعريف المعرف نحو وتقول في اللفظية
حسن الوجه اعلم انك تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به النكرة لان
الاضافة ليست بمحضة فان اردت وصف المعرفة به ادخلت
عليه حرف التعريف نحو مررت بزيد الحسن الوجه فتعرفه ولا يفضي هذا الى
تعريف المعرف لا يقال ان الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية مفقودة
ههنا لان التخفيف في الواحد انما هو بسقوط التنوين والتنوين لا يسقط
مع اللام فيقدر سقوطه بالاضافة لانا نقول ان التخفيف الحاصل بسقوط
التنوين وان كان مفقودا الا انه قد حصل فيه من جهة اخرى الا ترى
انك اذا اضفت مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير الحسن وجهه فلما
اضيف افادت الاضافة التخفيف من وجهين وهما سقوط الكناية من
المضاف اليه وانتقال الضمة الى الكسرة التي هي اخف منها لا يقال ان
الكناية وان سقطت فقد عوض عنها اللام لانا نقول اللام لا تؤدي الكناية

لفظها وخفية قوله والضارباه زيدا انما جاز هذا لان هناك نونا
تسقط ويعاقبه الضمير من المضاف اليه فيكون في الاضافة فائدة لفظية
كما في قولك ضاربا زيد وضاربو زيد وجاز الضارب الرجل مع انك
لا تقيد به خفة لفظية لانه يشبه من حيث الوجه من حيث الظاهر ان الضارب
صفة كالحسن والرجل اسم جنس فحلي بلام التعريف كالوجه فاجيز فيه الجر
تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل ولا يجوز
الضارب زيدا لانتفاء بالاضافة خفة لفظية كما افادتها في المثنى والجموع
والمضاف اليه ليس اسم جنس فيشبه بذلك بالحسن الوجه واما نحو
الضاربك والضاربي والضاربه فسيأتي لما فيه من استبدال
الضمير المتصل من المنفصل اذ الاصل الضارب اياك واياي واياه
فلما اضيف حصل التخفيف جدا والتام يجوز ان يكون الضمير في مثل
هذا ضمير المنصوب كما في الفعل لانهم رضوا فيما يوجد فيه التنوين
او النون ان يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل نحو ضاربني والضاربون
كراهة اجتماع الزيادتين في اخر الكلمة بعدوا ما لا يوجد فيه بحاله كما
علو ثبرة الاكرادفا ذا قلت الضاربي مثلا فالياء لا يكون الا ضمير
المجرور هذا ما اختاره جار الله العلامة وميل الامام عبد القاهر الى انه ضمير المنصوب
بمنزلة في يضربني قوله الاسم التام انما نصب الاسم التام التمييز

لانه

مخطوطة رقم (٤)

بالبحث والتحقيق تبين الآتي :

هذه المخطوطة هي :

الضوء المنير على المصباح في النحو (ط)

لمحمد بن مرزا الاسفراييني — ٦٨٤ هـ

ليس لدينا منه .

المراجع :

الظاهرية (نحو) : ٥٨٢

الاعلام ٧ : ٢٥٩

معجم المؤلفين ١١ : ٨٠

كشف الظنون ٢ : ٧٠٨

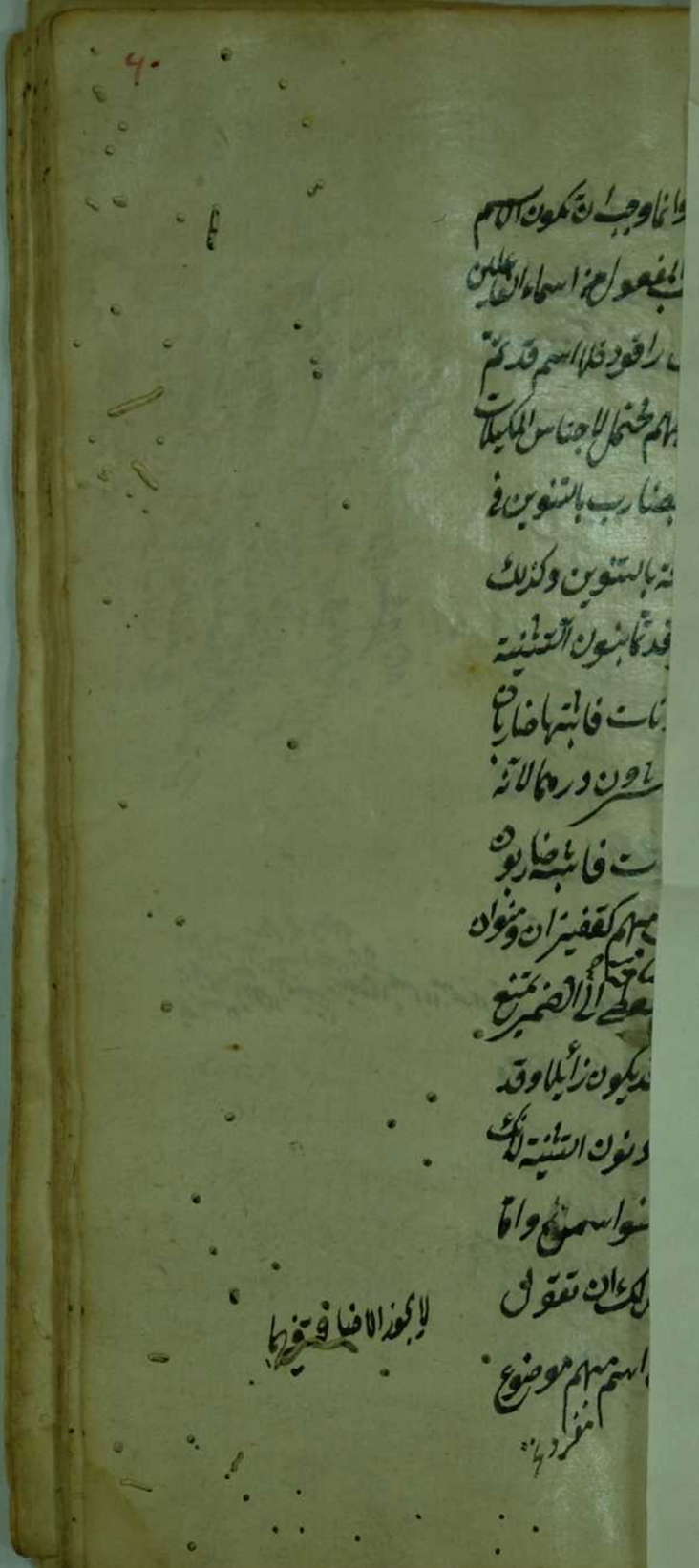

لثقلها وخفته قوله والضارب زيدا انما جاز هذا الان هناك نونا
تسقط وبعاقبه التنوين المضاف اليه فيكون في الاضافة فائدة لفظية
كما في قولك ضارب زيد وضاربو زيد وجاز الضارب الرجل مع انك
لا تقيد فيه حقه لفظية لانه يشبه من الوجه من حيث الظاهر ان الضارب
صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فاجيز فيه الجر
تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل ولا يجوز
الضارب زيدا ذا لا تقيد بالاضافة حقه لفظية كما افدتها في المثنى والجموع
والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه بذلك بالحسن الوجه واما نحو
الضاربك والضاربي والضاربه فسائغ لما فيه من استبدال
الضمير المتصل من المنفصل اذ الاصل الضارب اياك واياي واياه
فلما اضيف حصل التخفيف جدا والتمام يجوز ان يكون الضمير في مثل
هذا ضمير المنصوب كما في الفعل لانهم رضوا فيما يوجد فيه التنوين
او النون ان يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل نحو ضاربني والضاربون
كراهة اجتماع الزيادتين في اخر الكلمة بعلو ما لا يوجد فيه تبعاله الياء
علو تبرة الاكرادفاذا قلت الضاربين مثلا فالياء لا يكون الا ضمير
المجرور هذا ما اختاره جار الله العلامة وميل الامام عبد القاهر الى انه ضمير المنصوب
بمنزلة في يضربني قوله الاسم التام انما نصب الاسم التام التمييز

لانه لابهامه يقتضي ما يبينه ويرتفع الابهام عنه وانما وجب ان يكون الاسم
عاملا فيه النصب لانه بتمامه قد اشبه ما ينصب المفعول من اسماء الفاعلين
والمصدر الا ترى ان قولك راقود خلا اسم قد تم
اي امتنع من الاضافة لما فيه من التنوين وهو مبهم محتمل لاجناس المكيلات
فنصب جليا على الاقتضاء له تاما ومشابهته بضارب بالتنوين في
انه ايضا يقتضي مفعولا وهو قد امتنع من الاضافة بالتنوين وكذلك
منوان وقفيزان في منوان سمنا وقفيزان برا قد تما بنون التثنية
ومما يختلف من اجناس المكيلات والموزونات فانه يضاف ما
قضيا ما بعدها كما نصب ضاربان وكذلك عشرون درهما لانه
قدم نون الجمع وهو محتمل من اجناس المعدودات فانه يضاف بنون
وعلى هذا مئوه علا ومثله رجلا لان ذلك مبهم كقفيزان ومنوان
وقدم بالاضافة فانه انما عطيه درهما لان العطي اضاف الى الضمير ممتنع
من جر درهم فهذا هو الاسم التام علم ان اسم التام قد يكون زائدا وقد
يكون لازما فالاول هو الاسم التام بالتنوين ونون التثنية لانك
تقول في راقود خلا راقود خل وفي منوان سمنا منوا سمن واما
الناقص فهو التام بنون الجمع والاضافة اذ ليس لك ان تقول
في عشرون درهما عشرو درهم لان عشرون اسم مبهم موضوع

لا يجوز الاضافة فيها

لمضاعف عشرة وليس بجمع عاقل مسلم ومسلمون اذ لو كان كذلك
لوجب ان يقع مسلمون على المائة ثلث مرات كما يقع المسلمون على المائة نفس
فلما اختص مسلمون بثلث مرات عشرة علمنا انه اسم موضوع مع
الواو والنون لهذا العقد المخصوص واذا كان موضوعا مع الواو والنون
فيمتنع ان يوجد بدون النون والواو فلهذا قيل انه لازم وكذلك
الاضافة لانك لا تقول في مسلم مسلما مسلمه عسلما لانه مضاف الى
الضمير ويمتنع ان يضاف الشيء مرتين واذا عرفت هذا فاعلم ان
تمثيله التام بالتنوين خاتما من حديد فخاتما نصب على التمييز
وفاعله موضع مضافا الى الكف او المقصود بالتمييز هو الموضع
لا الكف غير ان الموضع مضاف الى الكف واضافته اليها تمنع من الجر
وتوجب النصب كما تمنع اضافة الفعل في قولك يعجبني ضربك عمرا فان
قلت ان الموضع وحده لا يتم به المعنى الذي كان التمييز لازالته من المسامحة
وانما يحصل ذلك بعد ان تضيفه الى الكف فلم كذلك الفعل لا يتم
معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شيء مخصوص كالماء او الى ما هو مكيل
معروف كالزيت وغيره فاذا اريد ذكره في تمثيل الاضافة اولى منه
في تمثيل التنوين اذ العامل في التمييز هو الاسم التام بالاضافة لا التام
التام بالتنوين لان اعمال الاسم التام مشروط بانتفاء التمييز

لابهامه

لابهامه ولا شك ان المقتضي للتمييز ههنا هو ابهام موضع مضاف الى الكف
لا الكف نفسها اذ لا ابهام فيها يدلك على هذا انك لو جئت بالكف
بالكف منونا غير مضاف اليه شيء لفظا او تقديرا نحو ما للفلان كف
مسلم لم يقتض التمييز البتة واتضح انهم شبهوا موضع كف سحابا بضرب
زيد عمرا فوجب ان يكون العامل هو المضاف لانه المشبه لا المضاف
اليه وقال الشيخ عبد القاهر ان كان سحابا قد انتصب ههنا من وجهين
احدهما ثبوت التنوين والثاني الاضافة وهذا اعجب مني لانه ان
اراد ان العامل في التمييز ههنا هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام
بالاضافة ايضا فهذا يؤدي الى اعمال عاملين في معمول واحد وهذا
مع انه غير معقول مما انعقد الاجماع منهم على رفضه الا يرى انهم لو اردوا
عاملين على معمول واحد فالعمل بالاتفاق منهم لواحد منهما لا غير انهم
اختلفوا في ان العمل لايهما على ان المنون ههنا لا يصلح عاملا لما بينا
ان شرط اعمال الاسم التام ان يكون مقتضيا للتمييز لابهامه وقد فقد
شرطها ههنا ولعل كلام الشيخ هو الذي غر المصنف من جعله العامل ههنا الاسم
المنون لان الشيخ لما جوز ههنا النصب بالوجهين جعله المصنف اقرب
عاملا على ما هو مذهب البصريين فان المقتضيين اذا ازدحما على
مقتضى واحد فالعمل للاخير منهما وجودا الا ان ذلك خبط يظهر بادنى تأمل

فيما ذكرنا قوله ويقال للثلاثة الاول مقادير فان قلت كيف قال ويقال
للثلاثة الاول مقادير وقد ذكر اربعة اشياء وهي المساحة والكيل
والوزن والعدد قلنا انه قسم الاسم التام الذي ينتصب عنه التمييز
اربعة اقسام وهي المنون وما فيه نون اثنية وما فيه نون الجمع
والمضاف ثم قال ويقال للثلاثة الاول مقادير اي لما فيه التنوين ونون
التثنية ونون الجمع والاخير مقياس اي للمضاف فيما ذكره من المثال
وانما سمي مقياسا لانك اذا قلت لي ملؤه عسلا فقد قست ما عندك
من العسل بملء عدة الاناء وكذلك مثله رجلا بخلاف لي منوان
سمنا فقد قدرت ما عندك من السمن بالمنوين ولم تقسه بشيء قوله

والتمييز رفع الابهام عن المفرد كهذا العلم ان المفرد قد يطلق ويراد به اي بالمفرد
ما يقابل الجملة وعلى هذا فالاسم المضاف والاسم المثنى والمجموع من قبيل
المفرد قد يذكر ويراد مقابل المضاف وقد يذكر ويراد به ما يقابل
المثنى والمجموع والمراد منه ههنا هو الاول لكونه مذكورا في مقابلة
الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان التمييز رفع الابهام ثم ان الابهام اما ان
يكون في الاسناد او في احد طرفيه فالتمييز للاول يسمى تمييز الجملة
ويجيء بعد تمام الكلام نحو طاب زيد نفسا فالابهام ههنا في الاسناد
اللصيق زيد لان في الطيب على الانفراد ولان في زيد على الانفراد وتميز

للثاني يسمى تمييز المفرد ويجيء بعد تمام الاسم نحو عندي رقوه خلا فالابهام
ههنا في الرقوة لا غير فارتفع بذلك خلا والله اعلم الباب الثاني في العوامل
اللفظية السماعية وهي ثلاثة اصناف وهذه الجملة اصناف اتما قدم الحروف
على الافعال والاسماء لان الحروف هي الاصل في العوامل السماعية اذ لم
يوجد فيها اطراد بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم الافعال على الاسماء
لان الاسماء انما تعمل لمشابهة الافعال والحروف فهي متأخرة في
العمل عنهما سواء كان ذلك بطريق القياس او غيره ثم قدم من الحروف
العوامل ما هو العامل في الاسم على ما هو العامل في الفعل لكثرة هذا وقلة
ذلك ثم قدم من العوامل في الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هو
العامل عملين لتقدم الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل عملا واحدا
الجار على الناصب لكون الجار عاملا بلا شبهة ولا خلاف فيه بخلاف الناصب
فانهم اختلفوا في ان الناصب هو هذا الحرف ام الفعل وفي فعل عامل
في الجملة بجوز وتسهل والمراد بالعامل في كل واحد من جزئي الجملة لان الجملة
من حيث الجملة لا تستطيع ان يكون معمولا فيها اذ الجملة من حيث هي
الجملة ليس باسم ولا فعل فيتعلق فيها العامل قوله اما الجار فقسمة
عشر الحروف الجارة موضوعة للافضاء بمعاني الافعال التي
الاسماء وكلها تشترك في افادة هذا المعنى الا ان وجوهه تختلف

بها فرمعناه ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة تريد
ان مبداء الخروج كان من البصرة وقد يكون للتبعيض فاخذت
من الاموال اى بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء لانه تبدل
على ان الاموال مبداء موضع اخذك كما ان قولك خرجت من البصرة
يوذن ان البصرة مبداء خروجك الا انها في الاموال فادت
التبعيض ايضا اذ كان ذلك ممكنا ولم تفد في فعلك خرجت من
البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها اذ لا يصح ان
يكون خارجا وغير خارج ويكون لبيان في عشرة من الدراهم لان العشرة
قد يكون من الدراهم وغيرها فلما قيل من الدراهم تبين ما هو المقصود
وعلى هذا فعلوا فاجتنبوا الرجس من الاثان قالوا وهذا اقرب من
معنى الابتداء اذ جعل مبداء اجتناب الرجس هو الاوثان ويكون
مزيدة في الموجب نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب نحو ما رايت من احد
ودخولها في حال الزيادة على المنصوب افيس من دخولها على
المرفوع لان حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية حيث توصل معنى
الافعال الى الاسماء الافعال فيكون حال الاتباعة في حال الاصل
قالوا ومن هذا مع انها مزيدة لم يحكم بثبوت معنى الابتداء ولهذا
قال السيرافي اذا قلت ما جاءني من رجل معناه من واحد الى اقصاه

ولهذا

ولهذا قالوا انها للاستغراق ولعل الصواب ان يقال انها في
ما جاءني من احد زيادة محضة زيدت لتاكيد معنى النفي اذ لا فرق
في المعنى بين ما جاءني احد وما جاءني من احد لافادتهما جميعا معنى الاستغراق
لان احدا اذا قرن به حرف النفي وهو منكر يفيد الاستغراق البتة اذ لا
تقول ما جاءني احد بل اثنان واما في ما جاءني من رجل مثلا فليست
بزيادة محضة حيث افادة الاستغراق قطعا بل مختلا وصحة
قولهم ما جاءني رجل بل رجلان شهد لذلك فمن صرف الكلام الى الاستغراق
وازال عنه احتمال غيره كما ان لام التاكيد صرف صيغة المضارع الى افادة
معنى الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها ولغيرها ولهذا السر
استشهد المصرح في الزيادة بما جاءني من احد دون ما جاءني من رجل
ثم ان زيادة من في النفي وما جرى مجراه مستمرة ولا يراد في الاثبات
عند سيبويه واجاز ذلك ابو الحسن مستشهدا بقولهم يغفر
لكم من ذنوبكم فوله والى لانتهاء الغاية نحو سرت من البصرة الى الكوفة
تريد ان منتهى السير هو الكوفة وقد يكون بمعنى المصاحبة
نحو قوله تع ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم قالوا وهذا راجع الى معنى الانتهاء لان المعنى
لا تنتهوا بين اكل اموالهم الى اموالكم وفي معنا ما حينئذ الا انها نقارنها
من وجوه وهو ان المجرور حتى اما ان يكون ما ينتهي به المذكور نحو اكلت

السمكة حتى رأسها فان الرأس ينتهي به السمكة او عنده تؤنث

البارحة حتى الصباح فان الصباح عنده ينتهي الليلة وهذا معنى

قولهم ان مجرور حتى اما ان يكون آخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخر جزء

منه وذلك لان الفعل المتعدي بها الغرض فيه ان يقتضي ما يتعلق به

شيئا شيئا حتى يأتي عليه كذا ذكره الزمخشري ولا يجب ان يكون مجرورها

كذلك ومن ثم جاز الى نصفها او ثلثها ولم يجز حتى نصفها او ثلثها

وان مجرورها داخل في الحكم ففي مسئلة السمكة والبارحة قد اكل الرأس

ونام الصباح ولا يجوز وقد انقطع عند الرأس اذ لو جاز ذلك

لجاز دخولها على ما ليس بآخر جزء من الشيء او ما يلاقي في آخره ولم يجز على

ما مر ان على تدخل الى المظهر والمضمر جميعا نحو الى زيد واليه وحتى لا تدخل الا

على المظهر استقلالا فلا يقال حتاه وان حتى لا تلزم الجر فتكون عاطفة

ومبتداء ما بعدها بخلاف الى اما العاطفة فنحو جاء في القوم حتى زيد و

النصب والجر وانها بخالف سائر حروف العاطفة في ايجاب

مجانسة ما بعدها لما قبلها لكونها موضوعة للغاية والدلالة على

احد طرفي الشيء ولا يتصور ان يكون طرفي الشيء من غيره ولهذا قالوا

انما يذكر للتعظيم او للتحقير نحو مات الناس حتى الانبياء

وقدم الحاج حتى المشاة لان الشيء اذا اخذ مقدارا ناه فاعلاه

غاية

غاية واما الابتدائية فنحو قولك خرجت الناس حتى هند خارجة او حتى

خرجت وقد جاءت في مسئلة السمكة لوجوه الثلثة الاخيرة على كونها

ابتدائية والخبر محذوف اي حتى رأسها ماكول واما في فهي للظرف

ويقال للوعاء ويقال للاستمام نحو المال في الكيس ونظرت في الكتاب

فالمثال الاول في الاعيان والثاني في المعاني واما الباء للالصاق نحو به داء

اي التصق به وخامره ومنه مررت بزيد وهو وارد على الاتساع والمعنى

التصق مروري بمكان يقرب منه زيد ومنه اقسمت بالله فالباء

للقسم وحقيقتها الالصاق معنى القسم باسم المقسم وكثيرا ما يحذف

الفعل توجبا للاختصار مع كثرة الاستعمال وردا للاختصاص

ورفع الالباس اذ لو قلت اقسمت بالله لجاز ان تكون مخبرا

لا مقسما وقد اوقعوا موقعه الواو بعد حذف الفعل لذلك نحو

والله لا فعلن ولا يجوز اقسمت والله وانما ابدلت منها لتقاربهما

في المخرج ومعنى الجمع والالصاق متقاربان ثم تبدل

التاء عن الواو نحو تالله لكثيرة وابدال التاء من الواو اكثر في

كلامهم منه بجاه وتراث وتخمة ثم ان الباء لالصاقها وافادة

معنى القسم تشبث بها اخيرا نحو ازاظهار الفعل معها وبدونها

على المظهر والمضمر فيقول به لاعبدنه وبالحلف على الرجل على سبيل

الاستعطاف نحو يحبونك اخرى فهو استعطاف للمخاطب وليس
بقسيم على الحقيقة والتاء لكونها فرعا على الواو لم تدخل على المظهر الا
على واحد وهو الله وقد تكون للتعدية نحو ذهبت به اذ المعنى اذهبته
فافاده قلت ليست للتعدية في أوجهها الاخر فلذا نعم الا انها في
سايرالاوجه قد افادت مع التعدية معنى اخر ومهما لم تفد شيئا
سواها فلهذا عد المصنف كونها للتعدية قسما مفردا ونحو للاستعانة
في نحو كتبت بالقلم وسميت ايضا آلة ووصلة للفعل ومكملة اياه و
للمصاحبة في دخلت عليه بثياب السفر اى معها قالوا والفرق
بين الباء ومع ان مع لا تفيد المصاحبة ابتداء والباء
لاستدامتها وقد ترادف المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
على احد الرايين وفي المرفوع نحو كفى بالله وزيادتها في المنصوب
اقيس منها في المرفوع لما سبق في مر واما اللام فهو للاختصاص قال عبد
القاهر رحمه اصل اللام ان تكون للتملك نحو المال لزيد وقد تكون للشبه
المجازي نحو الجل للفرس فانه لما اختص به ودام ملابسته له جرى
مجرى المملوك وان كان الفرس مما لا يملك وعلى هذا جاءت في له
وابن له وقد ترادف نحو ردف لكم وامارت فهي للتعليل قال
سيبويه ان كم في اكثر رجل وانما المقصود ان رجل للتقليل وكم

للتكثير تقول رب رجل يفهم قصتي وانت تريد ان تقلل ذلك هذا اصلها (اورب)
ثم غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل انهم يستعملونها في
مواضع المدح وعد اخر نحو قوله الا رب يوم لك منهن صالح وانها
تتبتدء بصدر الحروف ما شياء منها انها يصدر بها
الكلام فلا يقال جاءني رب رجل كريم وذلك للتقليل والتعليل
والتفه واحد واحد والتفه صدر الكلام الا ترى انهم يقولون
قل رجل يقول ذلك الا زيد يعني ما رجل وانما اختص النفي والاستفهام
والشرط بصدر الكلام لانها معان تدخل لتحيل التغيير معناها
فوجب ان تتصرف العناية الى ذكرها اولا لكونها مقصودة في الكلام
ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك لانها لما كانت موضوعة للتقليل
والنكرة دالة على الشياع والكثرة وجب اختصاصها بها ليصح معنى
التقليل فيها ولهذا حكم بان الضمير في ربه رجلا نكرة وذلك لانه ما
اريد به شيء معين مثل زيد وعمرو بل اريد به شيء ما فلهذا قدر بالنكرة
كما ترى ولو كان معينا كما في مثل رجلا جازان يقول ربه
رجلا كما جاز في مثله رجل ومنها ان فعلها الذي يتسلط على الاسم
يجب ان يحذوفا في الاكثر ولا يكاد يظهر الا في ضرورة الشعر وذلك
لدلالة ما الحال عليها لانك اذا قلت رب رجل يفهم كان المعنى

ربّ رجل يفهم ادركت او لقيت والحال يدل عليه فحذف مع الباء مفعولي كما حذف في بسم الله ولا يظن ان يفهم هو الفعل المسلّط على الاسم بالباء على ادركت لانه مسند الى ضمير الرجل فلو جعلناه رب مسلطة عليه لزم كون الشيء فاعلا ومفعولا معا ومنها ان مجرورها يلزم الصفة اما بجملة اذا كانت مظهرا كما مرّ واما بمفرد نحو ربّ رجل جواد قالوا واتما نزم ليكون عوضا عن الفعل وقبل انما نزم التوصيف لانه اذهب في باب التقليل لان رجلا قائما مثلا اقل من رجل واحد ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب رجل لقيته كريم كنت مخبرا عنه بانه الذي لقيته قبل فلا تعلم ان الذي ستلقاه فيما بعد قليل واما قولهم ربما يود الذين كفروا راجع الى معنى التمني لان ما اخبر الله تعالى بوقوعه فيما يستقبل لصدق الوعد وتحقيقه بمنزلة الموجود الحاصل فهذه احكام ربّ وقد بقي مهنا سؤال وجواب لابدّ من ذكرهما وذلك الآن لقائل ان يقول انك اذا قلت رب رجل يفهم ادركت مثلا كان رب موصولة او كب الرجل والجملة صفة وادركت فعل متعد بنفسه فكيف يقال انه يتعدى برب ولم يوجد حرف جر اتصل بالفعل المتعدي الا وقد حكم بزيادتها ولا يمكن ادعاء زيادة رب اذ لم يقل بذلك احد والجواب انها حرف جر وقع في الكلام على حدّ ما اذا كان للاستغراق الجنسي نحو ما رأيت من رجل في انها مفيدة للاستغراق وان لم تكن قد وصلت فعالي الاسم الا ترى ان الفعل الذي قبلها متناول للاسم بنفسه لكنك اردت بها افادة معنى الاستغراق الجنسي كذلك ههنا دخلت رب في الكلام وان كان الفعل الذي قبلها متعديا لقصدك معنى آخر غير المتعدي وهو التقليل وهذا شيء واضح واما على في نحو الاستعلاء ونحو نارة حرفا ونارة اسما مضافا فالاول فنحو جلست على السرير فهي ههنا حرف جر لايصال ما معنى الفعل الى الاسم وعلى هذا زيد على السطح لايصال معنى الاستقرار المقدر الى الاسم وفعلهم عليه دين لايصال معنى الاستعلاء ايضا بدليل قولهم ركبه دين واما الثاني فقولك غدوت من علية بعد ما تمّ ظمؤها اي من اعلاه او كانت حرفا لما دخلها الجار واما عن فهي للبعد والمجاوزة وتكون ايضا حرفا واسما اما الاول فنحو رميت عن القوس على معنى ان السهم قد بعد عنها وجاوزها الى غيرها ونحو اخذت عنه العلم لان العلم قد تعدى اليك وفيها معنى من وزيادة معنى المجاوزة الا ترى انك تقول في رميت عن القوس على ان بدأت الرمي منها فان عنيت الظاهر نحو ان تقول ادبت الدين من زيد لان هذا موضع المتعدي فقط واذا كان موضع لا يجب ان يكون محضا للتعدي جاز ان يقع فيه

من رجل

ايهما شئت نحو قولهم سقاه عن الغيضة اى بعدها وجاوزه بها حكمها
الى الرمى وان شئت قلته من على معنى سقاه من جهة الغيضة وهذا
من عمل من وان كان موضع لكن ناسب معنى المجاوزة لم يجز ان يقع فيه
عن فلا يقال زيد افضل من عمرو لانك لا تقصد ان احدهما قد انفصل
عن صاحبها اليه وتعده به وانما تريد ان فضل زيد بدأ من هذا الموضع واما
كونها اسما فنحو جلست من عن يمينه اى من جانبها واما الكاف فهى
للتشبيه وتكون حرفا نحو قولك الذى كزيد اخوك ويدل على كونها
حرفا وصلهم الذى بها ولو كان اسما لما جاز ذلك اذ لا يقال الذى
مثل زيد اخوك لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا جئت بالحرف كان
متعلقا بالفعل والفعل لا يفارقه فاعله فتكون جملة ويكون المعنى
الذى حصل كزيد لا يقال التقدير الذى هو كزيد على حذف مضاف
الجملة فلا تكون الكاف اذا حرفا فاما اسما جاز مجرى مثل لان ذلك
قليل غير متسع فلا يجوز ان تقول جاءنى الذى هو كمحمد قائم اللهم الا فى ضرورة
الشعر ولما كان وصلهم الذى بالكاف جائزا استمر فى حال السعة
علمنا انه حرف جر وقد تكون اسما فى نحو قوله يضحكن عن كالبرد المنهم
اى عن مثل البرد المذاب واما مذ ومنذ فانهما لابتداء الغاية فى الزمان
نحو ما رايته مذ يوم الجمعة تريد ان انتفاء مبداء الرؤية يوم الجمعة فقد حرف

اوصلت الفعل قبلها الى الاسم بعد ما كدت تقول انت عندنا منذ الليلة
اى استقرت عندنا منذ الليلة وقد تكونان اسمين فيرفع ما بعدهما
وتكونا على معنيين احدهما ان يراد بهما اول المدة نحو ما رايته منذ يوم الجمعة
اى فى اول الوقت الذى ينقطع منه الرؤية يوم الجمعة بمنزلة الجار فى ان الغرض
الدلالة على ابتداء الغاية وعلى هذا لا تكسر النكرة بعدهما لانك لو قلت
قلت انت عندنا منذ وقت مسلما لما احدثت بكلامك هذا الا ما كنت
الضرورة امره اذ كل احد يعلم ان ابتداء الكون فى وقت ما والثانى ان
يراد بهما جميع المدة نحو ما رايته منذ يومان كانك قلت امد ذلك المدة يوما ذا اول
وآخره يومان ولا يجب الاتيان بالمعرفة بل انما الواجب العدد ولو
قلت منذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت واخره جاز على ما رايته منذ الساعة
عشر ساعات او عشر ساعات فاعلم والفصل بينه وبين ما اذا كان المراد
اول الوقت دونه آخره ان الرؤية فى هذا الوجه لم تنبسط يوم الجمعة
بوجه ولم يتحصل فى جزء منه وهى منتفية فى جميع اجزائه وفى الوجه الاول
اعنى الذى يكون المراد اول المدة دون آخرها كانت الرؤية قد انقطعت
فى يوم الجمعة ويدل على انتفاء رايته فيه قولك فارقتك كما فى المجرور بمن المرفوع والمجرور
من حيث ان الكلام فى الجر على جملة واحدة وفى الرفع على جملتين احدهما
ما رايته والاخرى مذ يومان لان مذ مبتدأ ويومان خبره كان امد ما رايته

وانما ذلك بومان كما تقول ما رايته وايام البيض طويلة وانما لم يسغ تخلل
العاطف بين الجملتين نحو ما رايته ومذ يومان كما سنذكر ذلك مع ما فسرناه
به حيث ان جملة الثانية كانها جزء من الكلام الذي قبلها لافادة التحديد
في الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما رايته ولم يقل مذ يومان كان نفيا
للرؤية في عموم الزمان الماضي واذا قلت مذ يومان فقد خصت العموم
وخصصته فلما امتزج احدى الجملتين بالاخرى اكتفتا وجرتا مجرى كلمة
واحدة ولم يجز دخول العاطف كما في الشرط والجزاء وغير ذلك وانما قال بعض
النحاة ويجوز مذ يومان لانه قد تقرر ان الجزء بمذ يقتضي اول الوقت كما ذكرنا
واذا كان كذلك فلم يتوهم ان يتوهم امتناع الجزء في قولك ما رايته مذ يومان فانزال
امر هذا التوهم ودكران الجزء ههنا غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت
ان انتفاء الرؤية مقدر بهذا المقدار وانه يوازن بهذه المدة مبتدأ من اولها
ومنقطع عند اخرها رفعت ولو اردت ان مبدأه اقل من هذه المدة لاوقعت
الذي تتكلم فيه ولكن لا تقدر الفعل بالمدة ولا تمسحه بها لانك تريد
انه كان بعد لم يبلغ غاية جاز فعلت ما رايته مذ يومين تريد به
انتفاء الرؤية انما هو في مدة اولها اول يومين من هذا الوقت ولم يشتبه
بعد بل هو باق ممتد واما خلا فهي للتنزيه وهي حرف جر عند
سيبويه ويدل عليه قول الشاعر خلا ابي ثوبان ان به ضناعة

الملك والشتم ومذهب المبرد انها فعل ماض بمعنى جانب بنى جاءني القوم
خلا زيدا اي جانب بعضهم زيدا واما خلا وعدا فانما للاستثناء وتكونان
حرفين تارة وفعلين تارة اخرى وما بعدها مجرور في الاول منصوب
في الثاني على المفعولية والفاعل مضمر نحو جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا اي
عدا بعضهم زيدا ومثله قولهم جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا
اي ليس بعضهم زيدا وانما لا ينصرف هذه الافعال لانها لما كانت
للاستثناء جرت مجرى الا وهو حرف غير متصرف واذا ادخلت ما على
عدا وخلا انتصبا البتة لتخصصهما بفعلين استعمالهما بها دون غيرهما
يقصدان بها انهما لا تخلوان من ان تكون مزيدة او مصدرية مع عدم
القابل بغيرهما فان كانت مصدرية فلا بد وان يكون الواقع بعدها
فعلا لانها لا تدخل الا على الفعل فاذا قلت جاءني القوم ما عدا زيدا
كان التقدير عدو زيد بعض القوم وزيد اخذ وان كانت مزيدة
فهي تدخل على الفعل ايضا وعلى الحرف وانما تتصل بما اخره نحو
انما ورتما واذا دخلت على الفعل ادخلت اولا نحو ما ضرب وما يضرب

فصل واما ما ينصب المفرد فسيعة على ما ذكره في اماتة الواو وبعض
مع قد سبق ذكر الاختلاف في عامل مفعول معه وان ما عليه الاكثرون
ان العامل فيه هو الفعل المتقدم بواسطة الواو ويعضد ذلك انه لا يجيء

منصوبا الا وقد تقدمه فعل ومعناه فلو كان الواو وقف عاملا لما اصح جوابا لو
معه الى الفعل او معناه ولا ينتصب قولهم كل رجل وضيعته ولم
ينصب علم ان العمل للفعل لا للواو فاذا قلت جاز ان يكون الفعل
او معناه سببا لعمل الواو فلا يعمل الا عند وجود احدهما قلنا ان الاصل
في الواو ان لا تعمل والفعل وما جرى مجراه عامل فاذا جعل العمل للفعل
الذي له اثر فيه اولى من ان يجعل للواو الذي لا اثر له فيه اصلا على
ان الخاص يجعل معمولا معه فيما تقدم من معمول الفعل وههنا عد الواو
عاملا ولعل قوله على ما ذكر في الجملة لدفع هذا النقض
النداء يا وايا وهيا واي والهمزة اعلم ان الثلثة الاول صالح لنداء
البعيد او ما هو بمنزلته من نائم او ساه والاثنان الاخيران
لنداء القريب وقيل ان يا قد تستعمل فيهما وقد اهمل ذكر وا
وهي مختصة بالندبة والندبة تشارك النداء صورة واكثم من
بنداء حقيقة قوله وتنصب المنادى اذا كان مضافا ذكره جار الله
العلامة انك اذا قلت يا عبد الله فكأنك قلت ما اريد لو
اعني عبد الله وانما قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد ناديت
على انك تقصد منادى بتوجيه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين
ان المعني بهذا الخطاب والنداء من هو فقلت اريد او اعني

جملة

عبد الله فنصب المنادى لوقوع الفعل عليه ثم حذف الفعل
لكثرة الاستعمال حذفا لازما سادا ابيا مع افادته معنى النداء وتنبيه
مسدده وتفاد يا بذلك من التباس الخبر قال صاحب الكتاب
اذا قلت يا عبد الله فكأنك قلت يا اياك اعني وانما قال يا بدل
على النداء وايا اقام المظهر مقام المضمر لان الاسم المظهر وان كان يستعمل
للغائب الا انه ههنا تنزل منزلة كاف الخطاب واعني ليدل على ان
النصب هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا في ان العمل لهذه الحروف
ام للفعل المضمر فذهب الاكثرون ان العامل هو الفعل المضمر وذهب الاخرون
ان العامل هو حرف النداء لنيابته مناب الفعل وسادته
وبعضدة انهم اجازوا الامالة في حرف النداء فلو لا انه ناب مناب
الفعل وسادته لما جاز فيه الامالة التي لاسبيل اليها في الحروف
ويدل عليه ايضا تعلق لام الجر به في نحو يا لزيد والكلام لا يتعلق الا
بالفعل ولهذا زعم بعضهم ان فيه ضميرا ومسار عبد القاهر الى هذا
المذهب قوله او مضارعه نحو يا خير امرأ زيد المشابهة بين
عبد او المضاف من ثلثة اوجه وقوع كل الاول عاملا في الثاني لان من
الخبر متصلة بخير افاد كان الاول كان زيدا مع
اجازة في موضع الفعل مثله في مررت بزيد واذا كان الثاني كان اظهر

لان الاضافة قد اخبر بالاول اخبار المضاف اليه بالمضاف والثاني
الثاني من تمام الاول لان المضاف اليه من تمام المضاف والاول
الاول فقط يختص بالثاني كما يختص المضاف بالمضاف اليه والوجه
الثالثة متحققة في قولهم يا ضارباً زيداً او يا مضروباً غلامه وجهلنا
وجه الباقي والاولان دون الثالث في قولهم يا ثلاثة وثلثين
في جماعة والاخيران دون الاول في قولهم يا ثلاثة وثلثين في
اسم رجل لان قولهم يا ثلاثة ليس بعامل في ثلثين "
ولكن تخصيص وتتميم او لكمرة كقولك الاعمى يا رجلا خذ بيدي
رجلا هنا نكرة لانه لا يقصد به واحد بعينه بل كل من يأخذ
بيده فهو المنادى حرر واما المفرد المعرفة فمضموم قد سبقت
الاشارة الى العلة الموجبة لبنائه وهي وقوعه موقع كاف
الخطاب واما المضاف فلم يبن لما ذكرنا من ان المضاف
اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه والتنوين علم التمكن فلا
يجوز ان يبنى مع ما هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلم تبن
لانتفاء علة البناء فيها حيث لم تقع موقع كاف الخطاب
وفي قوله يا زيد ويا رجل فانه لم يكن معرفة قبل النداء وانما
تعرف من حيث انك اقبلت على واحد من الجنس بصفته

بالنداء

بالنداء فجرى مجرى ان يقول الرجل بلام التعريف قاصداً واحداً
بعينه ثم اختلف اصحابنا في ان العلم هل يكون باقياً على عاميته
بعد النداء ام لا فذهب الاكثرون الى انه نكرة وجعل جنساً كقولهم
يا زيدين كما يقال رجل من الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس
والا كان جمعاً بين التعريفين وهو ممتنع بدل عليه امتناع قولهم
يا الرجل وذهب الاخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء وانتفاء
التعريفين انما يمتنع اذا كانا بعلامة لفظية كحرف النداء
واللام ويعضد بهذا المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم
الاشارة نحو يا هذا مع ان الاسم الاشارة لا يقبل التنكير والجواب
مستقصى في المفتاح قول ولكن لكمة النصب ثابت الى هنا
الحروف ناصبة وقد عرف علة البناء في المفرد المعرفة فلم يثبت
جواب لفظاً لكن حكم على محله بالنصب كما في سائر المبنيات
اذا وليتها العوامل ويدل على كونه منصوب المحل جواز النصب
في وصفه نحو قوله يا عمر الجواد فلولا ان محل الموصوف
النصب لما انتصب الصفة ونظيره ذهب امس بالدابر
فالوصف ههنا مرفوع لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل وانما
كان كسر اللفظ وعلى هذا سائر المبنيات فافهم التوابع

العامل فليس بمنزلته في كونه علما للنداء الذي يفيد التعريف فلا
يمتنع ان يجتمع معه الالف واللام ويدل على انه لم يجر مجرى العامل قولهم
ليس زيد قارئا ولا عمرو قاعدا بامتناع قولهم ليس لا عمرو قاعدا
واذا قلت يا زيد وعمرو لم يجز في المعطوف الرفع والنصب بل حكم المعطوف
حينئذ حكم المنادى بعينه كانك قلت يا زيد يا عمرو وهكذا
حكم البدل حيث لا يجوز فيه الرفع والنصب بل حكمه حكم المنادى
بعينه نحو يا زيد زيد لكونه في حكم تكرير العامل هذا اذا كان التوابع مفردة
فان كانت مضافة فالنصب لا غير لان التوابع تتنزل منزلة الخبر
من المتبوع فلما لم يكن في المنادى اذا كان مضافا الا النصب
كذلك لا يكون فيما هو تابع له وذلك نحو يا زيد لا عمرو ويا قوم
نفسه وبالتميم كلهم اوكلكم وباغلام ابا عبدالله وبازيد وعبدالله وبيكر
صاحب عمرو وبايها الرجل مثل بازيد الظريف
وانما لم يجز ههنا الا الرفع لان ايا وان كان منادى صورة
الا ان المقصود بالنداء هو الرجل وانما جاء وا بايّ ليتوصل
به الى نداء ما فيه الالف واللام لانهم كرهوا الجمع بين
التخصيص بالنداء ولام التعريف فكان المنادى هو
الصفة بخلاف يا زيد الظريف وانما قال صاحب الكتاب

الى تضاجهما محمولة على الموضع دون اللفظ الا انهم جوزوا الرفع
في صفة المنادى حملا على اللفظ وان لم يجز ذهاب المبرد الى انه لا يجوز وهو الاقيس
النظر لان الضم لما اطرد في كل معرفة اشبهت في الظاهر ما يرتفع
بالفعل نحو جاءني احمد فاجيز الحمل على لفظه كما في المعرب ولم يجز ذلك
لانه ليس كل ما كان ظرفا مثل الكاف يطرد فيه البناء على
الكسر فان قلت كيف جوزوا توصيف المنادى المفرد المعرفة مع حكمهم
بانه بمنزلة مجرى الكاف في الخطاب وصلا ممنوع ذلك منهم في الضمائر
لانها لا توصف بحال قلنا انه وان وقع موقع الكاف في الخطاب الا انه
لم يجر مجراه في كل حال يدلك على ذلك انهم قالوا يا تميم كلهم باعادة
الضمير الى تميم بلفظة الغيبة مع انه منادى مضموم نظرا الى الاصل
اذ لم يكن المنادى من اعلام المخاطب في الاصل كانت وايا
والحاصل ان الشيء اذا اشبه شيئا لم يجر عليه مستوفى في كل حال
ومما يخرط في سلك الصفة في تجويز الرفع والنصب حملا على
اللفظ والموضع التاكيد وعطف البيان وما فيه الالف واللام من
المعطوفات نحو يا تميم اجمعون واجمعين وباغلام بشر وبشرا
وبازيد والحارث او الحارث وانما جاز ان يعطف ما فيه الالف واللام
على المنادى وحده كان لا يجوز يا الحارث لان الواو وان تنزلت

انما صار وصفه لا يجوز فيه الا الرفع لانك لا تستطيع ان تقول يا اي
ويا ايها وتسكت لانه مبهم يلزم التفسير واذا قلت يا ايها الرجل
فكانك قلت يا رجل وحينئذ اللام ههنا عوض لانا لا نقدر ان نسميها
حركة الاعراب التي نكوه لها عاملا ولا حركة البناء لان الاسم لا يأتي
مع الالف واللام وكذلك اذا قلنا انها سميته بحركة الاعراب
كيا زيدكنا قد سوينا بينها وبين حركة الموصوف اعني المنادى
المضموم فانهم يسمونه المبني المشبه بالمعرب ومن حقها ان
تفضل على هذه الحركة فاذا ينبغي ان يقال انها حركة لها منزلة بين
منزلتي الاعراب والبناء الا ان حظها من الاعراب اكثر من حيث
انها جاءت لتدل على ان موصوفها المبني قد اعطي سهاما من المعرب
وان علمنا بمذهب الخليل في جعل العامل في الصفة كونها
صفة كان ابين ان تكون الحركة حركة اعراب هكذا ذكره عند
الفاهر واما الفرق بين اي وبين صفة تعويضا
لاي عما يستوجبه من الاضافة ولا تدخل يا على ما فيه الالف
واللام فقد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لامتناع
دخول حرف النداء على ما فيه الالف واللام وانما جاز ذلك
في اسم الله تعالى لان الالف واللام لا تفارقانه كما لا تفارقان

النجم

النجم مع انهما عوض من همزة آله فصارا كانهما قد تنزلا من البعض
من الكلمة وانما جاز قطع الهمزة في النداء ولم يجز في غيره لان الهمزة
مع اللام في غير النداء وان كانت عوضا عن الهمزة الاصلية الا انها
لما خلت عن معنى التعريف رأسا فوصلوا الهمزة واما في النداء فقد
جردت للتعويض فصارتا معا مع التعريف لان التعريف النداء كاف
اغنى عن تعريفهما فجرت مجرى الهمزة الاصلية فقطعت وان
وصف المضموم بابن اعلم ان الابن الموصوف المنادى المفرد
المعرفة اذا وقع بين علمين كان حقه ان يبنى مع المنادى على
الفتح لانهما بمنزلة شيء واحد كخمسة عشر وذلك لان الابن
لا ينفك من الاب كما انه لا ينفك من كونه ابنا فكان صفة
لازمة له والصفة والموصوف من حيث المعنى بمنزلة شيء واحد
اتبع حركة المنادى حركة الابن ولم يعكس لان الحركة التي
استحقها الابن حالة الانفراد كانت اعرابية وهو النصب
لكونه مضافا وحركة المنادى الضم وهي بنائية واتباع الحركة
البنائية الاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا ذكره
الاكثرون وذكر بعضهم ان فيه نظرا لان الفتحة في نون ابن
في قولنا يا زيد بن عمرو حركة الاعراب والحركة في دال زيد

حركة اتباع الا يرى ان صاحب الكتاب كتبه هذا بامرئ وايم

فلما لاشك ان حركة الهمزة من امرئ حركة اعراب كذلك

يكون حركة ابن حركة اعراب ولم يوجب بعمل الابن مع زيد شيئا

واحدا ان يكون الاسم مبنيا لان الاسمين اذا جعلا واحدا لم يبن

منهما الا الاول اذا عرى الثاني عن مقارنة الكاف كما في نحو قولك

بعلبك فعلة بنيت المنادى مع الابن على الفتح لكان

تحمله على ما عليه الاكثرون من بنائهما على الفتح ولك ان تصرف

البناء في فعلة بنيت المنادى دون الابن اي بنيت المنادى

حال مقارنته بالابن وانما لم يجوزوا الاتباع فيما لم يقع الابن بينا

علمين نحو يا زيد ابن اخينا ويا رجل ابن زيد لان القياس

ان لا يجوز الا اتباع في كلمتين وانما هو في كلمة واحدة نحو قدر

الجبل الا انهم اجازوا الاتباع ههنا لتنزل الابن منزلة الجزء

من الموصوف لا يقال ان كل صفة فهي كالجزء من الموصوف

وذلك لان الصفات ما لم تستمر اجاوا واتصالها بالموصوف

وذلك اذا كان استمرارا اختصاصا فذلك من الاتصال والامتزاج

تنزل منزلة الجزء من الموصوف والابن اذا اضيف الى

العلم ووصف العلم كان له من الاختصاص بموصوفه ما لا يكون

وتلحق المنادى المضمومة اللام الجارة تفتح مع المنادى ويكون

للاستغاثة او التعجب نحو يا لزيد للخطب الجليل وقول عمر رضي الله عنه

يا لله للمسلمين وانما فتحت اللام مع المدعو وكسرت مع المدعو

اليه فرقا بينهما ولم يعكس لان الفتحة بالمنادى اولى منها بالمدعو

اليه لتنزل المنادى على ما سبق منزلة كاف الخطاب واللام الجارة تفتح

مع كاف الخطاب نحو لك وانما فتحت مع الكاف لان الاصل

في الحروف الواردة على حرف واحد ان يبنى على الفتحة اتنى

هاهنا السكون في الحقة لان البناء على السكون ممتنع

وقد كسرت اللام الجارة فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت لقيل

ان زيدا لهذا لم يعرف ان الاخبار عن زيد بانه هذا واللام للتحقيق

للابتداء او بانه مختص بهذا واللام للاختصاص ثم ان هذا اللبس

لما كان زائلا مع المضمر لاختلاف صيغتي المرفوع والمجرور في قولك

ان زيدا لك وان زيدا لانت اعيدت اللام الى الحركة التي

استحقتها في الاصل وعلى هذا لام التعجب تفتح مع المنادى ايضا

لما ذكرنا نحو يا للماء فكانك قد ابصرت ماء فاعجبك فنادية

فتقول تعال فانت عجيب الشان لا يعرفك كل احد قوله

وقولهم يا للبهيتة بكسر اللام هذا جواب عن سؤال مقدر

مع ان البهيتة مدعو بعد ليس زيادتهم حرف النداء اياها مع

عسى يورد على ما ذكره من ان اللام مع المدعو مفتوحة والعرب
تقول باللهينة بكسر اللام فاجاب بان المنادى متروك
كما فى قولهم يا بؤس لزيد فالمعنى يا لقوم للهينة احضروا ما
وشاهدوا ما والهينة الهنات وهذا من امثالهم وفى
معناها قولهم باللغفيهة وباللافيكة قوله وبرخم المنادى
قال النحويون ان الترخيم حذف فى آخر الاسم على سبيل الاعتباط
والاعتباط ان يجر البعير وبعيره من غير علة وهذا ايضا حذف
من آخر الاسم من غير عارض من اضافة او اعلال او بجاورة ساكنين
او غير ذلك وهو ماخوذ من قولهم امراة رخيمة وهى التى يكون
كلامها مرتلا محذوف الفضول فيكون موافقا لهذا الحذف
المسمى ترخيما وقيل انها التى تكون لينة الكلام خفيفة
الصوت ناعمة النغمة ومن هذا قولهم للحجر الاملس رخامة
فسمى هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيل وقيل
انما اختص بالنداء لان النداء باب التغيير فالتغيير يليق بالتغيير
ولان النداء انما يكون للامر مهم فالمنادى يودن بالترخيم
ان ذلك الامر مما لا يقبل التوقف ريثما يتم الكلمة وله شرائط
احدها ان يكون الاسم علما وذلك لئلا يلتبس

والثانية ان يكون زايدا على ثلثة احرف ليبقى بعد الحذف
على ما هو اقل الاوزان والكوفيون اجازوا ترخيم ما كان على
ثلثة احرف اذا كان اوسطه متحركا فيقال فى عنق ياعن قالوا
لان فى الاسماء ما يبنى كله كقولهم وبدى وقال صحابنا
هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس فلا
يحسن ان يقاس عليها والثالثة ان تكون غير مضاف
لانك لو حذفت من المضاف لوقع الترخيم فى وسط الكلمة
لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولو حذفت
من المضاف اليه لكنت رخمت فى غير النداء والرابعة ان لا يكون
مندوبا لان الندبة انما يكون بعد حذف المنادى والاوصاف
توجب ان يذكر على وجه الكمال والخامسة ان لا يكون
مستغاثا وذلك لان المستغاث لا يامن من وقوع تعلل من
المستغاث بالالتباس وعدم التفاهم وذلك اما
حقيقى منه او بطريق التجاهل بعد الحذف والترخيم
ولم يتعرض المصنف لذكر شرائط الثلاث الاخيرة لانها

في مابينهم ثم ان للعرب في الاسم المعرب مذهبين احدهما ان يحذف
اخر الاسم ويبقى ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف من
الحركة او السكون وان كان يجعل ما بقي بعد الحذف كانه اسم
برأسه لم يحذف منه شيء ويسلك به مسلك سائر الاسماء
وذلك نحو يا خار ويا حرق في حارث وحرقل وان سميت
تقول يا حارُ يا حرقُ بالضم كما تقول يا زيدُ ويبقى المذهبان لفظا
فيما اذا كان ما قبل الكلمة مضموما لكن التقدير مختلف وذلك
في نحو يا بلبُ في المسمى بلبيل ثم ان اكثر ما لا يخلوا اما ان يكون
في اخره زيادتان في حكم زيادة واحدة بان كانتا قد زيدتا معا في التعليم
او لم يكن كذلك وانهما اما ان يكون قبل اخره مدة زائدة
او لم يكن فان لم يكن لم يحذف الا الاخير نحو يا حارِ في
يا حارث بالكسر والضم على اللغتين وان كان مدة فالاسم
اما ان يبقى بعد الحذف على ثلثة احرف او لم يبق فان
لم يبق لم يحذف ايضا الا الاخير نحو يا سعِ في المسمى بسعيد
على اللغتين الا ان الحركة في الباقي على لغة من قال يا حارُ بالضم

وغير

وغير معتدة في اللغة الاخرى وان بقي بحذف المدة اشباه نحو يا بلبُ
بالضم في منصور على اللغتين وان كان في اخره زيادتان
في حكم زيادة واحدة حذفتا معا نحو يا مروُ بالضم والفتح في مروان
قوله الا ما في اخره تاء التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة
على الثلثة والعلمية وانما يشترط هذان الشرطان لان
العلمية انما اشترطت لانها تاثر في الحذف فان
كان المحذوف تاء التانيث لم يفتقر الى هذا الشرط لان تاء
التانيث في حكم كلمة زائدة فحذفها هون وكذا الشرط
الزيادة على الثلثة لانه بالترخيم لم يلزم الاجحاف في
الكلمة لم يكن قبله اذ الاجحاف واقع قبله لان البناء منفصلة
غير مبنى عليها الكلمة قوله يا ثبُ اقبل او اقبلي
على اختلاف اللغتين ثبة اذا كان اسم رجل فالواجب
ان يقال يا ثبُ اقبل واحد الشرطين مفقود وهو
الزيادة على الثلثة واذا كان بمعنى الجماعة فالواجب ان
يقال اقبلي ويكون كلا الشرطين مفقودا وجاز فيه الفتح

والنصب في الاستثناء الاستثناء من شيئين عن الامر
اذا صرفته عنه فيتبين استثناء لان الاسم المستثنى مصروف
عن غير المستثنى او من ثبت الحبل اذا وضعت احد طرفيه
على الطرف الثاني وهو على هذا سمي استثناء لانه ضوعف
بآخر وشفع ان كان الاول مثنا شفع بالنفي وان كان
منفيا شفع بالاثبات على ما ترى وهو اخراج الشيء من
حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا فقد
اخرجت زيدا من حكم الداخل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل
فيه هو وغيره لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء
لان الحمار في قولك جاءني القوم الا حمارا لم يدخل في الحكم
الا انه خرج عن حكم دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم يدخل فكيف
الخروج قلت المراد بالاخراج صرف الحكم عنه والتصريح به والنص
عليه قوله المستثنى ينتصب في الكلام الموجب اعلم
ان المستثنى بالا لا يخلو امن ان يكون في كلام موجب او غير
موجب والمعني بالموجب ما لم يصدر باحد الاشياء

الثالثة

الثلث التي هي النفي والنهي والاستفهام وغير الموجب ما صدر
باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان من استفهمته
كما تزاد في النفي والنهي تزاد فيه ايضا كقوله تعالى هل من
خالق غير الله فان كان الكلام موجبا فلا بد وان يكون المستثنى
منه مذكورا والمستثنى منصوب كقولك جاءني القوم الا زيدا
وانما نصب لانه قد سد به المفعول لكونه فضلة يجيء بعد
تمام الكلام وله شبه خاص بالمفعول معه لان العامل فيهما
يتوسط الحرف والنصب جعل الحرف ههنا عاملا كما
جعل الواو ثمة عاملا وان كان العمل في الحقيقة للفعل على
ما هو المنصوص من مذهب النحويين وان كان غير
موجب فلا يخلو من ان يكون تاما او غير تام والمعني بالتام ما كان
المستثنى منه فيه مذكورا فان كان تاما فلا يخلو من ان يكون
المستثنى مقدما على المستثنى منه او لا يكون فان كان مقدما
فالمستثنى منصوب ايضا لان المساق للبدل نحو ما جاءني الا
الا زيدا احد وان لم يكن مقدما فلا يخلو من ان يكون المستثنى

من جنس المستثنى منه اولا يكون فان لم يكن فالمستثنى منصوب

ايضا نحو ما جاءني احد الا حمارا وهي اللغة الحجازية اذ البدل شروط

فيه عندهم ان يكون من جنس المبدل منه وان كان من جنس

المستثنى منه جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا والبدل نحو

ما جاءني الا زيد او الا زيد وما مررت باحد الا زيد والا زيدا وما

مررت باحد الا زيد او ههنا لا يجوز الا النصب لكنه يحتمل

الاستثناء والبدل والفصيح هو البدل لان الكلام ههنا لم يتم

على الاستثناء لكان الفعل قبل الا غير مفرغ لما بعدها اذ الكلام

قبل تمام لا يفتقر الى شيء فاذا اردت الاستثناء نصبت

لتمام الكلام واذا حملت على البدل كان الفعل الواقع قبل

الا بمنزلة المفرغ لما بعدها اذ البدل منه في حكم الساقط فكان

قولك ما جاءني احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا زيد واذا كان

كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا في الكلام وخبرا منه

بخلاف النصب اذ هو فضلة ولا يكون جزءا من الكلام

والحمل على الاول اولى واعلم ان جر البدل في الكلام الموجب

نحو جاءني

نحو جاءني القوم الا زيدا لان البدل يقوم مقام المبدل منه واذا

قام مقامه عمل فيه عامله فصار كانك قلت جاءني الا زيد

فرفعت جاءني فكيف ترفعه به وقد نفيت عنه وهذا في حال لان

القصد ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا عن المجيء

فاذا جعلته فاعل المجيء كنت قد اسقطت القوم واثبته وهذا

وهذا على الغرض وان كان الكلام غير تام لغا فيه الا تم حيث

العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءني الا زيد وما رايت الا زيدا

وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع ههنا قبل الا مفرغ وان

ههنا بمنزلة سائر الحروف التي تغير المعاني دون الالفاظ

نحو هل وغيره ولا يجوز هذا الا في المنفي لا تقول في الايجاب جاءني

الا زيدا ولو وجب ان يفعل لم تحل من ان تريد اثبات المجيء

لزيد او نفيه عنه فان اردت الاول كنت قد جعلت الا

زايدة بمنزلة الساقط وذلك لا يجوز لان الا لا تزاد وان اردت

الثاني كنت قد جعلت الا نافية بمنزلة ما صح اذا جاءت

بعد الفعل كقولك جاءني الا زيد جعلته بمنزلة ما جاءني

ثم ترفع زيدا بالفعل المنفي بالا كما رفعته بالفعل المنفي
بما فهذا يحكم على الاوضاح وتخرج بها عن طريقها
الا ترى لو منع لنفي الافعال وانما وضعت لنفي الحكم عن البعض
فلك ان تستعملها كما لم توضع له فقو وحكم غير
حكم الاسم الواقع بعد الا اعلم ان غيرا موضوع في الاصل
على الوصفية ولا يقع الا صفة للنكرة وان اضيف الى
المعرفة لانه موضوع على ما بينا في التعريف لانك اذا
قلت مررت بغيرك فكل من عداك المخاطب غيره واذا
كان موضوعا على هذا لم تكن الاضافة معرفة كما ان
اذا اضيف الى ما له ضد فتعرف اذا ذاك نحو عليك
بالحركة غير السكون ونحوه فتوصف به النكرة نحو قولك
مررت برجل غيرك مريدا ان مرورك قد وقع على
المخاطب ورجل اخواك وانك لم تمر بالمخاطب بل بآخر
او انك مررت برجل يخالف المخاطب في المذاهب في الاوصاف
والشمائل وهو في هذه الوجوه كلها خلاف مثل يخالفه
في الوجهين

في الوجهين الاولين اذ المراد به فيهما المخالفة في الذات دون
الاوصاف والشمائل فهذا معنى غير وبهذا له في الاصل
ثم انهم قد وجدوا بينه وبين الا مشابهة من جهة فادخلوا
كل واحد منهما على صاحبه اعني انهم استعاروا غير لمعنى
الاستثناء واعربوا اعراب الاسم الواقع بعد الا حيث
كان اسما متمكنا واستعاروا الا لمعنى الوصفية واعربوا
ما بعدها اعراب غير حيث كان حرفا فالاول نحو جاءني القوم غير
زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني احد غير حمار وما جاءني
احد غير زيد وغير زيد بالرفع والنصب فان قلت فلم عمل
فيه الفعل غير المتعدي بغير واسطة حرف فلم عمل في الاسم
الواقع بعد الا قلت لان غيرا لتوغله في الابهام اشبه الظروف
المكانية التي هي ابهمات الست وما يجري مجراها فعمل
فيه غير المتعدي كما عمل فيها واما الثاني اعني دخول الا على
غير في الوصفية فنحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا اي غير الله ولا يجوز الاستثناء اذ المعنى لو كان

فيها الا مستثنى عنهم الا لفسدتا فللمبرد ان يقول
ليس الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيها الا غير مستثنى
عنهم فلا بقي للاية دلالة قاطعة على التوحيد ومثله سوى
في معنى غير فانه يستثنى به والفرق بينهما ان سوى عندهم
ظرف مكان في الاصل وحقه ان لا يلي العوامل لان المعنى
المقدر فيه عامل وناصب ولا يجوز ان يلي معمول ان يكون
معمول عاملين في حالة واحدة فلهذا كان الاحسن ان يقال
مررت برجل سواك وقبيح ان يقال مررت بسواك
لانه في المعنى مكانك وتما يدل على ظرفيته وقوعه صلة للموصول
نحو جاءني الذي سواك بخلاف غير والكوفيون اجازوا
استعماله اسما وظرفا فيجرون في السبعة مررت بسواك
وجاءني سواك نحو وكالحروف الداخلة على الجملة
تما نيه ستة منصوبها قبل المرفوع واثنان على
العكس والستة تسمى مشبهة بالفعل وانما سميت
مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من جهة ملازمتها

الاسماء

الاسماء وكون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية واتيانها
على ثلثة احرف فصاعدا كما يكون الفعل كذلك فلما
اشبهت الفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه في ان جعل لها
مرفوع ومنصوب وقدم فيها المنصوب على المرفوع فقيل
ان زيدا اخوك كما قيل ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم
المنصوب هنا لازم وثم جايز وانما التزم فيها ذلك لانه
ليس للحرف حظ في العمل وانما هي محمولة على الفعل فالقياس ان
يلزم طريقة واحدة ولا يجوز فيها الوجهان ليتلاقى مجرى
الفعل نحو ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد وانما كان تقديم المنصوب
اولى ليكون ابعد من شبهة الفعل اذ الاصل فيه ان يلي الفاعل
فاذا اخر المرفوع هنا حصل مخالفة هذه الحروف للفعل وان خطاها
عن رتبته فان قلت فالخبر اذا كان ظرفا فالذي يسوغ تقديمه
على الاسم كون في الدار زيد فكنا انما جاز ذلك لما في الظروف من
الاتساع والتنزيل الاشياء منزلة اشباهها فاجازوا فيها
ما لا يجوز في غيرها الا ترى انهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف اليه

في الشعر نحو قوله صما خوالف اكرب من لا اخالة ولا يجوز ان يتقدم على
ان تقول في الدار ان زيدا لانه لم يبلغ من قوة الحرف ان يعمل فيما
قبله ولم يبلغ ايضا من ضعف الظرف ان يعمل فيه الحرف متقدما
عليه واعلم بان اسم وخبر في هذا الباب هو المبتدء والخبر في الاصل
وقد عمل الحرف فيهما معا عند اصحابنا البصريين لاقتضاء
الظرف الذي على التشبيه بالفعل فلما وجب ان يكون عاملا وجب
ان تعمل فيهما جميعا وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع
به قبل دخول الحرف ولا عمل له فيه والخلاف يظهر فيما اذا قلت
انك وزيد ذاهبان فانه لا يجوز عند البصريين ان يعطف
على المحل لانه يكون اذ ذاك مرفوعا بالابتداء ويفتقر الى خبر
وذاهبان خبره ولا بد وح يكون مما يكون معمولا لعاملين مختلفين
احدهما لفظي والاخر معنوي ولا يجيء استئنافه هذا وعند الكوفيين
جائز لانه لا عمل للحرف عندهم في الخبر فلا يفضي الى عمال عاملين
فيه قوله ان وان للتحقيق اذا قلت ان زيدا قايم فان تحقيق
مضمون الجملة وتثبيت قدمها في الصدق وكذلك اذا قلت

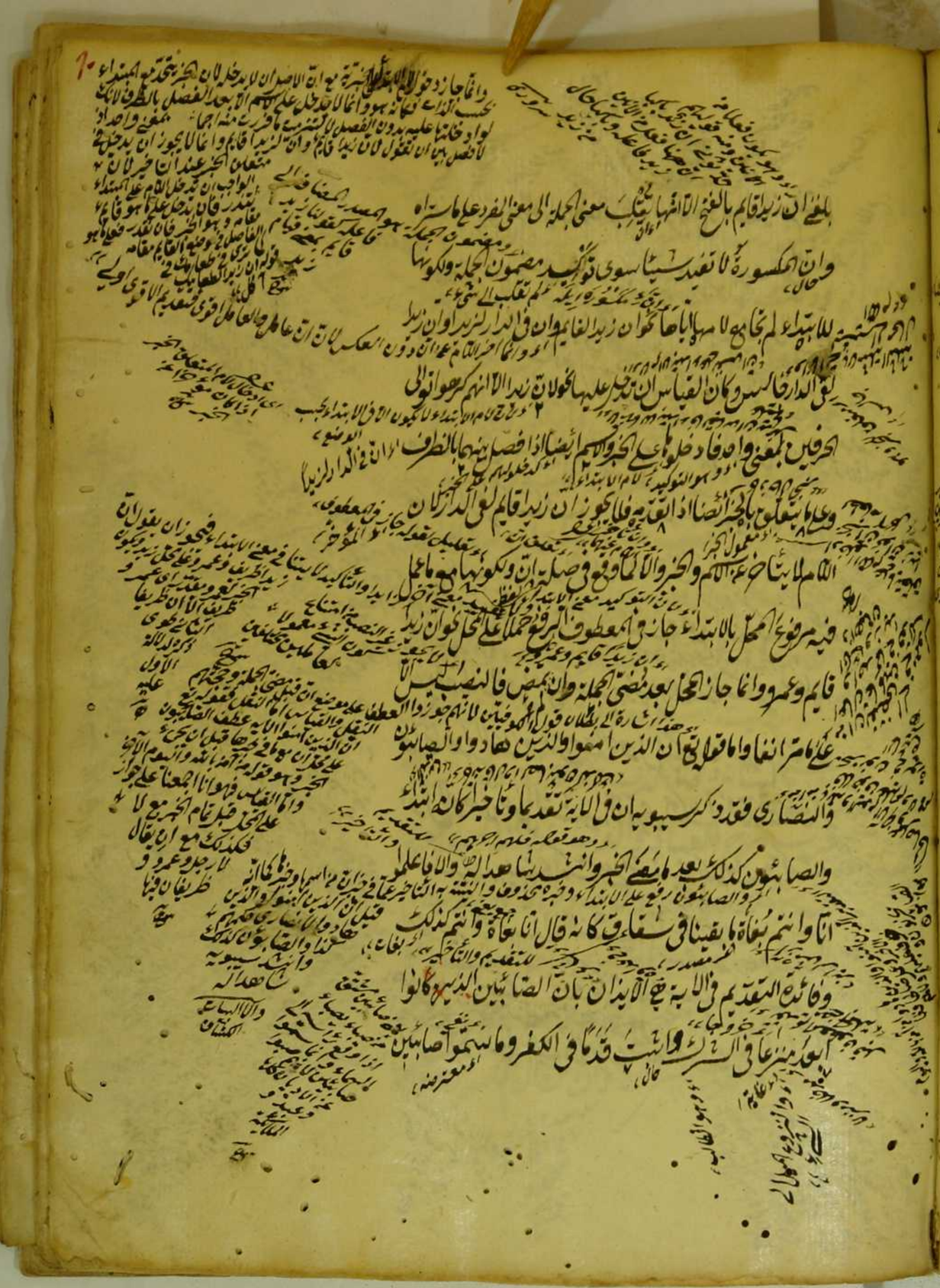

بلغني ان زيدا قايم بالفتح الا انها يكسب معنى الجملة الى معنى المفرد على ما سياتي
وان المكسورة لا تفيد شيئا سوى توكيد مضمون الجملة ولكونها
للابتداء لم يجامعها لام الابتداء فلا يقال ان زيدا لانه قايم في الدار لزيد او ان زيدا
في الدار جالس وكان القياس ان تدخل عليها لكونها لكن زيدا الا انهم كرهوا توالي
الحرفين بمعنى واحد فادخلوها على الخبر والاسم ايضا اذا فصل بينهما بالظرف
وعلما يتعلق بالخبر ايضا اذ الفائدة فلا يجوز ان زيدا قايم لفي الدار لزيد
اللام لابتداء الاسم والخبر والا لما وقع في صلة ان ولكونها مع ما عملت
فيه مرفوع المحل بالابتداء جاز في المعطوف الرفع حملا على المحل نحو ان زيدا
قايم وعمرو وانما جاز المحل بعد مضي الجملة وان لم يمض فالنصب لان
على ما مر انفا واما قوله تع ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون
والنصارى فقد ذكر سيبويه ان في الاية تقديما وتاخيرا كانه ابتداء
والصابئون كذلك بعد ما مضى الخبر وانشد شاهدا له والا فاعلم
انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق كانه قال انا بغاة وانتم كذلك
وفائدة التقديم في الاية ان الصابئين الذين هادوا
ابعد من ان يرعى في السر وابت قدما في الكفر وما ينتموا صابئين

فتدرك بها النفي بالاثبات والاثبات بالنفي
وذلك نحو قولك ماجاءني زيد لكن عمرو اجاءني
وجاءني زيد لكن عمر لم يجئ وقد تنزل التغاير المعنوي
منزلة التغاير اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمرا
حاضر وجاءني زيد لكن عمر غائب وهي شاركت
ان في جواز العطف عليها مع ما عملت فيه نحلا لما ان
معناها لا يغاير معنى الابتداء وفي جواز دخول
اللام على خبرها ايضا عند الكوفيين دون اصحابنا
قوله ولبت للتمني ولعل للترجي وذلك نحو قوله
تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب وقوله تعالى ولعل الساعة
قريب ترجح للعباد والفرق بينهما ان ليت يجوز
ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن تحو ليت
الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب وهل
لا يستعمل الا فيما يمكن الوقوع اذ المحال لا يترجى وقوعه
قوله والفرق بينهما ان ان المكسورة مع اسمها

الا انها صنوا عن الاديان كلما لوا منوا الصبح مع ذلك ايامهم فضلا
عن غيرهم فقدم ذكرهم ايذانا بهم بالنبوة واما في البيت فهي للاشعار
بان المخاطبين اولى في البغي فحاجل بذكرهم حيث كانوا اسد
بغيا وقيل والصابئين بالنصب وانا كم كما كان من التقديم
والتاخير في نحو لكان التقديم والتاخير في المزال دون الغاية
هكذا ذكر في الكشاف قوله وكان للتشبيه كان مركبة
من كاف التشبيه وان اذ الاصل في قولك كان زيدا الاسد
كالاسد فلما قدمت الكاف فتحت فقوية ان ليكون على
المفرد لفظا والمعنى على الكسر بدليل جواز السكوت عليه
وانما عدل الكلام عن سمته الاول ليكون الكلام منبئا من
اول الوهلة على التشبيه الا ترى انك اذا قلت كان عمرا
الاسد فقد بنيت كلامك على التشبيه بخلاف قولك
ان زيدا كالاسد اذ التشبيه انما يكون بعد مضي صدره
على الابتداء قوله ولكن للاستدراك اعلم ان
لكن يتوسط بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا

وحيزها كلام تام مفيد وقد ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة
في العمل وافادة معنى التوكيد ومخالفة لها في انها تقلب
الجملة الى حكم المفرد فتكون معها في تاويل المصدر فلا يفيد
حتى يضم اليها ما يتم به الكلام والفعل الا يجوز ان التقدير في بلغني ان زيدا
منطلق بلغني انطلاقه واما المكسورة فالجملة معها على استقلالها
بفائدة نها تقول ان زيدا منطلق وسكت كما تسكت على
زيد منطلق والحاصل ان ما يمان مظنة للجمل فالواقع فيه
المكسورة كافتتاح الكلام بعد القول وبعد الموصول و
ذلك لا تكون الصلة الا جملة وذلك وما كان
مظنة للمفرد فالواقع فيه المفتوحة بحو بلغني ان الفاعل
والمفعول والمضاف اليه والمبتدأ نحو بلغني ان زيدا منطلق نظير الفاعل
وسمعت ان زيدا خارج وعجبت من طول ان بكرا واقف وحق ان زيدا منطلق الا انها لما لم تقع مبتدأ ولا تقع في اول
بها في اللفظ لا تقول ان زيدا منطلق حتى التزموا
تقديم الخبر وذلك لانهم لو ابتدؤا الكلام بان لكان

عرضة

عرضة لدخول ما عليه نحو ان زيدا قائم حق وهذا لا يجوز لاجتماع
الحرفين بمعنى واحد وفتح بعد لو ولولا وبعد علمت
واخواتها انما فتحت بعد لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك لان
ما بعد لو اذا كان مختصا بالفعل اقتضى ذلك فاعلا
والفاعل لا يكون الا مفردا فالتقدير لو وقع انك جئتني اي
مجيئك الآن هذا ما تركوا استعماله لطول الكلام بان
وصلته ولطلبها الفعل وجب في ان الواقعة بعدها
ان يكون خبرها فعلا فلا يجوز الا ان تقولوا ان زيدا
اخوك مثلا هكذا ذكره الزمخشري وقد اعترض عليه
بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقد
اجاب عنه ظهير الدين بانه انما جاز من حيث ان
قوله تعالى والبحر يمده لما لم يلبس بالعطف بقوله تعالى ما في
الارض من شجرة اقلام صار خبر الجملة المعطوفة
وهي يمده كانه خبر الجملة المعطوفة عليها لانتسابها بها
وحصول الشركة بينهما بالعطف قال ونظيره قولهم
زيدا ضربت عمرا واخاه في ان زيدا انما يصح نصبه
مع كون الفعل مشغولا بعمرو وهو اجنبي عنه من اجل

ان عمرو اواخا زيد لما البناء عطفا صار عمرو لاتصاله به من
سبب زيد فكان الضمير المتصل باخا زيد متصل بعمرو وانما
فتحت بعد لولا لان ما بعده مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ
لا يكون الا مفردا فاذا قلت لولا ان زيدا منطلق
لكان كذا فمانك قلت لولا انطلاق زيد ولو كسرت
لكان بمنزلة قولك لولا زيد منطلق والجملة لا يكون
مبتدأ كيف والمبتدأ مخبر عنه والجملة لا يكون
مخبرا عنها لانه لا يصح الاخبار عنها وانما فتحت بعد
علمت واخواته لانك اذا علمت انك ذاهب
فمانك قلت علمت ذهابك خاصلا الا انه
ترك ناصبي المفعولين مع ان يطول الكلام بان
وصلته ولا يحذف مع المصدر لانه مختصر اللفظ وقد ذكر
اصحابنا انه اذا قيل علمت ان زيدا منطلق جرى في
صلتها ذكر الحديث والحدث عنه فيصير كانه قيل
علمت زيدا منطلقا وهذا الكلام يغلط من ينظر
الى ظاهره فيتوهم انهم جعلوا ان في حكم اللغو
ليس كذلك بل غرضهم ان الحديث والحدث

عنه اذا جرى ذكرهما في صلتها دل ذلك على ان المقصود
الاخبار بقيام زيد منطلقا واذا كان كذلك علم ان المراد
علمت انطلاقه فلم يدل على ذلك اذ لا يكون معه حدث
ولما تحدث عنه هكذا ذكره عبد القاهر وانما كسرت
عند دخول اللام في خبرها لان علمت يعلق عند لام
الابتداء نحو علمت لزيد قايم على ما سيأتي بيانه فاذا
دخلت صار علمت معلقا وما بعده من مظان الجمل
فتكسر قوله وتدخل ما الكافة على جميعها فتكفها عن
العمل اعلم ان ما تدخل على هذه الاحرف الستة فتعزلها
وتتهيأ للدخول على القبيلتين نحو انما زيد قايم تريد ان
زيدا مقصور على القيام وانما يقوم زيد تريد ان القيام
مقصور عليه ومنه قوله تعالى قل انما انا بشر مثلكم وقوله
تعالى انما يتقبل الله واستقصاء الكلام فيه لا يليق
بهذا الكتاب واعلم ان هذه الحروف كما يبطل عملها
عند لحوق ما الكافة بها كذلك تبطل عملها ما خلا ليت

ولعل بالتخفيف وبنهيتاء بالدخول على القبيلتين الآ ان
المكسورة اذا خففت لزمتها اللام فرقا بينها وبين ان النافية
واذا دخلت على الفعل فقد دخل على الافعال الداخلة على المبتدا
والخبر مثل كان وكاد وحسبت واخواتها والمفتوحة اذا
خففت عوض عما ذهب منها عند دخولها على الفعل احد
الحروف الاربعة السين وسوف وقد وحروف النفي
فرقا بينها وبين أن الناصبة لانها لا تجامع مع ان الناصبة
لكونها للاستقبال وهن لحروف النفي اما للحال او للاستقبال
وذلك كقولك أن زيد لقائم وان ظننت لزيد منطلق وعلمت
ان زيد منطلق وعلمت ان سيخرج وان سوف يخرج
وان قد خرج وان لا يخرج وما جاءني زيد لكن عمرو حاضر
وكأن تذيابة فقان قوله والاثنان اللذان مرفوعهما قبل
المنصوب وهما ما ولا المشبهتان بليس ما ولا التحلان
على ليس فيجعل لهما مرفوع ومنصوب على لغة
اهل الحجاز لمشابهتها اياها من وجهين احدهما

النفي

النفي والدخول على المبتدا والخبر ثم ان ما اذهب في الشبه
بها وذلك اختصاصها بنفي الحال كليس بخلاف لا فانها
لنفي الاستقبال فلذلك كانت عاملة في المعرفة والنكرة
جميعا كقولك ما زيد منطلقا وما رجل افضل منك ولم يعمل
الا في النكرة كقولك لا رجل افضل منك وامتنع لا زيد منطلقا
اظهار الضعفها في الشبه وانما اختصت بالنكرة دون
المعرفة لانها اولى بالنكرة منها بالمعرفة لكونها لنفي الجنس
في الاعم الاغلب وذلك لا يتصور الا في النكرة فروعي
ههنا ذلك وان كانت بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونها
ويرفعون ما بعدها على الابتداء ولغة التنزيل هي الاولى قال
الله تعالى ما هذا بشرا وقال ما هن امهاتهم ويبطل عملها
عند نقض النفي بالا لزوال مشابهتها بليس وذلك لان
وجه الشبه هو النفي فحسب وقد ابطلت الا ذلك واما
ليس فانها تعمل مع الا لكونها فعلا والا لم تبطل الفعلية
وكذلك يبطل عملها عند تقديم الخبر على اسمها اظهارا

لضعفها وفرعيتها لانها قد اشبهتا فعلا غير متصرف
شبها ضعيفا من جهة المعنى فلم تقو بها على العمل عمل عدد لها
عن شبهها الاصلي فان قلت فما بال الهم التزموا تقديم المنصوب
في باب ان اظهار اللفرعية وفي ما ولا تقديم المرفوع لكي
لذلك قلنا ان واخواتها لما شبهن الفعل لفظا ومعنى
واستحقا ان اجتنبوا ايقاع المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا
يشتبهن به بخلاف ما ولا فانهما لم تشبهها تلك المشابهة
القوية فأمن فيهما الاشتباه بالاصل قوله وللاوجه آخر
اعلم ان النكرة نحو رجل وفرس تشتمل على الجنس كله بطريق
البدل فاذا دخلت عليها الا استغرقت نحو لا رجل في
الدار قد اشتمل النفي على كل رجل حتى لا يجوز لا رجل في الدار
بل رجلان وعدا معنى قوله ويقال له نفي الجنس وفي قولهم
نفي الجنس نوع من التجوز لانه نفي حكم الجنس لا نفي نفس الجنس
الا ترى اذا قلت لا رجل في الدار انك تنفي جنس الرجل
وهو كينونته في الدار لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت

عمل

عمل ان في نصب الاسم ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة
ان في الايجاب وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه
على نظيره طلبا للتناسب والتآكل وتحقيقا للتقابل
ثم ان الاسم اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف او مضارعا
له انتصب انتصابا صحيحا كما ذكر واذا كان مفردا بني على
الفتح وقد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء المفرد
وانما وانها غير معمولة في المضاف والمضارع له لما ان جزء
المضاف اليه يمنع من بناء المضاف وكذلك ما يضارعه
فلا نعيد هنا والذي يفصل لك النصب الصحيح من البناء
وهذا الباب انك تقول لا مسلمات في الدار فتفتح
التاء لان الحركة ليست حركة اعراب فتلحقها باختها
التي هي الجر ولكن حركة بناء والنحويون قالوا ان الفتحة
ليست بتنوين وصورته لكنها للاسم مع لا وتقول لا بنات
صدق لك ولا اخوات نسب لك فتكسر لان
المضاف معرب وحركته اعرابية وانما قال اذا كان

اسم مضافا الى النكرة لان الاضافة فى هذا الباب الى
المعرفة ممتنعة لتعرف المضاف ح ولا سائغ لدخول
لا هذه على المعرفة اللهم الا اذا كانت الاضافة لفظية
نحو لا ضارب زيد الآن او غدا فى الدار واما خبرا
هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل كائن عندنا كما ان خبر ان
كذلك ثم انهم اختلفوا فى ارتفاعه فبعضهم على انه
بالحرف كما فى ان وبعضهم على انه بالخبرية بما هو قبل
دخول لا ولا عمل لها فيه وحجة الاول لا تحذف ويبقى
حذوان فوجب ان يرتفع الخبر كان وايضا معنى النفى
فيها يقتضى الجملة فوجب ان تكون عاملة فى طرفيها
وحجة الثانى ان لا فرع على ان فوجب ان لا يساويه
فى العمل اخطا لمرتبة الفرع عن الاصل وايضا ان لا
مع المنفى مرفوع المحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر
خبر المبتداء ولا يعمل فيه لما اذا كان الخبر لا يعمل فيه عامل
لفظى وجواز لا رجل وامرأة كائنان عندنا بالرفع حملا

على

عطفا على المحل قبل مضى الجملة يدل على ان لا عمل للا فى
الخبر والا يلزم اعمال عاملين فى معمول واحد على ما سبق
فى ان واعلم ان اثبات الخبر فى هذا الباب هو لغة اهل
الحجاز واما بنو تميم فانهم لا يثبتون الخبر فى كلامهم بل يحذفونه
حذفا لازما كما فى قولهم لو لا زيد لكان كذا ويجوز حذفه ايضا
عند الحجازيين منه كلمة الشهادة ومعناها لا اله لنا او
فى الوجود الا الله قوله فان كررت لا مع النكرة المفردة جاز
فيه الرفع نحو قولك لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز الرفع
مع التكرير فى قولك لا رجل فيها ولا امرأة لانه مبنى على
السؤال نحو انه يقال ارجل فى الدار ام امرأة فتقول لا رجل
فى الدار ولا امرأة ولا لا يعمل ههنا وقد ذكروا فى لا حول
ولا قوة الا بالله ستة اوجه احدها ان يقال لا حول ولا
قوة بفتح الاسمين فيجعل لا فى كل واحد منهما نافية
للجنس والثانى لا حول ولا قوة بفتح الاول ونصب
الثانى على ان يكون الاول لنفى الجنس والثانية

زائدة مؤكدة للنفي غير عاملة والاسم بعدها عطفا على لفظ
المنفي لانه مفتوح بسبب المنصوب والثالث لاحول ولا
قوة بفتح الاول ورفع الثاني ليكون عطفا على محل لا مع
المنفي والرابع لاحول ولاقوة برفع الاسمين كما ذكرنا
والخامس لاحول ولاقوة برفع الاول على ان لا بمعنى
ليس ونفي الثاني والسادس على هذا وهو الوجه
الثالث بعينه صورة الا انه ليس به حكما لان لا الثانية
في الوجه الثالث زائدة غير عاملة وفي هذا الوجه بمعنى ليس
وارتفاع الاسم بها فهذه الوجوه الستة التي نصوا عليها والزيادة
عليها مجال قوله واما المفرد المعرفة فلا تقع بعدها اعلم ان
لا موضوعة للنكرة اصلها النفي الشايع وذلك لانها تأتي
مع التعريف فلم يدخلوها على المعرفة فلم يقولوا لا زيد عندك
كما قالوا ما زيد عندك ولا عمرو وانما جاء هذا امتنانا
على السؤال نحو ان يقال ازيد عندك ام عمرو فتقول
لا زيد عندي ولا عمرو والمفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا

قيل

قيل ازيد عندك كان الجواب لا اي لا اصل لذلك
وحكم النكرة المفصول بينها وبين لا حكم المعرفة في ايجاب
الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امرأة قوله والحروف
العاملة في الفعل المضارع ستة اعلم ان الاصل في
نواصب المضارع هو ان المصدرية نحو احب ان تقوم
قالوا وانما عملت لما بينهما ان الناصبة المجردة
لفظا ولان الجملة بعدها في تأويل المفرد في قولك احب
ان تقوم اي قيامك كما يقال بلغني ان زيدا يقوم
في تأويل بلغني قيامه واما اخواتها فقد حملت عليها في
العمل لانها للاستقبال كما ان ان للاستقبال وحكي عن
الخليل ان الحرف الناصب هو ان فحسب والباقي
لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة والاكثرون على
خلافه قوله ولن لتأكيد النفي في المستقبل تقول
لا افعل فاذا اكدت قلت لن افعل غدا ولا
يجوز لن افعل الان وعند الخليل اصلها لا ان

كيما على ان تكون كي داخلا على ما الاستفهامية وقد
حذف الالف كما حذف مع سائر الجر ليمه وقيمه وان كان
الثاني كان نصب الفعل بها نفسها من غير اضمار اذ واتما علم
كونها ناصبة بدخول اللام في قولك لكيلا تاسوا ولو كان
حرف جر لما دخلته لجاز قوله اذن اعلم ان اذن جواب
وجزاء كقولك اذن اكرمك لمن قال انا آتيك اذن
فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرمك جزاء لاتيانه وانما
لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي بعدها مستقبلا غير معتمد
على شيء قبلها فان اعتمد بطل عملها كقولك انا اذن اكرمك
فالفعل معتمد على المبتدأ الواقع قبلها اعني انا فهو اولى به
لكونه خبرا عنه فيبطل عمل اذن لان خبر المبتدأ اسم والاسم
اذا وقع موقع الفعل كان مرفوعا وليس اذن مما وضع على
العمل حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما كان ان كذلك لانها
قد تقع حيث لا يكون ما بعدها عاملا كقولك انا اذن فاعل كذا
واذا كان تاما يلغى وقد وقع قبل المبتدأ كان المبتدأ اولى

خففت الهمزة وسقطت الالف لالتقاء مع النون الساكنة
وصاحب الكتاب يجعله حرفا برأسه وقد زيفوا قول
الخليل لجواز انا زيدا فلن اضرب اذ لو كان اصلا ان
لا تقدم شيء تما في حيزها وهذا لا يلزمه لان الحروف تتغير
معانيها عند التركيب الا يرى ان لو اذا ركبت مع لا
يبطل معنى لو ومعنى لا ويحدث معنى التخضيض نحو لولا اخرتني
وعلى هذا اكثر الحروف المركبة وعند الفراء اصلها لا فابدل النون
من الالف وقول من قال ان لن يفيد التابيد ليس
بثبت والما تما جاز تحديد الفعل بعده نحو لن افعل الى
وقت كذا وقد جاز بدليل قوله تع فلن ابرح الارض
حتى يأذن لي ابي قوله وكي للتعليل اعلم ان كي قد
يكون حرف جر وقد يكون حرفا ناصبا فان كان الاول
فالفعل ينتصب بعدها باضمار ان كما ينتصب بعد اللام
لان الجار لا يعمل النصب وانما حكم بكونها حرف جر
استدلالا بقولهم كيمه على حد قولهم لم والاصل

كما

بالفعل الواقع بعد وكذلك اذا قلت ان تكرمني اذن اكرمك
بالجزم النصب يجب الجزم لان الشرط قبله يقتضي الجواب والنصب يبطل حكم الشرط
وذلك فاسد لان الشرط بدون الجزاء لا يتصور واذن يجب لا يعني به بل
نصب اذن يجب لا يتصور النصب بعده وكذلك اذا قلت والله اذن
لا افعل فتلغي اذن ايضا اذا الفعل بعدها معتمد على اليمين فاعمالها يبطل
حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط قوله وكذلك اذا اريد به الحال لا يجوز ان يقال
لم تكرمني ان اظنك كاذبا بالنصب وانك في حال الظن وان كان الفعل
منقطعا قبلها غير معتمد عليها لان هذا الباب مبني على الاستقبال الا ترى
ان ان وفي ولن لا تختص في الحال وفي الحال ان اذن بمنزلتها
ظننت حيث تعمل تارة وتلغى اخرى الا ان الاعمال في موضع الالغاء
جائز في باب ظننت حيث لا يفيد بالاعمال معنى ولا يجوز في اذن حيث
يبطل العمل ويفيد الغرض على ما تقدم قوله وان مررت بها تدخل الماضي
وتضمر بعدها اعلم ان تصرف ان في الكلام اكثر من تصرف اخواتها
فانها اصل والباقي فرع عليها ولذلك دخلت على الماضي والمضارع وتعمل
مع الاظهار والاضمار فان قلت كيف يجوز الدخول على الماضي من خواص

ان دون اخواتها وقد وجدنا اذن انصاد تدخل على الماضي كما في قوله اذن
نقام بنصري معشر حنفية ان اذن في البيت داخل على الماضي
بل هي حرف بمعناها توسطت الكلام المقدر او القسم المقدر وجوابه والا تعلق
له بما وقعه بعده والحاصل ان اذن غير داخل على الماضي في البيت لا لفظا
ولا معنى اما لفظا فظاهر لانه داخل على اللام المصدرية بها الماضي واما معنى
فلانه لا تعلق له بما مضى من حيث المعنى بل هي بمعناها كانه قيل لو كنت من
ماذا حد نقام بنصري اذن وجوابا وهو انه ما جعل الدخول على الماضي
من خواص ان بل مجموع الوصفين من خواصه اعني الدخول على الماضي
والاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفين من خواص ان وان لم يكن احدهما
على الانفراد من خواصه قوله وهي حينئذ اعلم ان حتى حرف جر بمنزلة
الى فاذا صار دخولها الفعل بعدها وجب ان يكون منصوبا باضمار ان
اذا قلت سرت حتى ادخلها كانك قلت سرت حتى ان ادخلها ليكون
الفعل في تاويل المصدر مجرورا لمحل تحتي ومما يدل على ان العمل ضمنا لا
المضارعة دون حتى قول الشاعر داوبت عليل الى الدهيق بمطل
حتى المصيف ويغلو القعدان فالمصيف مجرور بحتى ويغلو معطوف

قوله ولام كي اذا قلت جئتك لتكرمني فالفعل منصوب باضمار ان
لان اللام الجارة لا تدخل الا على اسم ولا عمل في الفعل كما ذكرنا في صحتي
ولا يمتنع اظهار ان معها كقولك جئتك لان تعطيني حقي بخلاف احواتها لانها
الاصل للعطف اعني حتى والواو والفا فلو ظهر بعدها ان لظهر ان عطف
اسم على الفعل وذلك فاسد بخلاف اللام فانها بالبت من حروف العطف
هل هي من حروف الجر فلما بس ما اظهار ان معها بعدها واذا دخلت اللام
على الفعل الداخلة عليه لا وجب اظهار ان كقولك لتعطيني كيلا تنوبني
اللامان فان اللفظ بهما حسن جدا قوله ولام الجحد هي اللام المزيدة لتاكيد
النفي كقولهم اكن لاذهب وانما تكن عاملة بنفسها لانها داخلة على
حروف الجر وقد زيد هنا لتاكيد النفي فبالحري ان لا تعمل النصب
مراعاة للاصل والتزم اضمار ان معها هنا لانها جعلت في النفي
بازاء السين في الاثبات ولفظ الفعل ملتزم مع السين فالتزم
معها ايضا ولم يظهر ان والا لتظهر لفظ اللام وفيه بحث يطلب في المفتاح
قوله واو بمعنى الى والا اذا قلت لالزمنك او تعطيني حقي
كان المعنى لالزمنك الى ان تعطيني حقي والاكثرون قالوا او بمعنى الى ان

علمه ومعلوم ان النصب فيه لا يحتمل الا اضمار ان لانه بمنزلة حتى المصيف
وغلاء السعر فلا يجب هاهنا منصوبا بعد اجر لانه لا يكون في
موضع واحد جارا وناصبا والمعطوف يجب ان يكون على اوا له المعطوف
عليه فاذا لم يكن قبله فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت ان
حتى فيما نحن فيه حرف جر باق على اصلها وان النصب باضمار ان
قال عبد القاهر ان الكلام هنا مضاف محذوف فكانك قلت سرت
حتى وقت ان ادخلها كقولك آتيك خفوق النجم في ان الصدر قد اضيف
الى الزمان ثم حذف المضاف وناب المضاف به ثم ان الفعل بعد حتى انما
ينصب اذا كان مستقبلا كقولك سرت حتى ادخلها اي سرت كي ان ادخلها فالسبب
اعني السير قد انقضى والمسبب اعني الدخول لم يمض وهو منزل بعد او انما
او في حكم المستقبل كقولك سرت امس حتى ادخلها بمعنى اني ان ادخلها
فالسبب والمسبب قد مضيا جميعا الا ان المسبب في حكم المستقبل لانه
في وقت وجود السبب كان منتظرا وانت تخبر الآن بلفظه واما اذا كان
حالا او في حكم الحال كقولك سرت حتى ادخلها الان او سرت امس حتى ادخلها
على حكاية الحال الماضية فلا تنصب للتنافي بين النصب لامتناع اضمار ان مع فعل الحال لتقدره حينئذ
قوله واللام

وتلك العبارة معترض عليها بانا او المضمرة بعدها ان لو كانت بمعنى
الا ان بناء التقدير في قولنا او تعطيني الى ان تعطيني وهذا
خلف من القول والنص ترك عن العبارة دفعا لهذا الاعتراض واما
كان النصب بانا ولم يكن بانها نفسها لانا في الاصل من حروف العطف
فلا تكون عاملة في الفعل فان قلت انها لبست ههنا للعطف لانها تفسرة
بالى او حتى او الا قلنا شيء من هذه الحروف المفسرة هي بها لبس بعامل في
الفعل ايضا فوجب اضمار ان بعدها قوله وواو الصرف هي الواو في قولك
دلانا كل السمك وتشرب اللبن وتعني واو الجمع واما اضمرت بعدها ان ولم
تعمل بنقيضها لانها لو عملت لكانت لائحة من ان تحمل اعتبار الاصل بها
او المعنى الذي عوض لها في عقد الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب
لها النصب اما الاول فلان معناها الموضوعة هي لاجله هو العطف والاشراك
وهي من حروف العطف لا يحل النصب واما الثاني فلان معناها العارض
وهو معنى مع ومعلوم ان مع لا يحل النصب في الفعل وانما قلنا انها بمعنى
مع لانك اذا قلت لانا كل السمك وتشرب اللبن كانك قلت لانا كل
السمك مع شربك اللبن فان يأكل السمك على حدة ويشرب اللبن

على حدة وليس لان يجمع بينهما في وقت واحد وان اردت ان تكفه عن
كل واحد منهما فقل لانا كل السمك وتشرب اللبن بالجزم اي ولا
تشرب اللبن والفعل بعدها مع ان المضمرة منصوب المحل على انه
مفعول معه كما في قولهم ما صنعت وابا ك قوله والفا في جوابه
للتسبب والسنة لتكوزرني فاكرمك فالفعل منصوب باضمار ان
وذلك انهم لما قالوا لزرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي هو اكرمك
عليه اذ كان يجب حينئذ فيما دخل فيه الاول تكوزرني فاكرمك مثلا
قصدوا الى تتبيع بيان ان قصدهم ان يجعلوا الزيادة سببا
الاكرام فتنزلوا قولهم زرني منزلة المصدر نحو لتكن منك زيارة
وما تنزل منزلة المصدر وجب اضمار ان بعدها لتكون عطف الاسم
على الاسم فتقدير زرني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني فيما
اضمار ان بعد الفاء بان الاول سبب للآخر وكذا النهي كما في قوله تعالى
ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اي فان يحل والمعنى لا يكن منكم
طغيان فاحلال غضبي مني واما النفي فلكونك ما ثبتا فنحو قولنا
وله عينان احداهما ثابتة فكيف تخدشنا بعين لو ثبتت تخدشنا

والثاني ما ثانيا الالم تحدثنا اي لم يوجد منك اتيان يترتب الى الحديث
واما الخصوص فيما ذكرنا لان الكلام موضوع لانتفاء الاتيان
والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء كل واحد من جزئه وهو المعنى
الاول او بانتفاء لعدم الجزئين وهو المعنى الثاني وذلك لا يكون
الا بانتفاء الحديث دون الاتيان ولا يمكن عكس اذ الحديث بدون
الاتيان لا يتصور واما النفي فمن نحو ائتني فتحدثني ومعناه
ليكن منك تعريف بيت فزيارة مني واما التمني فنحو ليت لي مالا
فانفق اي ليت لي مالا فانفاقا مني فاما العرض فانه قريب من
التمني نحو الا تنزل فتصيب خيرا كانه قيل لا يكون منك نزول فاصابة
خير مني ومقاربته للتمني هي انك اذا عرضت عليه النزول فقد
حششته عليه ولن تحثه عليه الا على ما تؤوده وتمناه وليس هذا بالمستقيم
لانك لا تقصد بقولك الا تنزل ان يستمر على ترك النزول
وانما القصد ان تذكره له وتعرضه عليه فقط والفعل منصوب بعد
الفاء في هذه المواضع باضمار ان ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء
مع ان المضمرة له اعراب من حيث التقدير وليس من الرفع والنصب

وينقسم على ثمانية اقسام قسم جائز فيه الرفع فقط نحو ائتني فاحدثك
اي ليكن اتيان فحديث مني على ما مر وقسم جائز فيه الرفع والنصب
نحو ائتني فتحدثني ان شئت قدرت افعل اتيانا فحديثا فاما
ان شئت قدرت ليكن منك اتيان فحديث وقسم جائز فيه النصب
لا غير نحو ليتك ثانيا فتحدثنا اي ليت اتيانا منك فحديثا
وانما لزم النصب لاجل ليت قوله وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى
ان فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول
سببا للثاني كما ذكرنا نحو ما تيانا فتحدثنا جعل الاتيان سببا
للحديث اي ان آتيتنا تحدثنا وهذا معنى قوله ان فعلت فعلت
لا ان يكون ذلك باضمار شرطه قوله والجازمة لم ولما النفي الخ
انما عملت هذا الاختصاصها بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم لانها
شبهت بان من حيث انها تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى
معنى الماضي كما ان ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل فلما
سواء كان ماضيا او مضارعا فلما اشبهتها عملت عملها وهي
بمنزلة لم في هذا النقل فحملت عليها ولو قالوا انما دخلت لم على

تم

المضارع ولم تدخل على الماضي لانها لما كانت عاملة والعمل يظهر
في المضارع دون الماضي المنزوعة في المضارع ولم يجزوا دخولها في الماضي
كما اجازوا ذلك في ان الشرطية لان الاصل في حروف الشرط ان تدخل
على الفعل المستقبل والمستقبل اثقل من الماضي فعدل عن الاثقل الى
الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضي وقد وجب سقوط
الاصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الاصل لما جاز دخولها
على المضارع الذي هو اثقل لانه يكون حينئذ الانتقال من الالف الى الاثقل
قوله وفي ما نوقع قيل ان لم النفي فعل وما النفي قد فعل فلما في النفي
بمنزلة قد في الاثبات وفي قد معنى التوقع فكذلك في ما يقال قد كب
الامير لقوم ينتظرون ذلك وكذا ما يركب وقيل هي لما ضمت اليها
ما فازدادت في معناها ان تضمنت معنى التوقع ولاستطالة زمان فعلها
وذلك انك اذا قلت ندم زيد ولم ينفعه الندم اي عقب ندمه
ولو قلته بلما كان المعنى على ان لم ينفعه الى وقته قوله ولام الامر
انما عملت لام الامر الجازم لما بينهما من في لزومها المضارع
ونقل معناه من الاخبار الى الامر كما ان نقل الفعل من كونه مجزوما

به الى كونه مسكنا كافيه وانما كسرت من بين الحروف الواردة على حرف
واحد ان تقع على ما بعد فرقا بينها وبين لام التاكيد التي تدخل
على المضارع نحو ان زيدا ليضرب ولانها لما كانت عاملة عملا
مختصا بالفعل شبهت اللام الجارة التي تعمل عملا مختصا باللام
فكسرت كما كسرت وتسكن عند واو العطف وفائه كقوله تعالى فليستجيبوا
لي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا فلم فليستجيبوا فجذوا وكبدوا وكوها
ما عنه بكسر وتسكين اللام ههنا كما كانوا قد سكنوا العين من نحو
فخذ وكبد ونظيره اسكان اول هو مع الواو والفاء التي يابعد
حيث قالوا عضد قوله ولا للنهي انما عملت لما من الجزم لما ذكرنا
في لام الامر ثم النهي قد يكون للفاعل والمفعول غايبين وحاضرين
او متكلمين كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا يضرب
ولا تضرب ولا تضرب ولا اضرب ولا نضرب قوله واما
في الشرط والجزاء اي وصف للشرط وهي تقتضي جملتين يجعل
احديهما شرطا والاخرى جزاء واما وجب ان تعمل الجزم لانها لما
كانت مقتضية للجملتين ووجب ان تكون عاملة فاختير لها عمل الجزم

لطول ما يقتضيه لانه حذف وتخفيف وهي اعني ان للمستقبل كما ان
لو للماضي وانما لم تعمل الجزم لو كما عملت ان لانها كانت للماضي والماضي
لا يستحق الاعراب فبالحري ان لا تعمل الحرف الذي وضع لاجله
ولا يرد على هذا لم فانها تلزم المضارع لفظا فان قلت ان ان
للاستقبال وانت تقول ان كنت خرجت امس فاني اعطيك قلنا
انه وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على الاستقبال كان المعنى ان تكن
خرجت امس على معنى ان يقع خروجك امس لانك تقول ذلك
بجوز لان لا يكون قد خرج وذا كلام على وجه قوله وهما مجزومان
ان كانا مضارعين اعلم ان فعلي الشرط والجزاء لم يخل من ان يكونا
مضارعين او ماضيين او الشرط مضارعا والجزاء ماضيا او على العكس
من ذلك اما الاول فنحو ان تسألني اعطك فالفعلان مجزومان جميعا بان
لان معناه يقتضي الجزءين وهو عامل فوجب ان يكون عاملا فيهما جميعا
لان نسبته الى كل واحد منهما على السوية واما الثاني فلا يظهر
فيهما الاعراب نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت غير مستوجبة
للاعراب فلا تتغير عن حالها وان كان العامل يقتضيه الا ترى انهما

وتمثل

في محل الجزم على معنى انهما وقعا موقعا يقع فيه المضارع الذي يستحق الاعراب
لكان مجزومين واما الثالث فنحو ان تأتني اكرمك فالاول مجزوم
لاستحقاقه الاعراب ومصاحبة حرف الجزم اياه واما الثاني فلا يظهر فيه
الجزم لما ذكرنا واما القسم الرابع وهو ان يكون الشرط ماضيا
والجزاء مضارعا فلك ان الاول لا يظهر فيه الجزم واما الثاني ففيه
الوجهان الرفع والجزم نحو ان جئتني آتيتك وآتك اما الرفع فلان
الجزاء نائب للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا حمل الجزاء
عليه فلم يجزم وترك على اول احواله وهو الرفع فهو مرفوع لفظا ومجزوم
معنى كان قوله تعالى يغفر الله لزيد جزم مرفوع لفظا ودعاء مجزوم معنى
فانه بمنزلة ليغفر الله لزيد واما الجزم ففي الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما
ان يكونا مجزومين فلما امتنع ههنا جزم الشرط ترك الجزاء مجزوما عليه
البيت الذي انشده ان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب
مالي ولا حرم فقوله جاز الرفع والجزم والبيت لزهير ويروى
مسئلة ويوم مسغبة ويروى حرم وحرم بفتح الراء وكسرها والخليل
الفقير والحرم المنع اي يقول ليس لمالي منع عنك وقال ابو عبيد يقال

مال حرم اذا كان لا يعطى منه شيء، وقد ويجى الجزاء بالفاء اذا كان
جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا حرجا اعلم ان الجزم في
الفعل الثاني في هذا كله يدل على كونه جزاء فكل موضع لا تقدر فيه
على الجزم تدخل الفاء لان الفاء تأتي لاتباع الشيء الشيء ولا يكون في
ابتداء الكلام فاذا قلت ان تأتني فانت مكرم علم ان قولك انت مكرم
جواب للشرط ويسكت كلام منقطع اذ لو كان منقطعا لما دخله الفاء ولا يقع
بعد الفاء فعل يمكن جزمه الا على اضمار يصرفه عن الجزم نحو قوله تعالى من
يؤمن بربه فلا يخاف بخسا التقدير فهو لا يخاف بخسا فيكون ممتنعا
عن تقدير الجزم فيه اذ الجملة الاسمية ممتنع فيها الجزم فالى صل ان الفاء
تدخل حيث لا تقدر فيه الجزم فعلا كان ما بعده او اسما او كلاما فظاهر
لان الجزم لا يدخله واما فعل الامر فهو موقوف او مجزوم والساكن
لا تقدر عليه كما مر اخرى وكذلك النهي والدعاء وكذلك
الماضي لانه لا يستحق الاعراب واحترزنا بالصريح عما كان ماضيا في
تاويل المستقبل نحو ان خرجت خرجت واما اذا قلت ان خرجت
فقد خرجت امس فقد خرجت بالمضي ولا يبقى المستقبل فيه

بالماضي

مجال

مجال فهذه اشياء لما تقدر فيها الجزم دخلتها الفاء لما ذكرنا ثم
ان الفاء مع ما بعدها واقع موقع الفعل المجزوم لما جاء من نحو قولك
ان تأتني فانا اكرمك واعظم امرك بالجزم حملا على موضعه فانا
اكرمك والفرق بين تقدير الجزم في موضع الماضي الذي للفاء فيه
وبين الذي فيه الفاء ان الجزم هناك اعني في الماضي المجرد من
الفاء مقدر في الفعل وحده لتنزله منزلة المضارع وفيما دخله الفاء
في موضع الجملة بمجموعها لان تقدير الجزم في الجملة الاسمية او الامر او النهي
مما لا يخفى استحالته الا ترى انك اذا قلت ان تلقه فكرمه فلا يتأتى
لك ان تقول اكرمه مجزوم في التقدير لكنك تقدر الجزم في المجموع
فتأول الكلام على معنى فعل اضرب فيه نحو ان تلقه يجب عليك
اكرامه وعلى هذا ان تأتني اليوم فقد اتيتك امس اذ المعنى ان يقع
يكن ذلك لوجوب وقوعه مستحقا او كالمشبه ذلك واما في قولك
خرجت خرجت فلا حاجة لك الى تأول الفعل على فعل آخر فظاهر
الفرق والحاصل ان حق الجزاء اذا كان فعلا يمكن جوه او تقدير
الجزم فيه فحكمه ان يستعمل بغير الفاء والا فلا بد من الفاء فاذا قلت

ليس من مذهبهم ان اعراب الفعل مجاز على سبيل التشبيه وهذا
الذى ذكرت يوجب ان يكون الجزم والا على معنى فيكون حقيقة ولم يكن
مجازا لانه اعنى الاعراب لم يكن فى الكلم حقيقة الا لكونه مفيدا معنى لم يكن
فى نفس صيغة المعرب دليل عليه كالفاعلية ونحوها قلنا ان الجزم
قد ابان ما اريد بالحرف من المعنى وحفظه من الالتباس نحو ان تلبس
ان والمراد بها الجزاء بالتى هى النافية وليس اعرابا بسلم لهذا الغرض
لانه يدل على معنى مفرد ليس هو فى الفعل ولا فى الكلم وذلك المعنى هو
الفرق بين الفاعلية والمفعولية فليس رفع زيد ونصب عمرو فى
ضرب زيد عمرا ليعلم به معنى ضرب او معنى زيد وعمرو وكما كان الجزم
فى ان تخرج اخرج ليعلم به ان ظرف معناه المجازاة وفى لا تخرج ان
معنى النهى ولكنه لان الفعل له طرفان فى اقتضائه فاحب
ان ينفصل احدهما عن الاخر بقوله وبجزم بانا مضمرة اذا قلت
ايتنى اكرمك فاكرمك مجزوم لانه جزاء الشرط وقد حذف كذلك لالة
الامر عليه اذ المعنى ايتنى فانك ان تاتنى اكرمك لانك لما امرته بالاتيان
ثم اتيت بعده باكرمك مجزوما علم انه جزاء لانيانه ان اتى وعلى هذا

الاقسام نحو ائتنى اكرمك وائتنى ان اعرفنى
يبتك لانه لما قدمته عن بيته ثم جئت بعده بالفعل علم انه جواب
لما يقتضيه الشرط من اقسام من الاجابة والتعريف وعلى هذا الذى
نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك لانك لما نهيته عن الفعل وابت بعده
بالفعل كان المعنى ان لم تفعل او ان تنته عن الفعل يكن خيرا
لك وان قلت لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم كان محالا لان
عدم الدنو لا يقتضى الاكل ولا تدن لا يدل لا عليه لانه اى فلا
يدل على الاثبات قالوا ولهذا امتنع الاضمار بعد النفى مطلقا
لانك اذا قلت ما تاتينا تحدثنا كان معناه ان لم تاتنا تحدثنا
وهذا خلف من القول ولا يأتى ان تقدر فعلا مثبتا نحو ان
تاتنا تحدثنا لان النفى لا يدل عليه ولقائل ان يقول لو كان علة
امتناع الاضمار فى النفى ما ذكروا وجب ان يجوز لا تفعل يكن خيرا
لك باضمار ان لم تفعل وقد ابوا ذلك مطلقا فالاولى ان يضرب
عن هذا التعليل صفحا الى غيره بان يقال علة امتناع الاضمار
بعد النفى انما هى للمناقضة لان النفى اخبار مقطوع به غير منسوك به

فلا دلالة له على الشرط الذي هو للشك وعلى خطر ان يكون وان
لا يكون سائر سلطانه همزة فانها شاركت الشرط في كونها غير
ثابتة الوجود وعلى هذا التمني تحولت في مالا انفقه لان المعنى ان يكن
لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا لك لانك لما عرضت
عليه النزول لم تجئ بجواب علم انه مبني على النزول فان قلت ليس
قولك الا تنزل يدل على معنى ان لم تنزل فكيف جوزته قلنا انه جوزته
لا يدل على ذلك وانما دل عليه ان لو كان الكلام نفيا والعرض لا يكون
نفيا لم من الواجب ان يعلم ان المضارع الواقع في هذه المواضع انما تجزم
اذا قصد به الجزاء فان لم يقصد كان مرفوعا اما وصفا لما قبله نحو قوله تع
فهب لي من لدنك وليا يرثني اي وليا وارثا او حالا عنه قوله تعالى فقد رهم
في خوضهم يلعبون اي لاعبين او قطعا واستينافا نحو لا تذهب به
تغلب عليه اي انت تغلب عليه **فصل** ومن الساعية اسماء تجزم
المضارع على معنى ان وهي سبعة اعلم ان هذه الاسماء وضعت
موضع ان تضرب من الايجاز والاختصار بيانه انك اذا قلت
تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب زيدا اضرب زيدا

وان تضرب عمرا اضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب خالدا
الى ما لا يمكن حصره ولا يقدر على استيفائه فاتى باسم عام يشتمل
الجميع وترك استعمال ان معه فقيل ان تضرب اضرب فدل الكلام على كل
انا فلهذا حكم بتسميته ومنى لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على
المفعولية فيما ذكرنا من الامثال فكانك قلت اي انا تضرب اضربه
واذا قلت من ينكرني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء وعلى تاويل اي شيء
ينكرني اكرمه قال بعضهم والخبر هو جملة الجزاء التي هي اكرمه ومعناه
الشرطية لا يجوز ان يكون خبرا لكونها في صلته وبعضهم على ان الخبر
هو الجملتان جميعا كانك تقول ايا ما ان ينكرني اكرمه وهي اعني ايا ما
تختص باسم العلم وعلى هذا ما يصنع اصنعه اذ المعنى شيئا ما ان تصنع
كان ما مبهم يقع على كل شيء فلما قصد والسباع التي به ابهامها وجعل
نائبا منابه حرف الشرط كما ذكرنا ومحله منصوب بالمفعولية واذا قلت
ما يكن احد كان مرفوع المحل بالابتداء وهذا يعضد قول من قال ان الخبر
ان الخبر مجموع الجملتين اذ لو كان الجزاء وحده وجب ان يكون فيه ضمير
عائد الى المبتدأ وقد خلا الجزاء ههنا عن العائد وفي الشرط ضمير عائد

وكذلك اذا تقول ايهم ياتني اكرمه والمعنى انك ما ان ياتني اكرمه وهو انها
مرفوع المحل بالابتداء ولو قلت ايهم تضرب اضرب كان منصوبا على
المفعولية وعلى هذا متى واين ومتى من الظروف الزمانية واين من
الظروف المكانية فان قلت متى تخرج اخرج كان المقدر مستعملا على جميع
الازمنة واذا قلت اين تذهب اذهب كان المقدر مستعملا على جميع
الامكنة وتلحقها
ما المزيدة فتزيدهما ابهاما ما تخرج اخرج وابهما مكن اكن وعلى هذا
اني وهي بمعنى كيف الا انها يجازى بها دون كيف تقول اني تكن
اكن وهي لاستغراق الاحوال واذا ليست كالظرف كما ان كيف كذلك
وعلى هذا ما تقول منهما تضرب اضرب وقد ذكرنا فيها وجهان احدهما ان
يكون الاصل فيها ما ما على ان تكون ما الثانية زائدة مثلها في قولنا
تمنذ عوا فابدل الالف الاولى هاء تحسينا للفظ والثاني ان يكون منه وقعا
قبل الشرطية بمعنى اكفف ثم جيء بالجزاء كلمة واحدة وعلى هذا حيثما
واذما وهما بمنزلة اين ومتى الا انهما لا يجازى بهما الا مع ما وذلك
لانهما قد لزمتا الاضافة والا اضافة تنافي معنى الجزاء لاقتضائه الابهام
والاضافة تنافيه فاذا كفتا بما صلحتا للجزاء قوله واي يكون واحدا من

اثنين او جماعة ولهذا اذا اضيف الى المعرفة فلم يضف الا الى اثنين
فصاعدا ولكون النكرة شائعة اضيف اليها واحد كان او اثنان
او جماعة قوله ويدل على اسميتها الى آخره قد استدل على اسمية
هذه الكلمات باربعة اشياء باسناد الفعل الى ضميرها نحو ايهم ياتني اكرمه
والا ضمار مختص بالاسماء وبدخول حرف الجر عليها نحو بمن تمرر امرر وباضافتها
نحو ايهم ويدخول التنوين نحو ايا ما تدعوا وهذه الدلائل لا تعم جميع
الاسماء بل تختص بعضها لان اذا وحيثما ومهما ومتى لا يدخلها
شيء من ذلك والدليل العام على اسميتها دلالتها مع افادة معنى
المجازات على معان يتصور استقلالها بانفسها كما لا تقارنه
معنى المجازات ايا ما بخلاف ان الشرطية فان معناها مقتصر على
افادة معنى المجازات ويدل على اسميتها ايضا انها لا تتغير
من الاعراب المحلي على ما مر والحرف لا يكون له اعراب بوجه قوله
ومنها اسماء تنصب اسما نكرة على انه تمييز اعلم ان اسماء العدد في انها
بمنزلة المقادير فكما ان المقادير اذا قلت عندي مثلا فلم يعلم اي نوع
من المقادير قصده فوجب ان يجاء بما يبين ويزيل الابهام

ثم ان التبيين قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة
في العشرة فما دونها فانها يجب ان تضاف الى مثلة من اقل العدد
الذي هو افعل وافعال وافعلة وفعلة ومنها جمع المصحح مذكره وهو
كمسلمين ومسلمات ولا تقول ثلثة غلمان لانه هاهنا للكثرة والثلثة
الى العشرة من عقود القلة فيجب ان تقول ثلثة غلمة وان لم يكن
للسلم مثال قلة جاز ان يضاف الى مثال الكثرة كقولك ثلثة تسوع
لفقدان السماع في التسع والتسوع وقد يستدرك هذا الاصل بثمانية
الى تسع مائة اذ القياس ثمنيات او مثنين لان التثليث
يثنيتين بالمائة الا انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع
الى القياس في ضرورة الشعر وفيما دون الثلثة لا يجوز الاضافة
لان التلفظ باسم الجنس مفردا كان او مثنى يفيد الدلالة على الجنس
والعدد جميعا كقولك رجل ورجلان بخلاف الجمع لانه يدل على عقد مخصوص
من الاعداد واما التبيين بالمنصوب فقد يكون فيما دون من الاعداد
كقول بعضهم ثلثة اثواب لانهم لما نونوا نصبوا المميز لامتناع
الاضافة كما في موضع كف سحابا وفيما فيه النون كنون عشرون
وثلثون وقد مر ذكره فيما ركبت من الاعداد كخمسة عشر رجلا وانما
نصب لان فيه تقدير التنوين اذ الاصل خمسة وعشرة على ما يجيء في
موضعه وحق المنصوب ان يكون مفردا نكرة لان الغرض الدلالة
على الجنس والنكرة المفردة تكفي ذلك فاختاروها لانها اخف واما
مائة فانها تضاف الى ما بينها كما تضاف باقي عشرة الا ان المبين
مفرد نحو مائة درهم وذلك لان مائة قد تجاورها بينتها احد جامع
عشرة لانها عشر مرات والتاسع من حيث انها جمع كثرة
مثلها ولانها يليها بجعل ما بينها مجرورا ليكون كعشرة ولم يجمع
ليتكون تسعين نوعا على الاعتبار بين حقها فالوا
مائتا درهم فاضافوا مئاتا الى المفرد ولم يمتنع الاضافة الى المفرد
وعلى هذا حكم الف وانما عد الاعداد المركبة من العوامل السماعية لان الاسماء
المركبة التي تنصب ما بعدها على التمييز تنحصر في عدد من الاسماء اعني من احد
عشر الى تسعة عشر واذا كانت تنحصر في عدد معلوم غير متجاوز الى غيرها
فالحري ان يعد من السماعية فان قلت الاعداد التي فيها النون
ايضا من السماعية بعين ما ذكرتم وقد عدتها في القياسية
وثلثون

قلنا انه جعل الاسم التام مطلقا من جملة العوامل القياسية
لان كل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما يجر من على التمييز
فصح تقديره من جملة القياسية واما ان احد انواع الاسم التام
المبهم يختص في عدد مخصوص وذلك لا يقدح فيما ذكره على
قاعدة بعد اذ يمكن للسائل ان يقول الاعداد المركبة داخلة
تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة فباحرى ان يعد من
القياسية كالذي فيه نون الجمع قوله وكم كم استفهام عن العدد
اعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن العدد وهي للكثرة ويستعمل
على وجهين في الاستفهام والخبر اما الاستفهام فنحو كم رجلا
عندك فتنصب المميز طبقها يجري عشرين وذلك في
اعشرون رجلا عندك ام تنوين والتنوين مقدر فيها
لانها اسم والاسم يستحق التنوين وهو قد سقط للبناء
واما الخبرية فانها تبين بالاضافة الى الجمع او الى الواحد نحو كم
رجلا عندي وكم رجال عندي بمعنى كثير من الرجال فاضافة
الى الواحد على القياس لانه عدد كثير فهو كمائة درهم واما

اضافة

اضافته الى الجمع فلانها لما بنيت بالاضافة اشبهت عشرة

واختصوا التبيين بالنكرة المنصوبة بالاستفهام وبالاضافة

بالجر وفاقا لهما والجر اولى بالخبرية من النصب لما انها نقيضة رب
فجر ما بعدها حملا على رب جريا على وتيرتها في حمل الشيء على ما يناقضه
وقد يجيء النصب في الخبرية حيث ينعدم الاضافة وذلك عند الفصل
بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا وبعضهم على ان الجر بعد
باضمار من وهي منوية ابدا في التقدير وانما بنيت لانها استفهامية
يتضمن معنى الحرف وخبرية شبه الحرف اعني رب وعلى البكوفيين
لانه اصل في البناء ثم انها تقع في وجهيها مبتدأة ومفعولة
ومضافا اليها نحو كم رجل او رجلا عندك بمعنى كثير او عشرون
من الرجال عندك وكم رجل او رجلا لقيت اي كثيرا او عشرين
ورزقت كم رجل او رجلا اطلقت ولا تقع فاعلة الا في المعنى
لاقتضائها صدر الكلام لما فيها من معنى الاستفهام او الخبرية
بمنزلة الاستفهامية في هذا المعنى لانهم اجروها مجرى واحدا
في الحالين ولانها لما كانت يقابل رب ولرب صدر الكلام

العامل في الاسماء كما تشبه اسماء الافعال وانها ترد على اربعة

اعلم ان هذه الاسماء قد يؤتى بها للضرب من الايجاز حيث يضعون

الاسماء موضوعة الافعال وبعدوها بها مسدها ولنوع من المبالغة ولتوكيد

لا يكون في لفظ الفعل على ما سيأتي فاذا قلت رويد فانه انهم مقام

امهل ويستوي فيه الواحد والمذكر والمؤنث والاثنان والجمع وهذا

نوع من الاختصار لانك ان مستبدلت بهذه الاسماء قد تكون امرا وقد تكون

اخبارا فالاول قد يكون متعديا كرويدا زيدا او غير متعد كصه بمعنى

اسكت ومنه بمعنى اكفف ولم يرد النص هذا النوع من حيث

انه لا يعمل في اسم ظاهر والمقصود ههنا ذكر العوامل واما اسماء

الاخبار فنحو هيهات وهي اسماء كثيرة ونحن نقتصر على ما ذكره

في الكتاب فمنها رويد وهو مصدر اورد في الاصل اي امهل الا انه

صغر تصغير الترخيم بان حذف منه الزوائد وسمي به الفعل وجعل هذا

الحذف والتصغير دليلا على انه خلع منه معنى المصدرية وبني فصار

فعل الامر مبنيا وانما استوى فيه الواحد والاثنان والجمع فرقا بينه

وبين الفعل ولانه في الاصل مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع

فكذلك ايها انكم كما كان اسما موضوعا للكثرة جاز عود

الضمير اليه جملا على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى نحو كم رجل

لقيته او لقيتهم قوله والحق الكاف وكاي وكاين كلمة ركبت

من كاف التشبيه واي وجعلت في معنى كم الخبرية نحو كاي رجلا

وانما نصبت مميزاتها لانها تمامت بالتنوين فاستغنت عن

الاضافة وفيها لغات كاي وكاءٍ بوزن كعي وكاي بوزن

كعي وكاءٍ بوزن كع واكثر ما تستعمل مع من وذلك كم قوله

واكرابه كذا وكذا كناية عن العدد كم وهي مركبة من كاف التشبيه

وذا التي في قولك هذا الا انهما لما ركبتا تغير حكم الكاف وخلع

عنها معنى التشبيه كما في كاي وكاين ايضا تغير حكمها وكذلك

استوى فيها المذكر والانثى لا يقال في كذا كذه كما يقال

في هذا هذه ثم ان ذا انما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم مضاف

نحو مثل رجلا فنصب ما بعده نحو عندي كذا درهما كانه قيل كالعدد

درهما وانما قصدا بيانين لكونه عبارة عن عدد مبهم فاذا قلت

عندي كذا درهما كانك قلت عدد ما درهما قوله ومن السماعية

وقد يستعمل مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد زيد نحو سير زيد وعلى الحال ايضا نحو سار رويدا اى مرودين واذا

خفف الكاف وهو اسم فعل كان كاف مجردة للخطاب ولا محل له من الاعراب

مثلها فى ذاك وذاكما وذاكم نحو رويدك زيدا واذا كان مصدرا

فهى اسم مجرور المحل على انه مضاف اليه ومنها بله وهو اسم لدع نحو بله

زيدا اى دعه واتركه وقد يكون مصدرا فيضاف الى المفعول

نحو بله زيدا اى ترك زيد اثر كا ومنها دونك وهو

اسم خذ وعليك وهو اسم للالزم وعلى هذا اليك بمعنى تنح وعليك

من الظروف المضافة فى الاصل وقد جعلوا هنا اسما للفعل لان الظروف

تنوب مناب الافعال وتعنى عناها فجعلت هنا اسما لها وعلى هذا

دونك ومنها بهرها وهو اسم لبعد نحو بهرها الامرا بعد وقيل

اصله بهر بهرة قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز فيه

الحركات الثلاث وقرئ بهن ومنها شتان وهو اسم لافترق نحو شتان

ما زيد وعمرو اى افترقا والصحيح الاشهر قولهم شتان ما بين زيد

وعمرو لان ما لو كانت موصولة لكان فاعل شتان شيئا واحدا وهو

يقتضى

يقتضى سببين ولو جعلت مزية لاسند شتان الى بين وهو

اسم منصوب لازم للظرفية ولم يستبعده بعضهم عن القياس لكون

ما بمعناها صالحا للواحد والكثير ومنها سرعان وهو اسم لسرع وقد

جاء فى المثل سرعان ذا اماله قد فاعل سرعانا وانتصب اهالة على التمييز

كقولك سرع ذا اماله وكرم زيد رجلا وقيل اصله آه اعرابيا اشترى

شاة بجفناء واخذ يسنمها فرئى رعاء يسيل منها نفرا فقيل

له كافقال للشاة قد سمنت الشاة فقال انه ذلك فارسلها

مثلا يضرب لمن يخبر بكينونة الشئ قبل وقته وله ومن هنا

الثلثة مبالغة ليست فى مستهلها اراد بها شتان وسرعان

وسرعان ذلك لاتاوان تقصر بهات بعد فان فيه زيادة

معنى ليست فى بعد وهى ان المتكلم يخبر عن المفصولة بانها بعيدة لانه

يعلم المتكلم المخاطب بمكان ذلك الشئ فحسب بر نظر اعتقاده

فيه وكسعاده له فكانه بمنزلة ان يقال بعد جدا وما ابعده من جهة

المعنى وعلى هذا شتان وسرعان وله ومن السماعية انواع

اربعة من الافعال منها الافعال الناقصة اعلم ان من العوامل

اربع

داخلة في المبتداء والخبر كنت واخواتها الا تراك تقول كان
زيد اخاك ثم تسقط كان فيكون ما بقي مبتداء وخبرا نحو
زيد اخوك فلا ينتقض هذا بضرب زيدا قائما لان المنصوب
هناك ليس بلازم بل لو سكت عن ما وراءه كان كلاما سديدا
ولو سكت على مرفوع كان لم يكن كلاما كما اذا قطعت بالمبتداء
وحده وانما رفعت هذه الافعال المبتداء ونصبت الخبر لمشابهتها
الافعال المتعدية في اقتضاء معنيين اثنين وانما سميت
ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث وازالت على الزمان
فقط لانك اذا قلت كان زيد قائما بمنزلة قام زيد فانه يدل
على قيام فيما مضى واذا سلبت الدلالة على الحدث عوض الخبر
ليكون مع خبره في قوة الفعل الدال على الحدث فلم يستمسك على
مرفوعها **قوله** والفرق بين كان وصار اعلم ان معنى صار
الانتقال من حال الى حال نحو صار زيد غنيا وانطبن خذفا
وهذا معنى قوله يدل على وجود معنى الخبر في زمان ثان مرتب
على زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان فانه يدل على

الزمان الماضي غير متعرض لزواله في الحال او لازواله وقد يستعمل
صار بمعنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو وهي في هذا الوجه تامة
قوله وكان يجي تامة اعلم ان النحويين قسموا كان على اربعة اقسام
كما ذكرنا وتامة بمعنى وجد ووقع وحدث نحو كان الامر فلا يقصر
الى المنصوب ويتم بالمرفوع ومنه قولهم كيف تكلم من كان في المهد
صبيا اي وجد في المهد صبيا وصبيا منصوب على الحال دون الخبر
اذ لا يجب تكلم من كان في المهد صبيا والثالث التي فيها ضمير الشان
نحو كان انت خيرا من زيد اي كان الشان انت خير منه وكان هنا
هي الناقصة بمعنى ان الضمير الذي اسمها والجملة خبرها الثالث تام
افرد وما لا ذكر وعدوه قسما مفردا رغبة في التفهيم والتقريب
والرابع ان تكون مزيدة نحو ما حكم من قولهم ان من افضلهم كان زيد
قوله ولذا اصبح واخواتها اعلم ان اصبح وامسى واضحى يجيء على
ثلثة معان احدها ان يقترن مضمون الجملة بالاوقات مع الصباح
والمساء والضحى فيكون كونها اسما وخبرا نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا
امسى واضحى والثاني ان يكون بمعنى الدخول في هذه الاوقات

الجارية بجري اظهروا عنم فتكون تامة نحو اصبح زيد اى دخل في وقت
الصباح والمعنى ان تكون بمعنى صار نحو ان يقصد بها الدخول
في الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح
زيد غنيا وامسى زيد اميرا واما كل وبات فعلى معنيين اما اقرانه
مضمون الجملة بالوقتين لما صنفين او كينونتها بمعنى صار
ولا تكونا تامتين ويظهر من هذا ان المراد من قوله وكذا اصبح
واخواته وهي امسى واضحى دون ظل وبات وكان ينبغي ان يقول وكذا
اخناه او اخواه الا انه تساهل في العبارة ط وما فتئ وما برح وما زال
واخواته نافية اعلم ان ما في اوله ما في بعض هذه الافعال بمعنى واحد
وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه وبما في ما عدا ما دام نافية دخلت
على ما فيه معنى النفي اعني اخواتها فجرى مجرى الايجاب بمنزلة كان فلهذا
لم يجز ما زال زيد الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا قائما الا ان كلمة
الا انما يؤتى بها قبل تمام الكلام في النفي دون الايجاب وعلى هذا ما برح
وما فتئ بالهمزة ومعناه ايضا زال وبرح الا انه لا يستعمل الا مع حرف
النفي وقد يحذف في اللفظ للدلالة والمعنى نحو قوله ط تالله تفتؤ

تذكر يوسف واما ما في ما دام فمخالف لما في ما زال لما بينا فيه مصدرية
وهي مع ما في حيزها في تاويل المصدر والمصدر ساد مسد الزمان
كما في آتيك خفوق النجم فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا كان
المعنى دوام جلوسه جلوسك اي مدة دوام جلوسه ولهذا
كان الواجب فيها ان تسقع بكلام قبله لانه ظرف للابد له ما
يقع فيه فعله وليس يتقع الحال اعلم انك تقول كيس زيد منطلقا
الآن ولا تقول غدا فتتقي انطلاق زيد في الحال فكانه في
التقدير ما ينطلق زيد الان وهو فعل غير متصرف على المذهب
الصحيح بدليل لحوق الضمير وتاء التانيث الساكنة
وقيل اصله ليس كصيد البعير ولكنه لما لم يتصرف التزم في
عينه الاعكان ليكون دليلا على جموده وكونه غير متصرف
كونيت ولو كان متصرفا لقيل لاس كهاب او ترك
على الاصل كصيد ثم ان هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها
على اسمائها مطلقا وعليها ايضا الا ما كان في اوله ما فانه لا يتقدم
الجر عليه نحو قائما ما زال زيد لان ما له صدر الكلام فلا يتقدم

شئ مما فى حيزها واختلفوا فى ليس فمذهب المتقدمين من البصريين
انه ملحق لكان فى جواز تقديم الخبر عليه ومذهب عامة الكوفيين انه ملحق
بما فى اوله ما وهو اختيار اكثر المتاخرين فلم يجيزوا منطلقا
ليس زيد لاقتضائه ان صدر الكلام ولامه فعل غير متصرف فيه
فالحرى ان لا يعمل فيما تقدمه انحطاطا لرتبته عن رتبة الافعال
المتصرفة قوله والنوع الثانى افعال المقاربة اعلم ان عسى
فعل ماض غير متصرف فيه بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث
الساكنة به وانما سلب التصرف من حيث انه يشبه الحرف لانه فيه
معنى الطمع فاشبه بذلك لعل ثم ان فاعلها على نوعين احدهما
ان يكون اسما نحو عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية وان
يخرج فى موضع النصب لانه بمنزلة قارب زيد الخروج الا انهم
التزموا ان مع الفعل لكونه لتقريب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء
والطمع ليكون ذلك دليلا على مقتضاه واوضح للغرض المقصود
منه لان لا يكون الا لاستقبال والثانى ان يكون ان مع
صلتها فى موضع الرفع نحو عسى ان يخرج فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب

ان يخرج اى وجوه الآن المصدر لم يستعمل كما ذكرنا من ان مقصودهم
ان للا يتجرد التلفظ بعلم الاستقبال ولم يفتقر فى هذا الوجه الاول لانه قد ذكر
ان اولا ووجدى ذكر الاسم فى صلة نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس حينئذ
ويجوز اسقاط ان فى الوجه الاول تشبيها بكاد كما فى قوله على الكرب الذى
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز فى هذا الوجه لان من
شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة ومما يدل
على ان ان مع صلته فى الوجه الاول فى محل النصب على الخبرية دون الرفع
على البدلية كما فى فعلا وما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم
قد تهدما يجئ النصب صريحا فى قولهم عسى الغوير ابؤسا قوله
وكاد ترفع الاسم ايضا وخبره الفعل المضارع كاد انضمام افعال المقاربة
وهو ترفع الاسم وخبره فعل مضارع بغير ان متاولا باسم فاعل منصوب
نحو كاد زيد يخرج اى خارجا الا انهم تركوا استعماله لان كاد
موضع للتقريب من الحال فالتزم بعده ما يدل بصيغته على الحال
اعنى المضارع ليكون اذل مقتضاه وقد استعمل الاصل المرفوض من غير دليل
فاثبت الى فرم وما كدت آيبا وانما حذفت ان مع كاد وانت مع عسى

لان كاد ابلغ في تقريب الشيء من الحال الا ترى انك اذا قلت كاد
الشمس تغرب كان المعنى قرب غروبها جدا وعسى اذهب في الدلالة
على الاقبال لانك تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وان لم يكن
هذا شديد القرب من الحال فلما كان الامر على هذا حذف علم الاقبال
مع كاد وابت مع عسى وقد يشبهه بعسى من قال وقد كاد من طول
البلى ان يمصحا ووزق لخبرنيهما وهو ان كاد لتقريب الشيء من الحال
على سبيل الايجاب والحصول وعسى لتقريبه منه على سبيل الرجاء والطمع
ولذلك جرى التصديق والتكذيب في كاد ولم يجز باني عسى
ولكون كاد اولى على التقريب استعملته العرب كثير السبه من
الشيء كما جاء في المثل كاد العروس يكون اميرا فانك لا تريد ان
قربه من الامارة قد حصل بل تريد اثبات المقاربة الكثيرة وهو المناسبة
الشديدة بينهما حتى كان هذا ذاك ومثله وكرب يستعمل استعمال
كاد اعلم ان اتم الثلثة عسى وكاد وقد يجري كرب مجرى كاد
نحو كرب زيد يفعل كذا وكذا جعل واخذ وطفق واوشك يستعمل
استعمال عسى في مذهبها نحو اوشك زيدان يجي زيد واستعمال

كاد

او انما استعمل استعمال الثلثة باعتبار اصل معناه والقياس ان لا يستعمل
استعمال كاد لما ذكره السعدي

كاد ايضا نحو اوشك زيد يخرج وهو والنوع الثاني فعلا المدح والذم
اجمع البصريون على ان نعم وبئس فعلان ماضيان ووافقهم الكسائي
وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل على صحة المذهب دخول
الضمائر وتاء التانيث لسكونهما والمسئلة طويلة الذيل
والحال انهم قد ارادوا المدح العام والذم العام واستمر ابهما
في نفس الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا يوجد اشتغالهما وحصولهما في
زمان دون زمان جعلوا نعم وبئس دليلين على هذا المعنى والتزموا
فيهما لفظ الماضي لان الماضي ادل على هذا المعنى من المضارع لان
المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال وهو على شرف الزوال
والانتقال فلا يصلحان للدلالة على الثبوت والاستقرار
واما الماضي فهو ماض ابدا فهو لمعنى الاستمرار اصلي وعلى معنى
الثبوت اولي فهما فعلان ماضيان ولا بد لهما من اسم مرفوع
هو فاعلهما ومن اسم آخر هو المخصوص بالمدح او الذم فالفاعل
اذا كان مظهرا اوجب ان يكون اسما معرفا بلام الجنس او مضافا
الى ما فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد ولا تريد رجلا دون

رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام للجنس كما ترى وليس للعهد
اذ لا تقول نعم الرجل الذى تعلم نزيد واحد امعهود اقالوا لو كان
اللام للعهد لجاز وقبح سائر المعارف هنا كقولك نعم زيد انت
اونعم هو او هذا وذلك لا يقول احد وكذلك تقول نعم غلام الرجل زيد
فانه بمنزلة ما قبله لان الجنس الا يرى ان هذا قد افاد كل غلام رجل
كما افاد نعم الرجل كل رجل وكذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو
فقد قصدت كل رجلين ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان
المراد باللام الجنس لانك لو ردت ان يكون فى اللفظ دليل
على انك تريد اثنين فكانك قلت رجلان ثم ادخلت عليه
اللام فاستغنى بالجنس المجموع عنها وكذلك الجمع فى قولك نعم
الرجال اخوتك قالوا وانما آثروا ان يكون فاعلها معرفا باللام
الجنس او مضافا اليه لانهما موضوعان لغاية المدح وغاية الذم
فادخل على فاعلها لام الجنس ايذانا بانه غاية فى الممدوح والمذموم
وهما مثل ما تجمع الجنس من الاوصاف والخصال والاسم الواقع بعد
الفاعل فهو المختص بالمدح او الذم وفى ارتفاعه مذهبان

احدهما

احدهما ان يكون مبتدأ مقدما خبره كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد
مبتدأ ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل فى موضع الخبر وقد اغنى
لام الجنس المتصلة بالاسم الداخل هو عليه على المبتدأ عن الضمير
العائد اليه ونظير ذلك قولك لما عرواما القتال فلا قتال
لديكم لان القتال فى قولك ما القتال مبتدأ فلا قتال لديكم
جملة واقعة خبرا له ولا ضمير له فيها الا ان استعمال القتال
الذى هو منفيا بلا التى لنفى الجنس عليه مسند العائد اليه
والمذهب الثانى ان يكون خبر مبتدأ محذوف فانك اذا قلت
نعم الرجل كانه قيل من هذا الممدوح فتقول زيد اى هو زيد.
وعلى هذا الكلامين والاول على كلام واحد قوله ويضمر الفاعل
انما اضمر الفاعل قبل الذكر سلوكا لطريق المبالغة والتوكيد
لان السامع اذا اورد عليه ما لا يعرفه تحرك لطلبه وجد من
نفسه داعية الاستعداد للتنبه والكشف الذى يأتيه فكان ذلك
بمنزلة ايهام وتهيئة للتفهم ولا شك ان هذا اوكد وابلغ
من ان يبتدأ بالبيان وذلك نحو نعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل

رجلا زيد كم ترك الاول لان النكرة المنصوبة تدل عليه ورجلا
نصب على التمييز كما في عشرون رجلا والمميز لا يكون الا نكرة وانما
اختص هذا الاضمار بنعم لانه مدح والمدح من مواضع التعظيم
وكذلك الذم الذي هو ضده وهذا الاضمار يعبر بالمبالغة
والتفخيم ولو ويجيء جبذا بنعم لعلم ان جبذا كلمة مركبة من فعل وفاعل
ومعنى جب صار محبوبا جدا واصله حبب بالضم فاسند الى اسم
الاشارة وجريا بعد التركيب مجرى نعم في المدح نحو جبذا
الرجل زيد وجبذا المرأة هند ويستوي فيه المذكر والمؤنث له
والاثنان والجمع لانهم سلكوا بها منهاج الامثال والامثال
لا تتغير عن حالها بل تلزم وتيرة واحدة وقد اختلف في اسم
هي أم فعل فذهب الاكثرون الى ان المغلب عليها الاسمية
لان الاسم اقوى من الفعل وتاركب احدهما مع الاخر كان
الغالب هو الاقوى وذهب الاخفش الى ان المغلب عليها الفعلية
للفعلية لتصدرها به وذهب آخرون الى انها لا يغلب عليها
اسمية ولا فعلية بل هي مركبة منهما والغلبة لاحدهما تقول

جبذا الرجل

جبذا الرجل زيدا وجب فعل وذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو
المخصوص بالمدح وتقول جبذا رجلا زيد فيكون رجلا تفسيرا
لاسم الاشارة الذي هو في الابهام نظير الضمير في نعم رجلا ولكنك تقول
جبذا زيد ولا تقول نعم زيد تفضيلا للظاهر على المضمر وقد ذكروا
في ارتفاع المخصوص ههنا وجوها احدها ان يكون جبذا مبتدأ
وزيد خبره وهي انما يتأتى على قول من يغلب عليها الاسمية
والثاني ان يكون ذا مرفوعا بجب ارتفاع الفاعل بفعله وزيد
بدل منه كانه قيل جب زيد والثالث ان يكون خبر مبتدأ محذوف
كانه قيل لما قال جبذا امر المحبوب فقيل زيد اي هو زيد والرابع
ان يكون زيد مبتدأ وجبذا خبر مقدم عليه وقد اغنى اسم الاشارة
عناء الضمير فيه جعله جملة وفيه جعله اسما مفردا فلا اشكال
وقيل جعله فعلا كان متضمنا الضمير والى ان يرتفع زيد
بفاعلية جبذا وهذا لا يكون الا فيمن يغلب عليها الفعلية
وساء مثل اي يلحق ساء بئس كما يلحق جبذا
بنعم لاتفاقهما في المعنى وذلك في قوله يلحق ساء مثلا القوم الذين

كذبوا افساء فعل ماض جار مجرى بئس وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا
ومثلا تفسيره والقوم هو المخصوص بالذم ولكنه على
حذف المضاف والتقدير ساء مثلا مثل القوم الذين
كذبوا ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط تجانس
الفاعل والمخصوص لان المخصوص كالمبين له والمبين لابد
من ان يجانس المبين هذا والنوع الرابع افعال القلوب
انما سميت بهذا بافعال القلوب لانها للشك واليقين
وكلها من افعال القلوب واذا كانت الاربعة
الاخيرة بمعنى عرفة التي بصفة تتعدى بمعنى معرفة المبتداء
على كونه مخبرا عنه بشيء وذلك نحو علمت اخاك كريما
ورايته جوادا ووجدت زيدا ذا الحفاظ وحذف الافعال
تدخل على الجملة من المبتداء والخبر كان وان اذا قصد اضمارها
على الشك واليقين كظننت زيدا عالما وعلمت الان
هذه الافعال تغير المبتداء والخبر لفظا ومعنى فتنصب كل
واحد منهما على المفعولية وصار الذي كان مبتداء مفعولا اولا

والذي

والذي كان خبرا مفعولا ثانيا وتعتبر صحة الكلام بان تسقط الفعل
فان استقام ما بعده مبتداء وخبرا كان الكلام سديدا والا
فلا وحكم ما في المفعولين حكم خبر المبتداء ثم ان لهذا الافعال
خلا حسبت وخلت فانها لا تجاوز عليها مفعولا واحدا
اما ظننت فهي اذا كانت بمعنى ترجيح احد الاحتمالين او بمعنى
اليقين كما في قوله تعالى وظنوا انهم ملاقوا ربهم كان من
افعال القلوب واما اذا كان بمعنى التهمة فلم يقتض
المفعول الثاني نحو ظننته اي اتهمته واما زعمت اذا كان بمعنى
ظننت فهو هذا الباب وقد يكون بمعنى القول مخرجة فلا يقتضي
الثاني نحو قولهم زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وكذلك
علمت قد يكون بمعنى معرفة الذات فلا يقتضي المفعول
الثاني نحو علمته اي عرفته وكذا رايت قد يكون من رؤية
البصر ووجدت بمعنى الاصابة فلا يقتضيان الثاني نحو رايته
ووجدت الضالة ومن خصائص بصريها امتناع الاقتصار
على احد المفعولين واعلم ان مجرد الاقتصار عن احد المفعولين قبيح لانا

من الافعال وان المفعولين لا الغاء فيها لانه يفسد معنى الكلام
لانك اذا قلت زيدا ظننت منطلق كان بمنزلة قولك زيد منطلق في ظني ولو قلت
زيدا اعطيت درهما وزعمت انك تريد زيدا درهما في اعطائي لم يجز
والتعليق لاستفهام والنفي وانما علقت عند لام الابتداء لان الاستفهام ينقض
صدر الكلام وكذلك النفي فيجعلها الفعل لا يعمل لفظا فاذا قلت
علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجزآن في موضع
نصب لان العلم واقع عليهما وقد عدل الى الابتداء محافظة على اللفظ
ولا يكون التعليق في غير هذه الافعال لا تقول اعطيت لزيد درهم
لان ذلك الالفاظ لا يؤدي المعنى ويفسد الكلام وانما سمي هذا تعليقا
لان صنع الافعال لما كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة كانت معلقة
من جهة وهي غير معلقة لفظا فكانت معلقة من جهة وغير معلقة من جهة
فشبهت بالمرأة المعلقة وهي التي ليست بذات بعل ولا معلقة

الباب الرابع في العوامل المعنوية قد مضى الآن ذكر العوامل اللفظية القياسية
والسماعية وبقي الضرب المعنوي وهو سبعة عند سيبويه وثلثة
عند الاخفش الاول الابتداء وهو نعرية الاسم من العوامل اللفظية

داخلة على المبتدأ والخبر فكما لا يستغني المبتدأ عن الخبر ولا الخبر
عن المبتدأ كذلك لا يستغني احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت
فانك تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر
من اعطيته واما المفعولان معافلك ان تسكت عنهما وتجعلهما
نسيا منسيا نحو قولهم من يسمع يخل كما في قولهم فلان يعطي ويمنع

فصل والغاء ما متوسطة ومتأخرة اعلم ان لهذه الافعال
تلك مراتب احدها التي لا يجوز فيها الا الاعمال ولا يجوز الغاء ما
البتة وذلك اذا كانت متقدمة لان التقديم من اعلام العناية
والالغاء يدل على ضعفها فلما تضمنا والثانية التي يحسن
فيها الالغاء والاعمال وذلك عند التوسط نحو زيدا ظننت منطلق
او زيدا ظننت منطلقا وانما استويا لان واحدا من المفعولين
قد تقدم والفعل الواقع بينهما فهو متأخر من وجه ومتقدم
من وجه والثالثة يكون الالغاء فيها احسن وذلك عند ان
وذلك لان الفعل لا حظ له في التقديم بوجه وضعف امره وحسن
الغاءه وانما اختص الالغاء بهذه الافعال ولم يجز في غيرها

من الافعال

للاسناد وقد عرفت فيما تقدم ان العوامل المعنوي هو الذي لا يكون
للمسافة فظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وعامل المبتدأ والخبر فهكذا عند اصحابنا
لان رافعها هو المعنوي من العوامل اللفظية لاجل الاسناد وانما
سلم لو عرى من العوامل ولم يسند اليه شيء كلفظ زيد من غير خبر لفظا
او تقديرا مظهرا او مضمرا لم يكن مبتدأ بل كان بمنزلة الاصوات
التي حقها ان يتلفظ بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد
والتركيب وانما وجب ان يجعل هذا المعنى الرافع لان الاسمين اذا اجتمعا
العوامل لاجل اسناد والثاني الى الاول استغنى الخ وجرها باسناد
عن حكم التعليق والكتابة المعنى الموجب للاعراب اصل الاعراب
ومشبهة الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه والثاني لكونه مجرى به
من الجملة اوجب لهما الرفع من بين سائر وجوه الاعراب وقد عرفت
فيما تقدم ان كل ما يقوم المعنى المقتضي عامل اذ العامل عبارة
عنه في عرفهم فهذا المعنى الذي نحن بصدده في هذه المثابة
فوجب ان يكون عاملا والكوفيون على انهما اعني المبتدأ والخبر
يترافعان وحجة الفريقين مذكورة في الاصل قوله وبهذا المعنى

عامل فيها يشير الى المذهب السديد وهو كون هذا المعنى الاقتضائي
الخبر بين عاملا فيهما جميعا لا ما ذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى
عامل في المبتدأ والمبتدأ هو العامل في الخبر وما ذهب اليه آخرون من
انهما جميعا اعني المبتدأ والمبتدأ جميعا عاملان في الخبر معا وحق الاول
ان يكون معرفة الاصل ان يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة لان وضع
الكلام على ان الخبر عما هو معلوم عندك وعند مخاطبك بما هو غير معلوم
عند مخاطبك ليحصل الفائدة هذا هو القياس ثم انهم يبتدؤن
بالنكرة المخصصة نحو قولك لي وعبد مؤمن خير من حر مشرك واما حسن
ذلك لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة بشهادة تأويل الاباية
وهو هذا الجنس العبد خير من ذلك الجنس وعلى هذا كل موضع يبتدأ فيه
بالنكرة انما يحسن بضرب من التأويل كما في للتفهام والنفي وما جرى مجراهما
نحو ما احد خير منك لان النفي لعمومه الحق بالمعرفة وارجل في الدار
امرأة لانه متناول اياهما وعلى هذا في الدار رجل وقد حسن لابهام
الالتباس فاعني اذا التبس الصفة بالخبر ولهذا التزم تقديمه وقد
يجيء ان موقوفين انما جاز تعريفهما عند ما يكون المخاطب مستعدا للتلبس

فائدة اذا قلت زيد اخوك ومرادك ان تخبر عن زيد انه اخوك المخاطب جاز
بالاتفاق ان يكون زيد مبتدأ واخوك مبتدأ وزيد خبره وان كان مقدما في الاحتمال
انما هو في موضع الاحتمال اعني ما اذا كان كل واحد منهما صالحا لان
يكون مبتدأ وخبرا واما في غير موضع الالتباس فالتقديم جايز بالاتفاق
نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد
وههنا لا التباس لان المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة
الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء والمعنى ان
رافع الفعل المضارع اكثر الكوفيين على ان الفعل المضارع انما ارتفع لتعريه
عن العوامل الناصبة والجازمة وذهب الكسائي الى انه يرتفع بما صدر به والحق
من الروايتين الراجح وذهب اصحابنا الى ان رافع الفعل المضارع وقوعه بحيث
يصح وقوع الاسم فيه نحو زيد يكتب فيكتب ارتفع لانه وقع موقعا يصح
وقوع الاسم فيه ولو قلت زيد كاتب كان اسند كلام فعلم بذلك وقوعه
وهو المعنى الذي ذكرناه وانما وجب بهذا العمل الرفع لان الفعل لقيامه مقام
الاسم وقع في قوة احواله الثلاثة باسم فعل اقوى الحركات وهو
الرفع ثم الواجب ان تعلم انه ليس من صحة وقوعه موقع الاسم كونه في معناه

ولم يوقف النسبة بينهما فائدة بذلك النسبة المجهولة عنده كما اذا عرف
وجود زيد وعرف ان شخصا ما قد انطلق فقلت له زيد المنطلق اي زيد
هو الشخص الذي عرفته بالانطلاق والمعتبر في ذلك حصول الفائدة
فحيث وجدت استقام الكلام وقولهم الله الهنا ومحمد نبينا
على وجهين احدهما ان يذكر ذلك تقربا وتعبدا والثاني ان يقال
لمن يجحد الذي يعرف ويجحد ذلك فتنزله منزلة من يخبر بشيء لا يعرفه
واعلم انهما اذا كانا معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ بالاتفاق
واذا كان الخبر نكرة فلو قلت المنطلق زيد وزعمت انك قدمت الخبر على
المبتدأ لم يكن لو ذهبت لك ان المنطلق مبتدأ وزيد خبره
لا يقال ان زيدا دل على الشخص فهو متعين لكونه مسندا اليه فيكون
ذلك مبتدأ قدم او اخر والمنطلق يدل على المعنى المبهم فتعين للخبرية
متقدما كان او متاخرا لانا لا نجعل المنطلق مبتدأ الا على تاويل
الشخص الذي ينطلق ولا نجعل زيدا خبرا الا على تاويل المسمى بهذا الاسم
فكل واحد منهما صالح ان يكون مبتدأ وخبرا فايهما تقدم يكون هو المبتدأ
كما ذكرنا هذا مذهب السيرافي وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كانا معرفتين

عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب يجعل العامل في الصفة هو
العامل في الموصوف والاحسن ان يجعل العامل فيها معنويا فاذا
قلت مررت بالرجل الكريم وجاءني الرجل الكريم ورايت الرجل الكريم
فالعامل في الكريم عنده كونه صفة للمجرور او مرفوع او منصوب
وهو معنى يعرف بالقلب وليس بلفظ فيه حظ كما ان وقوع المضارع
موقع اسم الفاعل ويعرى المبتدأ عن العوامل اللفظية كذلك
وكان ابو علي يختار هذا المذهب حجة سيبويه ان الصفة قد تنزل
منزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون
عاملا فيهما الا ترى انك اذا جعلت اناء فيه ماء كنت حاملا اناء
والماء الا ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل الى الوصف
بلا واسطة الموصوف وقد يرجح الاول بقولهم يا عمر الجواد استدل
ابو علي الفارسي على ما اختاره من مذهب الاخفش بانا قد نجد من
الصفات ما اعرابه يخالف حال الموصوف نحو قولك يا زيد
العاقل ويا عمر الجواد فزيد مضموم وصفته لقعة ارتفاعا صحيحا
فلو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لاختلف حركاتهما بان كان

او قريبا منه كقولك زيد يكتب هو يكتب مجرد وقوعه موقع جنس الاسم لا ان
يقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل موقعه ولهذا قال لانك تقدر ان تقول
ان تقول في زيد ضارب زيد يضرب او يضرب زيد فوقع الفعل
موقع الخبر وهو اسم الفاعل مرة وموقع المبتدأ الخبر وهو اسم المفعول
ومما يدل على ان وقوعه موقع اسم الفاعل غير مشروط انك تقول يقوم
الزيدان ويقوم الزيدون ولا يصح وقوع اسم الفاعل هنا كقولك
قائم الزيدان وقائم الزيدون لكنه خبر معتمد ولكنه ارتفع هنا لوقوعه
ابتداء والابتداء من مظان صحة الاسم لا يقال فعل هذا واجب لا يرتفع
الفعل في قولهم كاد زيد يقوم اذا الفعل ملتزم في خبر كاد ولا يصح
الاسم لانا نقول ان الاصل ان يقال كاد زيد قائما على ما سبق
الا ان حذف الخبر كاد لا يكون الا الفعل فان قلت فعلى هذا وجب ان يرتفع الماضي في قولهم زيد ضرب
لوقوعه موقعا يصح وقوع الاسم قلنا هذا مغالطة محضة لان العامل
انما يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق الاعراب
فانما يعمل فيه العامل الا ترى انك تقول من اين جئت فتفتح اين وان كان
قد دخله الجر لانه مبني غير مستحق للاعراب قوله والمعنى الثالث

احديهما اعرابا والاخرى بناء وهذا معنى قوله فان المؤثر
لو كان فيهما واحدا لما اختلف حكمهما ومن روى يا عمر الجواد
كانا نائه عجز البيت الذى هو الذى يهوى فاكعب بن امامة وابن سعدى
باكرم منك يا عمر الجواد فقد سهى اذ لا احتياج للتأكيد فى النصب
اذ يصح ان يقال فى ان العامل قد عمل فى محل المنادى النصب حيث
كان مبنيا وعمل فى وصفه النصب لفظا حيث كان معربا فيكون
العامل فيهما واحدا كما فى ذهب المدبر وناعم الباى مرسنى

فصل العرفة

الفصل الاول فى العرفة والنكرة المعرفة ما وضع ليدل
على شئ بعينه وهى ستة الاول المضمر قالوا ان الاصل فى الاسماء التنكير
والتعريف طارئ عليها على ما قد سبق فى باب الاسم المتصرف والنكرة ما لم يخص
بواحد من جنسه فيكون شائعا فى امته كرجل وفرس وما شبههما والمعرفة
ما وضع ليدل على شئ بعينه وهى ضرب المضمر قالوا انه عبارة
عن اسم ينضم اليه ما يدل على المتكلم او المخاطب وغيرهما بعد ما سبق ذكره
اما تحقيقا او تقديرا والفرق بين ضمير المعرفة والنكرة فانه لا يكون
واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون فى هذا

الكلام الا لزيد وكذا اذا قلت جاءنى رجل فضربته لان رجلا
وان كان نكرة فى اول كلامك الا انك لما ذكرته فقد عرفته بعض
التعريف وصار بحيث اذا اشار اليه مشير بما يجرى مجرى الالف واللام التى تقرر عند
السامع تعريفا فاذا اضمرته فقد اشرت اليه بضمير معرفة لمساواته
زيدا فى قولك زيد ضربته من حيث انه لا يكون شائعا فى هذا الكلام قالوا
واعرف انواع المعارف هو الضمير لانه بمنزلة وضع اليد على المسمى
ثم الضمير بعد ما عرف واعرف انواع الضمائر هو ضمير المتكلم ثم المخاطب
ثم ما هو غيرهما قوله والثانى العلم الخاص كزيد وعمرو قالوا فى تعريف
العلم الخاص انه الذى علق على شئ بعينه غير متناول لما اشبهه وانما قيد
بالقيد الاخير احترازا عن المضمر والمبهم لانك اذا قلت لزيد مثلا هو لا يمنع
ان يتناول بكرا وخالدا بخلاف زيد وعمرو وانما قيد بقيد الخاص
احترازا عما ينكر من الاعلام نحو كم من زيد لقيته وكذلك فان لفظ
العلم يطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه العلم والعلم كما يكون
للافراد يكون للاجناس كأسامة وثعالبة وغيرهما قوله والثالث
ما فيه لام التعريف للجنس اللام وحدها عند سيبويه للتعريف والهمزة

Harvard College Library

للوصل مجلوبة للابتداء بها الا ترا ها لا تثبت في الدرج وعند
الخليل ان حرف التعريف ال كهل وبل وانما استمر التخفيف بالهمزة
لكثرة الاستعمال ثم ان اللام الداخل عليه اللام اما ان يكون لمعهود
بحقيقته مع قطع النظر عن عوارضها او فرد ما او افراد ما فان كان الاول
كان لتعريف تلك الحقيقة وسمي تعريف الجنس وان كان الثاني كان لتعريف
ذلك الفرد او الافراد وهو المسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل ثم ان الحكم على الحقيقة
قد يكون شيء يمكن ارتباطه بجميع افراده كقولك الانسان في خسر
فيقال ان اللام لاستغراق الجنس وقد يكون لشيء لا يمكن ذلك فيه
فلا يتم الاستغراق نحو قولهم كثر الدينار في ايدي الناس واخاف ان يأكله الذيب فاللام ههنا
للجنس دون العهد والاستغراق **قوله** والرابع المبهم وهو شيئان قالوا
ان المبهم ما كان متضمنا للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب مزدوجا
بشرط ان يكون سابقا في الذكر ثم ان المبهم اما ان يكون بحيث يستغني
عن صفة او لا يكون والاول اسماء الاشارة والثاني الموصولات
وانما بنيت المبهمات لانها اشبهت الحروف في عدم استقلالها بالافهام
الى الصفة او الصلة ولانها اذا الحقت لم يفهم منها غير شيء واحد

ولا جئه كالمضمرات فان قلت ان عن للسماء اذا كانت مبنية فكيف
قالوا في تثنيتها هذان في حال الرفع وهذين في حال الجر والنصب كما قالوا
مسلمان ومسلمين وكذا اللذان واللذين قلت قد قيل عن ذلك جوابان
احدهما لا نسلم ان هذان وهذين تثنية هذا على حد مسلم ومسلمان
وانما ذلك صيغة موضوعة لتثنية هذا كما ان هما لفظ موضوع لتثنية
هو وانقلاب الالف ياء في حال الجر والنصب ليس للاعراب بل هي صيغة الحرف
موضوعة لتثنية في حال النصب والجر كما انهم صاغوا الضمائر في الاحوال
الثلث فوضعوا للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا وللجرور ضميرا
كذلك مع انها لا شك اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وما
يدل على ان هذان ليس تثنية هذا حذف الالف من هذا اذ الالف في
التثنية لا يحذف بل هي تقلب اما واوا واما ياء نحو عصوان ورحيان
والجواب ان اسم الاشارة اذا ثني فالتثنية تزيل عنه شبه الحرف وتثبت
فيه في الاسمية لاختصاصها بالاسماء فيعود معربا وعلى هذا النون
بدل من الحركة والتنوين لانه قد صار معربا بالتثنية استحق الحركة والتنوين
وان كان الواحد لا يستحق ذلك **قوله** والموصولات نحو الذي والتي

ومن وما والموصول مالا بد له في تمام اسمائه من جملة تقع صلة له نحو
الذي أبوه قائم زيد وانما تعرف بصلتها وكذا قيل ان اللام
في الذي زيادة واصلها الذي على وزن عمي وانما زيدت لتحسين
اللفظ نحو ان يقول مررت بالرجل الذي فعل كذا فيكون اللفظ
متكاملا اذ لو قلت مررت بالرجل لذي فعل كذا لم يحدث ذلك
الانتظام ويدلك على زيادة اللام تفنا ان ما ومن بمنزلته وليس فيها
الف ولام نحو جاءني من عرفته فيكون بمنزلة الذي عرفته فاعلم
لانهم الا بصلة وهي احدى الجمل الاربع وذلك نحو الذي ابوه منطلق
زيد والذي ذهب ابوه عمرو والذي في الدار او امامك خالد والذي
ان تكرمه يكرمك بكر والجملة التي تقع صلة يجب ان تكون من الجمل التي
تقع صفات اعني ان من الجمل التي يتطرق اليها التصديق والتكذيب
فلا يقع وقوع الامر والنهي والاستفهام والتمني وامثالها صلة
فلا يقال الذي اضرب زيدا عمرو او لم يكن في الدار زيد ابوه قائم
لمعنى الذي لا يكون اذا قلت الذي ضربته وذلك لو قلت لم كان
جاءني الذي انظر به لم يقم لبس على معلوم فيكون تبيين

المبهم كما كان الخبر وعلى هذا النحو لو قلت جاءني الذي ما اكرمه بزيد
يجز لان التعجب مبهم عار عن البيان اذ الانسان يتعجب مما يستبهم عليه
فاما قوله تعالى ﴿تماما على الذي احسن﴾ فانه يصير اخبارا لان الذي
اقول فيه اضربه ولو اضمرت القول جاز لكن الجيد اظهاره لانه لم
لا بد في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول كالذي في
الخبر والصفة وغيرهما بل هو ههنا اوجب لان الصلة مع الموصول
قد تنزلا منزلة اسم واحد فلا بد منه حتى يتصل به ما ويجوز حذف
العائد للعلم به وهذا امتنع في كلامهم نحو هذا الذي يعبد
الله رسولا ونحو ذلك فلما لم يجئ في التنزيل آية من هذا الجنس الا وحذف
العائد وقرأه فيه الا في موضعين احدهما قوله تعالى الذي يخطبه
الشيطان من المس والثاني في قوله تعالى انزل عليهم بناء الذين
ابتناه ثم اعلم ان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل
لان الجمل لما كانت الا نكرات فلا يجوز ان توصف المعارف بها لان
المعرفة لا توصف بالنكرة ولما كان كذلك وقد تنزلا مع الصلة
الى ان يصفوا المعارف بالجمل توصلوا به الى وصفها بالجمل كما توصلوا

الى الوصف بالاجناس بذو ولما لم يمكنهم ان يقولوا مررت برجل
فرس مثلا قالوا مررت برجل ذى فرس لم ان الجملة التى توصل
بها وجب ان تكون معلومة للمخاطب كهذا الذى قدم من الحضرة
لم يلزمه ان انت ناقدم من الحضرة الا انه لم يعرف عينه فافده
بذلك انه ذاك ولو لم يبلغ المخاطب ذلك فقلت هذا الذى قدم
من الحضرة احتلم ان الفرق بين الذى وبين ما ومن ان الذى
يقع وصفا وبها لا يقعان وصفين والفرق بينهما ان من يختص
بذوى العلم وما يعمهم لذوى العلم وغيرهم وذو تاتى بمعنى صاحب
الى احد عشر الاربعة اضافة معنوية وذلك كهذا غلام زيد
او غلام هذا الرجل او غلام الرجل وغيره او غلام من هو
عرفة وقد ذكر فى باب الاضافة ان كل نكرة اذا اضيفت الى معرفة
اضافة معنوية فالمضاف يكتسى من المضاف اليه التعريف لا اسماء
ضربت فى الابواب تعرف فانها نكرات وان اضيفت الى المعارف
اعنى نحو غير ومثل وشبه وقد سبقت اليه الاشارة فيما تقدم
قوله الفصل الثانى فى التذكير والتانيث المذكر ما ليس فيه تاء التانيث
وهى

وهى الموقوف عليها بالهاء احترز بذلك عن التاء فى بنت واخت
ونحوهما فانها بدل عن الواو وليست للتانيث الا ان ابدالها جعل
مختصا بحال التانيث والوقف عليها بنت واخت بالتاء كبنت
واخت وبعضهم يقف على تاء التانيث ايضا بالتاء ولا يقلبها
هاء كطلحة ومنه قول الشاعر بل جوز بنها كظهر الحجفة ثم ان عوض
التاء عن المنقلبة هاء فى الوقف كما يجئ للتانيث يجئ لسببه
التانيث المجيء للفرق بين الجنس والواحد منه كتمر وتمرة ومنه
ضربة وقتلة وللمبالغة فى علامة وتانيث ولتاكيد معنى الجمعية
نحو كمأة جمع كمء وللدلالة على النسب والتعريف كمهالبة وموازرة
وهو جمع مهلب وموزر وغير ذلك دخل التاء فى علامة وتانيث للتانيث فكانه قيل جماعة
علامة اى انه ليس بعلام واحد لانه جماعة من العلماء وغير ذلك مما
يطول تفصيله وشبهها بالتانيث كونها فروعا لاصول فرعية
التانيث للمذكر قوله والالف الالف تجئ للتانيث مقصورة
وممدودة كجبلى وصحراء والابنية التى تكون فيها الالف مقصورة
قد تكون مخصوصة كفعلى بضم الفاء وسكون العين وفعلى

بفتح الفاء والعين وفُعَل بضم الفاء وفتح العين وفَعِل بفتح الفاء

وكسرها وسكون العين فان الفعل قد تكون للتانيث كسلمى وسعدى

ورضوى وقد تكون للالحاق كارطى وغيرها وعلامة كونها للتانيث

امتناع الصيغة من الحاق التاء وردوده غير منصرف في الاستعمال

واما مثل احمد وحمدون فكثيرة الضابورث عدة ما سنة علمه وهي على حقيقة كالرجل

ظهر من هذا ان التانيث الحقيقي ما يازائه ذكر من الحيوان كالمراة والناقة

وغير الحقيقي هو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح

كالظلمة والارض وغيرهما ثم ان الحقيقي لاصالته اقوى من غيره فاورث

موة الحاق العلامة بالفعل المسند اليه نحو جاءت هند ولم يحز جاء

الا في ضرورة الشعر واما في غير الحقيقي فقد جاز نحو طلع الشمس جوازا

مستويا وان كان الشمس طلعت فان وقع بين الفعل

وبينه فصل جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة نحو حضر القاضي

اليوم امراة لان الفاعل اذا بعد عن الفعل ولم يلم به لم يبق له تلك

القوة فيسند الى الحاق العلامة لامحالة واستحسن ذلك في

غير الحقيقي نحو قوله ان من جاءه موعظة ولو كان بهم خصاصة لانة

اذا كان جايزا بغير الفصل من غير قبح مع الفصل بحسن ثم ان

علامة التانيث للبهايم وان كان حقيقيا الا انه دون علامة التانيث الادميين

لان البهايم لا يميز اعيانها بل يجعلها صورة مخترعة ولا يقصد

علامة بها وتذكيرها ذلك القصد فكانه تانيث غير الحقيقي يجوز

صار الناقة وان لم يجز جاء هند علمه والكفطي على ثمانية اضرب

التانيث غير الحقيقي قد تكون فيه علامة التانيث لفظا كالتظلم

وبشرى وصحراء وقد لا تكون ثم انه ان كان واحد الفظ قدر

فيه التاء نحو ارض ونعل بدليل ريضة ونعيلة وانما قدرت التاء

دون غيرها من علامات التانيث لكثرتها ولانها ام العلامات

وهذا يسمى مؤنثا سماعيا لانه يحفظ عن العرب ولا يقاس عليها

ثم ان اسم المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا فامره بالاسناد

نحو طلعت الشمس يظهر بيقين بالاسناد الى المضمر نحو الشمس

طلعت او بالتصغير اذ التاء يظهر فيه وان كان رباعيا

فصاعدا اعني ما كان على اربعة احرف سواء كان بجميع

اصولا او لم يكن نحو عقرب وعناق فامره لا يظهر الا بالاسناد

نحو لد عتى عقرب والتاء لا يظهر في التصغير لتنزل الحرف الرابع
منزلة التاء الثانية على ما قد سلف في باب ما لا ينصرف وقد يشبه
قد يجدبه وورينبه حيث اظهر التاء في الرباعي وعكسه عرسهى
وعربية لم انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا
لوجهين احدهما ان الجمع المكسر فرع على جمع المصحح فاصحح فيه
فرعيته فلما كانت تانيثه لاجل انه كان تانيثا غير حقيقي
فجاز في فعلها الحاق العلامة وتركه نحو فعل الرجال وفعلت
الرجال ولا فرق بين جمع المذكر وبين جمع المؤنث نحو قوله تعالى
اذا جاءك المؤمنات وقوله تعالى وقال نسوة وقال الرجل
نسوة اسم مفرد لجمع اسم المراة وتانيثه غير حقيقي لكنايث الامة
وهي اسم لجماعة النساء وقيل انما قال وقال نسوة على تاويل
جمع النساء وقيل حمل على معنى الجماعة وتانيث الجماعة ليس
بحقيقي وانما لم يجعل الجمع بالواو والنون مؤنثا لانه لم يات به
الا تانيث الامة وهو واحد بخلاف التكسير كما عرفت ولانه مخصوص
بالمذكور ولم يتغير صيغة مفرده عما عليه بل الحق بالواحد واو كلفاف

صيغة الواحد

جمع التكسير فانه قد استوفت له صيغة
هذا اذا كان الفعل
مسندا الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة في المؤنث غير الحقيقي انما
يسوغ عند اسناد الفعل الى ظاهر اسم نحو طلع الشمس اما اذا كان
مسندا الى ضميرها فلا يسوغ الا الحاق العلامة نحو الشمس طلعت
فههنا ان لم تلحق العلامة لم يعرف اسناده الى الضمير ام الى الاسم
الظاهر بخلاف نحو الشمس طلع شعاعها او قرنها مسلما وقيل انما
امتنع الشمس طلع لامتناع فولك الشمس طالع ووجه الامتناع
هناك ان اجراء المفرد المستوفي حكم المخبر عنه في تذكيره وتانيثه
وتثنيته وجمعه حيث كان المخبر عنه فلما كان حكمه هناك هكذا
وهذا واقع موقعه تبعه في ذلك وهكذا اذا اسند الى ضمير
لم يجز الا الحاق العلامة نحو الرجال جاءت واستمعت
هذا اذا اسندت الى ضمير المستكن وذلك تسكن الى الضمير
البارز نحو الرجال جاؤا واستمعن قال ابو عثمان والعرب
تقول الجذوع انكسرت والاجذاع انكسرن وهكذا الحسن خلقن وعسى
خلت وعاذك بضربة لازب
الازب واللازم واللابث والراصد
بمعنى واحد غرائب القرآن
ليس ذلك بواجب بل مستحسن وعلة الاكثر
فيها ان المفرد والتثنية يخصصه بالجمع فذكرت
ممتزا جمعا

والنفر مذكر الناس جمع وليس بجمع الانسان لفظة لا الاناسي
لا يجمع هكذا واصله اناس قال الجوهري حذفت الهمزة ولم يعلو
الالف واللام عوضا عن الهمزة والالم يجتمعا معاقبين قلت ان
المنايا يطلعن على الاناس الامنيا وقال غيره الالف واللام
فيه بدل كما في الله ولا يقدح اجتماعهما في ذلك لبدل فعلا عاد
الا له ان تكون كظبية ثم الناس اسم مذكر لانه ليس بجمع له واحد
من لفظه بل هو اسم مفرد لمعنى الجمع وكذلك القوم والنفر فانهما
لم يستعملا الا مذكرين مع انهما اسما جمع قال الله تعالى تسعة
رهط ولو كان مؤنثا لقيل تسع رهط واما القوم فهو
ايضا اسم مفرد موضع للجمع الا انه قد يذكر ويؤنث بدليل الآيتين
اللتين اوردهما المصنف الا ان تأنيثه ليس لمعنى الجمع بل الناء مقدرة
فيه والا لوجب ان يكون البرهط والنفر مثله قال الجوهري والقوم
والرجال دون النساء لا واحد له من لفظه قال زهير وما ادري
وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء قال الله تعالى لا يسخر
قوم من قوم ولا نساء من نساء وربما دخل النساء في غير سبيل التبع

قال

قال والقوم يذكر ويؤنث لان المجموع التي لا واحد لها من لفظها اذكانا
للاد ميين مثل قوم ورهط يذكر ويؤنث وان صغرت لم يدخل فيها
الهاء واما يلحق تأنيث تصغيرها ويدخل الهاء فيما يكون لغير
الاد ميين مثل الغنم والابل لان التأنيث لازم له هذا ما ذكره
الجوهري وما ذكره المصنف مخالفة حيث فرق بين القوم وبين سائر التي
والجوهري لم يفرق قوله وكنخل والتمر مما يبنيه وبين واحد التاء
يذكر ويؤنث اعلم انهم وضعوا بعض الاسماء للجنس ثم فصلوا
بينه وبين واحد منه بالتاء كنخل وتمر وغيرهما فما كان من هذا
الجنس يذكر ويؤنث اما المذكر فلكونه اللفظ لان اللفظ والاسم افاد
معنى الجمع الا انه واحد صورة وذلك نحو اعجاز نخل منقعر واما التأنيث
فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع مع ان له واحدا فاشبه سائر الجموع
وذلك نحو اعجاز نخل خاوية والنخل باسقات وهذا ابيات لا يكون
له مذكر من لفظه لا لتباس الواحد بالجمع لانك اذا قلت شاة
مثلا واردت الواحد المذكر فقد التبس بالجمع لان الجمع شاء
ايضا قال يونس اذا اراد واذلك قالوا هن شاة ذكر وحمامة ذكر

قوله وتأنيث العدد من الثلاثة الى العشرة عكس تأنيث جمع الاسماء
انما انعكست قضية التأنيث والتذكير في الثلاثة الى العشرة نحو ثلاثة
رجال وثلثمئة لان رجالا قد مت في الاعتبار على المنوث نظرا الى
الافراد وقلة التكسير فاتت العدد من ثلاثة الى العشرة استصحابا
واستهجن الغاء الفرق ومنع عن زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع
علامتي التأنيث لزم حذف التاء هذا في الثلاثة الى العشرة واما
الواحد والاثنان فقد سلك فيهما سبيل القياس فقالوا للمذكر
واحد واثنان وللمؤنث واحدة واثنتان او اثنتان واما ما فوق
العشرة فاحد عشر الى تسعة عشر تؤنث الاسم الاول دون
الثاني لان الاسمين اعني العشرة مع ما يضاف عليهما بمنزلة
اسم واحد كرهوا انبناء علامة التأنيث فيهما لامتناع اجتماعهما
في اسم واحد فتقول احد عشر رجلا احدى عشرة امرأة تؤنث
احدى ولم تسقط التاء التي كانت سقوطها علامة التأنيث
من العشرة لئلا يجتمع علامتا التأنيث اعني انبناء الاول في احدى
وسقوط التاء من العشرة وفي مذكر تسقط التاء من العشرة

كيلا يجتمع علامتا التذكير في اسم واحد لان ذلك ممتنع اثنتا
عشرة امرأة واثنا عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة
وهكذا الى تسعة عشر تثبت التاء في الاسم الاول في المذكر
وتسقط من الاسم الثاني وفي المؤنث بالعكس وبين العشرة وبينها
اي الجزوين يكسر بينهم واما ما لحق بآخره الواو والنون من الاعداد
نحو عشرون وثلثون فالمذكر والمؤنث فيه سواء نحو عشرون رجلا وعشرون
امرأة قوله واما مبنيا على الفتح قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة
لبناء الاسمين في الاعداد المركبة واما اثنا عشر فانهم اعربوه
اعراب المثنى نحو هذان اثنا عشر ورأيت اثني عشر ومررت
باثني عشر وذلك لانهم جعلوا النون منظرا به اعني عشر بمنزلة النون
من التثنية وعوضا عنه بدليل انه لا يجوز الجمع بينهما فكما لا يجوز
الاضافة مع قيام النون فلا تقول اثناك كذلك لا يجوز
اثنا عشرك كما يقول خمسة عشرك واذا كان بمنزلة النون لم يكن
الاسم مركبا فلا يكون مبنيا قوله الفصل الثالث في البواقي
وهي الكلمات التي لا يسمى الاعراب الا على سبيل التبع لغيره وهي خمسة

اما التاكيد فيختص بالمعرفة ويكون بالتكرير فائدة التوكيد التقرير والتحقيق
وازالة التجوز والسهو لان في كلامهم ايجاز نحو مررت بزيد اي بالجسم
الذي يقرب منه زيد وفعلوا نح فنادته الملائكة فان ذلك مجاز
اذ لم يناده الا جبريل عم فاذا قلت مررت بزيد نفسه ازلت التجوز
الذي مررت بزيد وفعلوا نح فسجد الملائكة كلهم اجمعون لازالة التجوز
الذي في فعلوا نح فنادته الملائكة وانه يختص بالمعرفة نحو جاءني زيد نفسه
ولا يسوغ في النكرة لا تقول جاءني رجل نفسه عند اصحابنا لوجهين
احدهما انهم قالوا ان النكرة اذا تبعها غير ثبت لها عين كالمعرفة
فلا يفتقر الى تاكيد لان تاكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه والثاني
ان التاكيد يدل على التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع
والعموم فبينهما تدافع والكوفيون اجازوا ذلك فيما كان محدودا
كموقت ليلة كلها لان الليلة موقتة فيجوز ان يقام في بعضها فاذا قيل
ليلة كلها صح المعنى الذي وضع التاكيد لاجله وهو ازالة التجوز واشتدوا
بمدة صرت البكرة يوما اجمعا وعذاتي ذ عند البصريين ثم ان التاكيد
يجيء في الكلام على وجهين بتكرير صريح نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عبر عنه

المص بالتكرير مطلقا فانه جار في كل واحد من الاسم والفعل والحرف وجملة
والمفرد بتكرير غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر عنه المص بغير التكرير
فان كان تكريرا معنى الا انه ليس بلفظهم ان لفظ النفس ومثله العين
يؤكد به الواحد والتثنية وجمع مذكر وامؤنث ويسند الفعل اليه كما سنذكره
متسعا نحو جاءني نفسه وعينه وكلا لا يؤكد به الا المثنى كما سبق في صدر
الكتاب انه مثنى اجمع وكل لا يؤكد به الا جمع او شيء ذو اجزاء
مقصودة نحو قرأت الكتاب كله ولا يسند اليه الفعل البتة والتعوج
في معناه وهو اتباع له لا يجيء الا على اثره ولو قلت جاءني القوم التعوج
لم يجز وكذلك ابتعوره وابسعوه بالصاد غير المعجمة وروي بالصاد المعجمة
قال الازهري انه تصحيف وهذا ابن كيسان ابتدأ بالتاء من نفسه
الى آخره بعد ما ابى بعد اجمعين وعن بعضهم جاءني القوم التعوج وليس
بالاعرف وانما جمع كل واجمعين في فعلوا نح فسجد الملائكة كلهم اجمعون
لانه اذا قال كلهم افاد ذلك الاحاطة بالجنس وانه لم يبق واحد
منهم الا وقد سجد الا انه لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدري
اسجدوا في وقت واحد او في اوقات مختلفة فقرن به اجمعون ليفيد

الاجماع ويدل على انهم سجدوا عن آخرهم في مائة واحدة هكذا
ذكر ابو العباس رحمه الله الصفة هي الاسم الدال على بعض احوال
الذات ذكر بعضهم ان الصفة هي ما يذكر بعد الشيء من الدال على بعض
احوال ذاته تخصيصا له في النكرات نحو جاءني رجل عالم وتوضيحا في المعارف
نحو جاءني الرجل العالم وقيل هي التفرقة بين المشتركين في الاسم نحو مررت
برجل طويل ورجل قصير فتفصل بين الشخصين المشتركين في اسم رجل
وقد تجيء لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية على القديم سبحانه وتعالى
اولما يضاد ذلك من الذم والتحقير ولمجرد التاكيد كقولهم ذهب امس الدابر
ثم اعلم ان الصفة اما ان تكون بحال الموصوف او بحال ما هو من سببه فالاول
نحو مررت برجل عالم واما الثاني فنحو مررت برجل كبير عبده والكبير ليس بحال
الرجل وانما هو حال عبده وهو من سببه والعوض بالسببي ان يتصل ضمير
راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم ان الشيء يوصف بخمسة اشياء الاول
ما كان فعلا للموصوف او لشيء من سببه نحو مررت برجل قائم او امرأة
قاعدة فان مثل هذا فعل يزول ويحدث وفي الوصف بها ضمير
عائد الى الموصوف وكذلك مررت برجل قائم ابوه فرفع الاب بالفاعل

وهو صفة للذي قبله لان التعليل من سببه وفعل ما هو من سببه بمنزلة فعل
نفسه فلو قلت مررت برجل قائم غلامه لم يجز لان الفاعل ليس من سبب الرجل
فلا يكون فعله صفة له والثاني ما كان حلية من الموصوف او من شيء من سببه
نحو رجل طويل او طويل ابوه والثاني ما كان غريزة كالفهم والكرم والعقل
والفرق بين هذا وبين الاولين هو ان الصفات قد تكون علاجا
وقد تكون حلية فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالذهاب والقيام
والقعود وغير ذلك واما الحلية فعلى ضربين احدهما ما يعرف بالعين
كالطول والقصر والحمرة والزرقة والثاني ما لم يكن للعين فيه نصيب
بل كان يعرف بالقلب كالعلم والجهل والظرافة
والكرم وبهذا هو المعنى بالغريزة اصطلاحا ولما فيه والرابع النسب
نحو هاشمي وبصري وسلمي الخص اذا نسبت الى شيء صار وصفا تقول هاشم
وبصرة فلا يصح الوصف به فاذا نسبت فقلت هاشمي للحر اطلاق سلك
الصفات فتقول مررت برجل هاشمي او امرأة هاشمية وتقول رجل
هندي غلامه فيرفع به الفاعل لانه صار وصفا بالنسب فجرى مجرى
سائر الصفات في الحاق علامة التانيث والتثنية والجمع وتذكر منكرا حسن

وشديد في مشابهة اسم الفاعل وانما وصف بها عما الاجناس
بتوسل ذو نحو مررت برجل ذي مال فانهم اذا احتاجوا ان يصفوا
بالاجناس لم يثبت لهم ان يقولوا رجل مال او امرأة سوار فاجتلبوا
هذه الكلمة فتوصلوا بها الى الوصف بالاسماء الاجناس فقالوا ذو مال
وامرأة ذات سوار فصح لهم اللفظ والمعنى وصار بمنزلة صاحب
مال وصاحبة سوار الا ان صاحبا لا يلزم هذا المعنى لانك
تقول مررت بزيد صاحبك بمعنى رفيقك وذو موضوع
لان ذو يضاف في الاسماء الاجناس فقط ولا يضاف الى
المضمرات والاعلام وذلك لان الاشياء تتصف بالاجناس
ولا تتصف بالاعيان لانك اذا قلت جاءني رجل ذو علم فيكون
صفة له وكذا امرأة ذات سوار لان القصد بالجنس في ذي تتصف
حتى كانه قيل امرأة محلية او متزينة واما الذوات باعيانها فلا
يتصور ان يتصف بها الشيء الا ترى ان زيدا لا يكون صفة في
شيء كما يكون للعلم ولا يوجب معنى كالوصف بالملابسة كما
يوجب السوار فلهذا لم يجز اضافة ذو الى زيد وعمرو ولما جاز ان يضاف

الى

الى المعرف باللام نحو مررت برجل ذي المال لانه كان نكرة في الاصل
وكان اسم جنس فاجيز اضافة اليه مع كونه معرفة لان التعريف ليس ما وقل
احواله فالجنسية وجودة فيه بخلاف المضمر والعلم ثم ان اعرابه على
السلم حالة الانفراد والتذكير كاعراب ابوه واخوه على ما سلف في
صدر الكتاب واما في التثنية فانها تلحق النون ويكون الاعراب فيه
نحو مررت بامرأة ذات مال وكذا في الجمع نحو هذه نسوة ذوات مال
ومررت بذات مال ورأيت ذوات مال بالكسر حالة النصب
والجر كما ترى واما في التثنية والجمع فكمسلمان ومسلمون وله وكل
صفة تتبع موصوفها اعلم ان الصفة اذا كانت فعلا للموصوف
فهي توافقه في جميع الاحوال من التعريف والتنكير والاعراب
والتذكير والتانيث لان الصفة لما كانت هي الموصوف في المعنى نحو
زيد الظريف وجب ان يدخلها ما يدخل الموصوف من التذكير والتانيث
والافراد والجمع اذ الشيء الواحد لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا
ومؤنثا في حالة واحدة وهكذا حكم التعريف والتنكير لان الشيء كما لا يجوز
ان يكون واحدا وجمعا لا يجوز ان يكون شايعا ومخصوصا

فلا يجوز ان تقول مررت بالرجل ظريف لان الرجل اذا كان
يدل على واحد مخصوص و ظريف على السباع و العموم لم يكن
احدهما موافقا لصاحبه و كان بمنزلة الرجل الظريف هكذا
ذكره ابو علي و كذلك حكم الاعراب فان الصفة لما كانت هي والموصوف
الموصوف و جب ان ينصب عمل العامل عليهما جميعا فتوافقه الاعراب
في الاعراب هذا اذا كانت الصفة فعلا للموصوف اما اذا كانت
فعلا لسببه فانها لا توافقه في الاعراب و التعريف و التنكير
دون ما سوبهما فلك ان تقول مررت برجل حسنة جاريته
و بامرأة قايم غلامها و برجلين ذاهب غلامهما و برجال
قايم اخوهم و ذلك لان الصفة التي هي فعل لسببه لم تكن هي
هو حقيقة فيجوز ان لا تطابقه تذكيرا و تانيثا و افرادا
و جمعا اذ لا يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا ابوه او غلامها
كما يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا نفسها الا ان هذه الصفة
بعد عدد الضمير من معموليها اي الموصوف تنزل صفة
كانت من فعل الموصوف او الرجل كما يوصف بكرم نفسه

يوصف بكرم ابيه فاذا قيل رجل كريم ابوه كانه قيل كريم الاب
فتكون الصفة فعلا له عن كريم الاب بدليل اضمار ضميره و تانيثها
في امرأة كريمة الاب بدل على ذلك فاذا انتزلت الصفة بفعل سبب الشيء
منزلة الصفة بفعل ذلك الشيء ذلك الشيء وجب ان يطابق
الموصوف في التعريف و التنكير و الاعراب لما ذكرنا **تم**
و البدل على اربعة اوجه المقصود من البدل من الكلام و الاول
كالبدل لذكره و هو في حكم تكرير العامل فاذا قلت مررت
بقومك بعضهم كان بعضهم مجرورا بالحرف جرا آخر كانك قلت مررت
بقومك بعضهم بدليل مجيء ذلك صريحا في قوله تعالى للذين
استضعفوا لمن آمن منهم و قوله تع لجعلنا لمن يكفر بالرحمن
لبيوتهم سقفا من فضة و انما كان البدل في حكم تكرير العامل
لان البدل يتركب اليه المبدل منه فاذا قلت جعلت متاعك
بعضه فوق بعض كان المعنى جعلت بعض متاعك فوق
بعض و لهذا قالوا انه في حكم تنحية الاول قال جار الله و قولهم انه
في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه و مفارقته التاكيد

والصفة في كونها تتمتين لما يتبعانه لان يعنوا احد الاول
ولا اشتراك الا ترى تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو
ذهبت تنعت الاول لم يفد كلامك يعني لا يجوز ان تقول زيد
رايت رجلا صالحا اذ لا ضمير عائد من الخبر الى المبتدا ثم ان البدل
يجيء على اربعة اضرب احدها بدل الكل من الكل نحو رايت زيدا
اخاك اذا الخ هو زيد وعلى هذا قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم
صراط الذين والثاني بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه
اذا الراس بعض زيد ولا بد فيه من ضمير يرجع الى المبدل منه والثالث
بدل الاشتمال نحو سلب زيدا ثوبه فثوبه بدل من زيد لانه لاتصاله به
واشتماله عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه والرابع بدل الغلط نحو
مررت بحمار فسبقك لسانك الى رجل فتداركه بان اتبعته
المقصود والثاني الاتي لبداية الكلام والاحسن ان يستعمل
فيه بل نحو مررت برجل بل بحمار وهذا انواع البدل الاربع
ووجه الحصر على ما ذكره بعض المحققين هو ان البدل الخ
مراده يكون غير المبدل ولا يكون والثاني اما ان يكون بعضه

اولم يكن والثاني اما ان يكون له بالمبدل تعلق ما اولم يكن فالاول
بدل الكل من الكل والثاني بدل البعض من الكل والثالث بدل الاشتمال
والرابع بدل الغلط ولهذا يندفع اعتراض من يقول ان صنفا قسما
خامسا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه
لان هذا من بدل الاشتمال ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام
ومستقلا بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ دون
المعنى ولهذا لم يشترط ان يطابق المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما
اشترط في الصفة بل لك ان تبدل النوعين من الاخر
نحو قوله تعالى صراط مستقيم صراط الذين وقوله تعالى بالناصية ناصية
كاذبة الا انه لا يحسن بدل النكرة من المعرفة الا ان تكون موصوفة
لتختص فتصلح تبيينا وايضاحا قوله وعطف البيان هو اسم غير صفة
اعلم ان عطف البيان اسم وارد للايضاح والتبيين والكشف
عن المراد كالصفة نحو جاءني ابو عبد الله زيد فيعلم المخاطب
انك تريد بجملة من يكنى ابا عبد الله الرجل الذي يعرف بزيد
او تقول جاءني زيد ابو عبد الله اذا كان بالكنية اشهر اذ لم يعلم

المخاطب انك تريد ممن يسمى بزيد هو الذى يكنى اباعبد الله والفرق بينه
وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا مبنية لوجوده فى الموصوف
وانه لا يكون مشتقا وان عطف البيان يدل على المقصود لوافرد
عن متبوعه والصفة لا تدل اذا لوافرد طويل عن الموصوف فى
قولك جاءنى رجل طويل ولم تقيد به على زيد بل عليه وانما
دل عليه شئ ما من صفة على الجملة وان العطف والمعطوف لما جعلا
بمنزلة اسم واحد لافادة خصوص بل هما هما ان كان احدهما
عند السامع اعرف من الاخر واما الصفة والموصوف فهما هما
اجريا مجرى واحد لافادة خصوص والفرق بينه وبين البدل
ان البدل هو المقصود بالكلام ووروده اولا كالبساط
لذكره ولعطف البيان كذلك اذا لمعتمد بالحديث هو الاول ووروده
الثانى لاجل ان يوضح امره وان البدل فى حكم تكرير العامل بخلاف
عطف البيان ويوضح ذلك قول المرار ابن المنازل البكرى
بسر عليه الطير ترقبه وقوعا فبسر عطف بيان من البكرى ويمتنع
ان يكون بدلا والا لكان المنازل داخلا عليه فى التقدير نحو المنازل

بسر وهذا لا يجوز كالضارب زيد وقد ذكرت ذلك فى باب
الاضافة والعطف بالحروف حروف العطف تسعة الواو
للجمع المطلق اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى من حروف العطف
يشترك فى حكم المعطوف والمعطوف عليه حكم واحد الا انها
ابعد اشتراكا فى هذا المعنى يفترق قالوا والجمع المطلق وهى الاصل
فى الحروف العاطفة لدلالتها على الاشتراك بخلاف اخواتها
فانها تفيد مع الاشتراك معنى اخر فتكون هى الاصل والدليل
على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب كثيرة لا يليق بهذا المختصر
بهذا الكتاب وما عدى الى الفقه من ان الواو تفيد الترتيب
فهو افتراء عليه فانه ارفع علما وانا واعلى كعبا فى علم العربية
من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء وثم فانهما تفيدان الترتيب
الا ان الفاء لتوجهه من غير مهلة وتراخ وثم لتوجهه مع التراخى
ومن ثم لم يجز ضرب زيد يوم الجمعة فعمرو بعد شهر وجاز
ثم عمرو بعد شهر وكم من قرية اهلكناها فجاءها بياتا
وقوله واتى لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى فتأول

بانه لما اهملنا حكم بان الباس قد جاء ما وبثبات الاهتداء ودوام
واما حتى ففى موضوعة لانتهاء الغاية وقد ذكرنا حروف الجر قبل هذا
لم يذكره الخصوص هنا **مسئلة** واو لاحد الشيئين او الاشياء او بمعنى
على ثلثة اوجه احدها انك تخبر بضرب زيد او عمرو واردت ان تخبر
بضربك زيدا فاعرضت عنك جوزت لان تكون ضربت عمرا
فاتيت بالواو واخذت انك ضربت واحدا منهما وقد يقع فى الاستفهام
نحو ازيد عندك او عمرو فدل على انك تستفهم المخاطب عن احدهما
لا بعينه ولم يجز ان يضربهما فليس فى ذلك شك واما هو تخيير
اولم يكن هناك شيء موجود يشك فيه كما يكون فى الخبر والثانى
الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والفرق بين هذا وبين
التخيير انه لو جالسهما معا لم يكن عاصيا كما انه لو جالس
احدهما بخلاف التخيير فان الامتثال لا يكون الا بالاقدام على
احدهما والثالث بمنزلة او فى بعض المعانى نحو جاءنى اما زيد واما عمرو
واضرب اما زيدا واما عمرا او جالس اما الحسن واما ابن سيرين
والجمهور على ازيادة اضافة جملة حروف العطف وشيخ ابو على

الفارسى

حروف العطف

الفارسى لم يعد ما منها لو قوعها قبل المعطوف عليه ولدخول العاطف
عليها واقتفاها المفصل لم يذكرها وجعل حروف العطف تسعة
مسئلة ام الاستفهام متصلة اعلم ان ام تجئ على ضربين احدهما ان تكون
متصلة وذلك لا يكون الا فى الاستفهام نحو ازيد عندك ام
عمرو ومعنى ايهما عندك وكذلك اضرب زيدا ام عمرا ومحاصل انها
اذا وقعت بين مفردين فهى متصلة واذا كانت متصلة صح ان
يقال ايهما والاتصال ان تكون معادلة لهمزة الاستفهام وقرينة
لها حتى تكونا جميعا بمعنى اى والفصل بينهما وبين او انك مع ام
تعلم وجود احدهما عنده فتطالبه بالتعيين ومع او لا تعلم وجود
احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام بذكر احدهما نحو زيدا ان كان
زيد عندك ام عمرو ان كان عمرو عندك والجواب مع او لا او نعم
والثانى ان تكون منقطعة وتقع فى الاستفهام والخبر اما الاول
فنحو قولك ازيد عندك ام عندك عمرو فكانك بما استفهمت
عن وجود زيد عندك ثم بدا لك عن هذا السؤال فاضربت عنه
واستانفت سؤالا آخر فقلت ام عندك عمرو ومعنى بل عندك

عمرو فالم المنقطعة في معنى بل مع الهمزة ولابد معهما من اعادة الجر
وفاقا بينها وبين المتصلة واما ان فكقولك انها لابل ام شاة فكانك
رأيت شيأ من بعيد فظننته ابلا فاخبرت انه ابل على حسب اعتقادك
ثم اعترضك شك جوزت له ان يكون شيأ اخر فاضربت عن
الاخبار اخذا في السؤال عن كونه شاة فقلت ام شاة اي بل اهي
شاة قوله والنفي بعد الاثبات اعلم ان لا وبل ولكن تشترك
في ان المعطوف بها يغاير المعطوف عليها اما لا فهي للنفي بعد الاثبات
نحو جاءني زيد لا عمرو واما بل فهي للاضراب وهو الاعراض عن
الشيء بعد الاقبال عليه فاذا قلت ضربت زيدا بل عمرا كنت
قاصدا للاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك انك غلطت في ذلك
فاضربت عنه الى عمرو وقالوا بل نقيضة لا لان لا تنفي عن الثاني
ما وجب للاول وبل تثبت للثاني ما وجب للاول وتنفيه عنه
وقد يقع بعد النفي كما تقع بعد الموجب نحو ما جاءني زيد بل عمرو
وقد ابطلت نفي المجيء عن زيد واخبرت ان الذي لم يجيء عمرو دون
زيد ونقل عن عبد القاهر ان هذا على وجهين احدهما ان يكون

التقدير ما جاءني زيد بل جاءني عمرو فكانك قصدت ان تثبت نفي المجيء
لزيد ثم استدركت فاثبته لعمرو والثاني ان يكون المعنى ما جاءني
زيد بل جاءني عمرو ويكون نفي المجيء اثباتا لزيد واثباته لعمرو ويكون
الاستدراك في الفعل وحده دون الفعل وحرف النفي معا واما لكن
فهي للاستدراك بعد النفي خاصة نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فهي
اخص من بل لاختصاصها بالاستدراك بعد النفي دون الايجاب
لا تقول ضربت زيدا لكن عمرا وهذا في عطف المفرد على المفرد
واما في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في جواز الاستدراك
بها في الايجاب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء والفرق بين
الاستدراك والاضراب مذكور في المتن

الفصل الرابع

في الاعراب الاصلي وغير الاصلي مداره على ثلثة امور اما جعل
الرفع علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية والجر علما للاضافة
لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير مستغن فضلة تم الكلام
بدونه فاختص بالرفع الذي هو اقوى لانه من السنتين ويجب
ذكره في النطق به الى كثير عضوين واختص المفعول الذي هو اضعف

بالنصب الذى هو اخف واضعف لكونه انقص الخلق والمضاف اليه
وهو بينهما لكونه تارة فاعلا وتارة مفعولا بالجر الذى هو المتوسط
بين الرفع والنصب لكونه وسط الخنك سيبويه لطريق التوافى
والتآكل ويقال ان الفاعل اقل من المفعول لكونه واحدا بلا
وكون المفعول واحدا فصاعدا الى التسعة فاختص الاقل بالاثقل
والاكثر بالاخف انتهى قوله والملحق
بالفاعل خمسة جمهور النحويين على ان الفاعل اصل والمبتدا فرع
عليه خلافا لابن مضاء لما روى عن على رضى الله عنه انه قال
الفاعل رفع وما شبه به والمفعول نصب وما يقوم مقامه والمضاف
اليه خفض وما جرى مجراه وايضا ان الفعل يتقدم على الاسم
فى باب الاسناد لما تقدم فيكون الجملة الفعلية متقدمة على الاسمية
فيكون الفاعل متقدما على المبتدا وايضا ان الفاعل ابدا او فى
الغالب ثانى اثنين لانه يحتاج الا الشئ واحد وهو الفعل
والمبتدا ابدا او فى الغالب ثالث ثلثة لافتقاره الى الخبر والعايد
منه اليه ولا شك فى تقدم الاثنين على الثلثة وقد ذكرنا فيما

سلف

سلف مشابهة هذه المذكورات بالفاعل فلا نعيده قوله والمفعول خمسة
انما سمى المصدر مفعولا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق الا ترى اذا قلت
ضربت ضربا ما كانك قلت اوجدت ضربا او احدثته فيكون مفعولا على
الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت زيدا فانك لست بفاعل زيد على الاطلاق
وانما وقعت به فعلا وعلى هذا سائر المفاعيل وانما الحق الحال والتمييز
والمستثنى المنصوب بالمفعول لما فيهن من فضلة فى الكلام مثله وللحال
شبه خاص بالظرف لكونها مفعولا فيها وللمستثنى بالمفعول معه شبه
لان العامل فيه بتوسط الحرف قوله والجر الاصل للمضاف
اليه اما بالحروف او بالاضافة المعنوية الخ انما كان الحرف فى
كفى بالله وفى لا تلقوا بايديكم غير اصيل لان المجرور لفظا مرفوع او منصوب
معنى اذ المعنى كفى الله ولا تلقوا ايديكم على احد الثناويلين
وكذلك المضاف اليه فى الاضافة اللفظية لانه فاعل او مفعول
على ما سبق قوله واعراب الفعل غير حقيق كله اذ ليس فيه فاعلية
ولا مفعولية ولا اضافة وقد ذكرنا فيما سبق ان حق الاعراب
للاسم فى الاصل لان وضع الاعراب ان يميز بين المعانى المختلفة

ومحل تواردهذه المعاني هو الاسم دون الفعل والحرف فالافعال
والحروف تدل صيغها على معانيها فوجب ان يكون الاعراب للاسم لا غير
واما الفعل فاعرابه غير اصيل وانما هو بسبب المضارعة التي سبق ذكرها
في صدر الكتاب قوله وقد يقال الاعراب صريح وغير صريح اعلم ان اختلاف الصيغة
لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف الآخر باختلاف العوامل فاذا قلت هو فعل
كذا فلفظ هو مبني لانه كناية عن اسم مرفوع ولهذا سمي ضميرا مرفوعا وكذا
اذا قلت اياك ضربت فلفظ اياك مبني لانه كناية عن اسم منصوب
ولما كانت هذه الاسماء تنوب مناب الاسماء الظاهرة ومست الحاجة
فيها الى تمييز ما كان كناية عنه مرفوعا كان كناية عن منصوب
او مجرور ولم يمكن اعرابها لعلة اوجبت بناءها صيغة لكل واحدة
من الاحوال صيغة ليكونوا لم يبطلوا بناءها ويحصل لهم الغرض
المقصود من التمييز بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة فيها
للدلالة على ما يدل عليه الاعراب نوع اعراب الا انه لما لم يوجد فيها الاختلاف
الا في الآخر باختلاف العوامل لم يحكم باعرابها صريحا فقيل انه اعراب
غير صريح قوله وهي على ضربين متصل وهو الذي لا يبتدأ به عن اتصاله شيء

فان

فان قلت كيف عرف المصل المتصل بالاتصال وهل هو الا تعريف
الشيء بنفسه قلنا عرف المتصل المصطلح عليه بالاتصال اللغوي في اللغوي
وبعد اغير ذلك فلا يلزم ما ذكرتم ثم ان الضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا
او منصوبا او مجرورا اما المرفوع فقد يكون بارزا وهو ما لفظ به
نحو ضربت وضربنا وضربوا او مستكنا وهو ما نوي فيه وهو زيد
ضرب اي ضرب هو ثم ان امكن اما ان يكون لازما اي لا يسند
الفعل الا اليه وذلك في اربعة افعال وهي فعل وتفعل وافعل وتفعل
اذا كان للمخاطب او المذكر دون الغائب المؤنث فهذه الافعال
ابدا مسندة الى ما استكن فيهن من انا ونحن وانت او غير لازم وهو
ما يسند الفعل اليه تارة والى غيره اخرى كالمنوي في فعل الواحد الغائب
نحو زيد فعل وهند فعلت فانه كما يسند اليه يسند الى المظهر والبارز
من الضمائر نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو ومنه المستكن في الصفات نحو
زيد ضارب لانك تسنده الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب غلامه
والى البارز اذا جرى على ما هو له نحو هند زيد ضاربته هي فالصفة
جارية على زيد لكونها خبرا له وهي لهند فابرزت ضميرا وذلك

لازم فى الصفات بخلاف الفعل نحو عمرو زيد ضربته انحطاط الرتبة
الصفات عن رتبة الافعال واما ضمير المنصوب والمجرور فلا يكونان الا
بارزين لان الاستتار مخواص المرفوع لانه يضمر اذ الفعل يدل
عليه لكونه كالجزء منه بخلاف المنصوب والمجرور فانهما يضمران بل
يحذفان لجيئهما فضلة يتم الكلام بدونهما واما المنفصل فهو جار مجرى
المظهر فى استقلاله فى التلفظ به وصح ويكون مرفوعا نحو هو فعل
كذا ومنصوبا نحو اياك اكرمت وللمجرور له البتة اذ لا يمكن انفصال
المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب الا ترى انه يجوز فى كل
واحد منهما ان ينفصل بينه وبين عامله نحو ما ضرب الا زيد وما ضربت
الا زيدا وان يصدر به الكلام نحو زيد فعل كذا وزيدا اكرمت
بخلاف المجرور وقعت الفاظ المنفصلة والمتصلة سبعة واربعون
لفظا انا موضوع ليكون كناية عن المتكلم والوقف عليه بالالف
تارة وبالهاء اخرى نحو انه وقد الحق الالف حال الدرج اجراء
للموصل مجرى الوقف نحو قوله انا بسيف العشيرة فاعرفونى واما
نحن فهو جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا المرأة والنساء

والخلفة

والخلفة والمحاض وكذا قيل لتثنية نحن وانا لم يبن ولم يجمع
على لفظه لان المتكلم لا يقرن اليه متكلم اخر وانما يقرن اليه الغالب
او المخاطب الا ترى انك اذا فصلت فى قولك نحن فعلنا
قلت انا وزيد فعلنا او انت وانا فعلنا ولا يمكن ان تقول
انا وانا فعلنا ولهذا استوفت لتثنية لفظ يدل على الاثنين
مما فوقه وبنى على الضم لانه بنى على معنيين فعلى وعلى وعلى فط وقبل
واما انت فهو ضمير المخاطب والاسم باتفاق منهم ان وانتا للمخاطب
ولا محل لهما من الاعراب بخلاف ما ضربت وانما حركوا التاء لئلا يجتمع
ساكنان وقالوا انت انت ولم يقولوا انت لانهم وضعوا
انا للاول مراتب الحاضر وهو المتكلم وحركوا فيها النون اظهارا
لمخرجها اذ لو سكنت لكانت غنة فى الجشوم واذا خففت وابدلوا
الفتحة لحقتها ثم زادوا التاء للخطاب فقالوا انت ولو فعلوا
مثل هذا فى ضربت لزمهم حذف التاء من المتكلم وهو الفساد
وانما اختص الفتحة للمذكر والكسر بالمؤنث والفتح خير من
الكسر لخفته ثم قالوا فى التثنية انتما وفى الجمع انتم وفى الغائب

بهما وهم وكان القياس انا انتو لان علم التثنية هو الالف
وعلم الجمع هو الواو الا انهم عدلوا عن القياس لانهم لو قالوا انتا
لالتبس بالوقف فيمن يقول انتا ولانهم لو قالوا انتا انتو لزمهم
ان يقولوا هو هوا هوو اوكان يفضي الى اجتماع معتلين
في آخر غير ممكن فلم يفعلوا لها كانوا ابدلوا من الواو في هو
ميما لان الميم مخرج الواو وهي اصدر على الحركة التزموا الميم
في جميع الباب وقالوا في الجمع انتم والاصل انتمو بدليل مراجعته
في الضرورة والاختيار ووجوبه في مثل انلز مكموه ونصر تموه
وانما حذفت الواو تخفيفا حين أمن من الالتباس ولم يحذف الف
التثنية لالتباسه بالتثنية بالجمع ولم يعكس لان الجمع اثقل من
التثنية فالتخفيف اولى وانما ضم ما قبل الميم في هما وانتما في
المذكر والمؤنث لان الميم سفوية فجعلوا حركة ما قبلها من جنسها
وهو الضم السفوي اتباعا ولانهم جعلوا حركة ما قبل حرف
التثنية من جنسها في المظهر مضطرين في نحو زيدان فجعلوا
هنا حركة ما قبل الميم السفوية من جنسها واسكنوا ابين

المذكر

المذكر والمؤنث في التثنية ولم يسكنوا في الجمع جريا على منوال المظهر
وقالوا في جمع المؤنث هن وانتن ولم يجمعوهنا بالالف والتاء
ايقاعا للمخالفة بين الاصل والفرع اعني المظهر والمضمر
وخصوا النون لانها علم الجمع في ضربنا وضربن وشددت
لان الاصل عمن وانتمن فقلبت الميم وادغم واما المنفصل
المنصوب فهو ايا عند جمهور اصحابنا وما تتصل به من الكاف
ونحوها لواضح للدلالة على احوال المرجوع اليه ولا محل لهن
اللواحق من الاعراب وهي نظير التاء في انت وعند الخليل
انها مجرورة المحل باضافة اياه اليها لانه اسم مبهم فلخص
الجره بالاضافة واستدل باحكاه من العرب اذا بلغ
الرجل الستين فانا وايا الشواب حيث اضاف اياه الى
الاسم المظهر واما الضمائر المتصلة فما كان للمرفوع منها هو
التاء في ضربت وهي مضموما للمتكلم ومفتوحا للمخاطب
المذكر ومكسورا للمخاطب المؤنث وقد استوى المتكلم
بافوى الحركات وانما فتحت في خطاب المذكر وكسرت في

الخطاب المؤنث كما ذكرناه في المتصل وقالوا ضربت وضربنا
لانهم قالوا في المتصل انا ونحن ثم جميع ما ذكرنا في انتما وانتم
وانتن جاز في ضربتما وضربتم وضربتن ثم ضمير الغايب الواحد
لايكون الا مستكنا نحو زيد ضرب اي هو وهند ضربت
اي هي ولم يبرز لان الفعل يدل عليه واما في التثنية والجمع
فتقول ضربا وضربوا وضربنا وضربن ولم يزيدوا الميم فرقا
بين المستكن والبارز اذ فوك ضربا بسه للمستكن في زيد
ضرب هو وضربتا للبارز في ضربت ولم يسووا بين المذكر
والمونث اذا مكنهم الفرق هنا بالتام التاء نحو ضربنا
ولم يمكنهم هناك لانه قد دخل هناك التاء للخطاب فزيادة
مرة ثانية يفضي الى اجتماع التائين وهو مستثقل جدا وقالوا
في الجمع ضربن بنون واحد بخلاف ضربتن لان احد النونين
هناك بدل من الميم في الواحد والميم هنا فتبدل منها فهذا
حكم الضمائر اللاحقة بالماضي واما اللاحقة بالمضارع
فضمير الواحد الغايب المستكن في نحو زيد يضرب وكذا ضمير

الغائبة

الغائبة نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب الواحد والمتكلم
الواحد والجمع نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل ويميز
عن الاحوال الباقية بالزوايد التي اعتقبت في صدره وتقول
في الغايبين يضربان يضربون كما قالوا ضربا وضربوا
الا ان المضارع لما كان معربا عوضوا عن ضمة الاعرابية النون
وتقول في الغائبتين تضربان ولم يلحقوا في اخره التاء لان التاء
في اوله تغني عن ذلك وفي الجمع يضربن كما قالوا في الماضي ضربن
وتقول في تثنية المخاطب وجمعه تضربان وتضربون ولا تزيد الميم
لما ذكرنا من الفرق بين المستكن والبارز وتقول في المونث المخاطب
تضربين فتلحق الياء باخره علما للضمير لان التاء في اوله علامة
للخطاب تمنع من زيادة تاء اخرى في وقوعها بالياء لانها علم للمونث
اضافي هذي وتفعلين في تثنية تضربان ولم يفرق بينها وبين
المذكر كما لا يفرق في الماضي ضرورة وتقول في الجمع تضربن
كما قالوا يضربن في الغايب وفي المتكلم لا يبرز الضمير
لان حرف المضارعة في اوله تغني عن ابرازه ويومئ الى التباس

وحكم المخاطب المضارع الاتي باتصال نون الاعراب لانه مبني او مجزوم
وهذه النون تسقط في الجزم واما المتصل المنصوب فهو الكاف
في اكرمك والياء في اكرمني والهاء في اكرمه ولفظ المجرور كلفظ
المنصوب على ما تقدم قوله الا ان ياء المتكلم في المنصوب
له نون عماد اعلم ان ياء المتكلم اذا كان ضمير منصوب يعتمد
نون قبلها نحو ضربني يضربني صيانة للفعل من ان اجراءه
الكسر فلا يكون بناءه كما لم يكن في اعرابه بجزم حمل على الفعل
ان واخواتها في ذلك فقيل انني وكذا اخواتها واجازوا
حذفها للتضعيف مع كثرة الاستعمال عما عدا ليت نحو اني
وكاني ولكني ولعلي ولا يقال ليتني الا في ضرورة الشعر واما
اذا كان ضمير مجرور فلا يعتمد نحو غلامي وفي وبي لان الاسم والحرف
لم يجب صونهما عن الكسر الى فرق وعن وقد وقط لانها لما كانت
مبنية على السكون عمد اليها ابقاء على سكونها وتفاديا ان تنزيله
الكسر قوله وان المتكلم اذا كان معه غيره يكون ما قبله ساكنا في المرفوع
انما سكن ان الفعل مع ضمير الفاعل لما سبقت اليه الاشارة من التحرز من توالي

اربع حركات ضمائر حكم كلمة واصرة نحو ضربنا وعلى هذا دعونا
ورمينا لم تقلب الواو والياء الفا لسكونها ولم يفعل هذا مع
ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا ودعانا ورمانا لان ضمير المنصوب
كالجزء من الفعل بل هو في حكم الاتصال وان انفصل بالفعل
لفظا قوله خاتمة الكتاب وكما يضمر معمول ضمير العامل اعلم ان ضمائر
الجارة من قبيل السواد ولا يكون الا ناقصا كما تبين ان الجارة مع المجرور
منزلة الجزء من الكلمة فمنزلتها ضمار رب بعد الواو ونحو وقاتم الاعماق
خاوي المخترق اي رب قاتم موصوف بخواب حالي الطريق قوله
والكوفيون على ان اسم مجرور بالواو ولتنزيلها منزلة رب ما
والبصريون على ان رب مضمرة اضمرت بعد ما لكثرة الاستعمال وبعد
الفاء نحو فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعة اي فرب امراة مثلك
وسياق الكلام يدل عليه ومرضع بمعنى ذات ارضاع ولهذا
لم يؤنثه ومعنى الرهينة الاستغراق وقوله عن ذي تمايم
اي عن صبي ذي تمايم وهي جمع تميمة وهي للعوذة ومحول وهو الذي
اتى عليه الحول وبعد بل نحو فعلته بل بلدة ذي صعد واصباب

اى بارب بلدة وهى ههنا بمعنى المنارة والاصبا جمع صبب
وهو ضد الصعد قوله ومراد ذلك كان فى قولهم الناس مجزيون
باعمالهم ذكر سيبويه فى اعراب هذا المثل اربعة اوجه احدها وهو
اجودها ان يقال ان خبر الخبر فنصب الاول ورفع الثانى على معنى
ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير باضمار كان مع اسمها لدلالة حرف
الشرط عليها وحذف المبتداء من الثانى لدلالة حرف الجزاء عليه
لانه قضية غير فى الاغلب جملة اسمية والثانى ان ترفعهما معا على ان
الاول اسم كان المضمرة والخبر محذوف والثانى خبر مبتداء
محذوف والتقدير ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير وهذا الوجه
دون الاول لقلة حذف خبر كان والثالث ان تنصبهما جميعا
كقولك ان خيرا فخيرا فالاول على ما ذكرنا فى الوجه الاول والثانى على انه
مفعول به والتقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا والرابع
ان ترفع الاول على ما ذكرنا فى الوجه الثانى وتنصب الثالث على ما
ذكرنا فى الوجه الثالث قوله وهذه السمانية لا تضمر الا مع شئ آخر
اذ العامل السماعى اذا اضمر فلا بد من قرينة فى اللفظ تدل عليه مثل ما ترى

فى اضمار ان فى الفاء التى تدل عليه وفى اضمار الجازم من الاسماء
المجزومة وفى اضمار ربت من الحروف وفيما اضماره كان من الحروف الشرط
وقد حكم على قولهم الله لافعلن باستدوه اذ لا شئ فى اللفظ يدل
عليه والقياسية لا تضمر الا بدليل الحال علم ان الفعل يضمر ويترك
معموله بحاله وذلك حيث يكون عليه دليل من الحال والمقال والاول
نحو قولك وقد رأيت من يتهيأ للسفر مكة اى يريد مكة فاضمرته
اذ الحال تدل على ذلك وعكذا اى سمعت امتهاين فقد كبروا وقلت
الهلال بالضم رأيته وافعله للتعجب والمستعجب منه معناه
لاجل ان يتعجب اوفى حقه لان يكون امتعجبا منه المخاطب له هذا كلامه
المضمر تريد وابصروا على الغيبة دون تريد ابصروا بضم الواو والتاء فنحو
قوله تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا ملة منصوب باضمار نتبع وقد
اضمر لدلالة ما سبق من الكلام عليه وهو قوله تعالى كونوا هودا او نصارى
لانك اذا ضربت عن قولهم كونوا او نصب الاسم بعض دل انك تريد
نتبع ومنه قولك لمن يقول لك من فعل زيد باضمار فعل اى فعل زيد
ورفعه بالفاعلية اولى من رفعه بالابتدائية وذلك لان جواب من فعل

فاضمار

فعل زيد لان زيد فعل لمطابقة الجواب السؤال كما في ان جواب من
ضرب زيدا قال اضمار ضربت زيدا لان زيد بالرفع وقريب منه
الاضمار على شريطة التفسير قبيل القسم الثاني وهو ما يكون الدليل
عليه من الالفاظ الا ان الدليل على اضمار الفعل وهو قوله تعالى بل لمة
ابرهيم متقدم عليه وهو قوله لم يكونوا هود او فيما يضمر على
شريطة التفسير متأخر عنه فهذا معنى قوله الا انه يعقبه وفي الاول
ما سبق ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا بفعل مضمر يفسره الظاهر
وقد يكون منصوبا ايضا اما المرفوع فنحو قولهم هل زيد
خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اي هل خرج
زيد خرج الا انه اضمر لاستغناء بتفسيره عنه وليس ارتفاعه
بالابتداء لان هل تقتضي الفعل فلا يليه الاسم الا نادرا وهكذا
حكم الاسم الواقع بعد لو وان واذا وهلا والا ونحو ذلك لما
فيهن من اقتضاء الفعل واما المنصوب فنحو قولك عبد الله
ضربته فعبد الله منصوب باضمار فعل يفسره الظاهر يعني
ضربت عبد الله ضربته لان انتصابه بالفعل المعرض

عنه

عنه لكونه مشغولا عنه لضمير غير ممكن فيلزم اضمار
الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان يكون بمعنى المظهر
نحو ما ذكرنا او فعلا في معناه نحو زيدا مررت
به اي جزته ولا يصح اضمار له
مررت لانه لا ينصب المفعول به او لانه لازم
او ما هو لازم
معناه
نحو
زيدا ضربت غلامه اي اهنت زيدا ضربت غلامه
لان اهانة المولى من لوازم ضرب الغلام
وهذا باب للاطناب فيه مجال
لكنه يفضي الى الملال
فاقتصرت على هذا القدر فلله الحمد
عن التكلف